جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النخبة السياسية وإشكالية الإنتقال الديمقراطي في المغرب العربي

– دراسة مقارنة- تونس- الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة :

- عبد العزيز سهام

إشراف:

أ. بن زايد أمحمد

لجنة المناقشة

أ. شاربي محمد	رئيسا
أ. بن زايد أمحمد	مشرفا ومقررا
أ. بلحاج الهواري	عضوا مناقشا
أ. لعطري علي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لله عز وجل والحمد الثناء العظيم على عونه وتوفيقه إياي لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأسال الله الكريم أن يجعله في ميزان الحسنات.

كل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل بن زايد أمحمد، الذي أشرف على هذه المذكرة، وكان له الفضل في تقديم التوجيهات القيمة، فله مني أصدق التحيات وأنبل عبارات التقدير.

شكر وتقدير عميق للأستاذ شاربي محمد على تقديم النصح والتوجيه بالآراء السديدة.

و أوجه شكري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وإلى كل من أسدى لي العون من قريب ومن بعيد مع أعظم إمتناني لهم .

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي ثمرة جهدي هذا:إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى جل جلاله:"

"وَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ..."

" وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا"

إلى من تعجز الكلمات والعبارات عن التعبير عن فضلهما وجهدهما، إلى أعز وأغلى الناس في هذا الوجود أمي الحبيبة وأبي الكريم راجية من المولى عزوجل أن يحفظهما لي ويطيل عمرهما ، إلى أخي الغالي كريم وزوجته، وإلى توأم روحي أختي وزوجها عميرات فريد، والى أخي الفنان الصغير أحمد

والى قرة عيني زوجي العزيز سيد أحمد، والى كل أفراد عائلة عبد العزيز، أيت ميمون، بن رابح، بن شعلال، وطيبي، وإلى كل أصدقائي دون استثناء، وإلى كل طلبة علوم سياسية ماستر تخصص دراسات مغاربية دفعة 2015-2016.

خـطة البـحـث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية والإنتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية.

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية وتطورها..

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية ومقارباتها.

المطلب الثالث: مبادئ وأشكال تطبيق الديمقراطية.

المطلب الرابع: الديمقراطية وما بعد الحداثة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإنتقال الديمقراطي.

المطلب الأول: تعريف الإنتقال الديمقراطي.

المطلب الثاني: عوامل ومراحل الإنتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية للإنتقال الديمقراطي.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصطلح النخبة وعلاقتها بالسياسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصطلح النخبة.

المطلب الأول: نشأة وتطور مصطلح النخبة السياسية.

المطلب الثاني: تعريف مصطلح النخبة.

المطلب الثالث: سوسيولوجيا النخبة.

المطلب الرابع: النخبة وعلاقتها ببعض المفاهيم.

المبحث الثاني: النخبة والسياسة.

المطلب الأول: مداخل دراسة النخبة السياسية.

المطلب الثاني: نظريات النخبة السياسية.

المطلب الثالث: النخبة السياسية ما بين الفكر الماركسي والليبرالي.

المطلب الرابع: حركية وآلية إنتاج النخبة السياسة.

الفصل الثالث: طبيعة التحولات السياسية التي عرفها المغرب العربي.

المبحث الأول: طبيعة التحولات الداخلية التي عرفها المغرب العربي أثناء الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.

المطلب الأول: التعريف بالمغرب العربي.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية التي عرفها المغرب العربي.

المطلب الثالث: العوامل الخارجية التي عرفها المغرب العربي.

المبحث الثاني: طبيعة التحولات التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي.

المطلب الأول: تعريف الربيع العربي.

المطلب الثاني: التحولات الداخلية التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي.

المطلب الثالث:طبيعة التحولات الخارجية التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي

الفصل الرابع: مقارنة بين دور النخبة السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.

المبحث الأول: عوامل التشابه في طبيعة النظام السياسي في تونس والجزائر

المطلب الأول: النظام السياسي في تونس والجزائر.

المطلب الثاني: بيئة الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.

المبحث الثاني: عوامل الإختلاف في دور النخبة السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.

المطلب الأول: واقع النخبة السياسة في تونس والجزائر.

المطلب الثاني: علاقة النخبة السياسية بالسلطة في تونس والجزائر.

المطلب الثالث: دور النخبة السياسة في تحقيق الديمقراطية في تونس والجزائر.

الخاتمة.

مقدمة

لا تزال الديمقراطية السبيل الوحيد الذي تطمح إليه الشعوب، وذلك أنها المسلك الذي يؤدي إلى التخلص والتحرر من الأنظمة الاستبدادية، والتي تتمركز في يد الأقلية التي تتحكم في الأغلبية فمنذ السبعينيات انتقل العديد من البلدان من النظم التسلطية الشمولية إلى النظم الديمقراطية، لما كان لهذه السيرورة من التجارب سمات مشتركة أطلقت على أثر ذلك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت التحول الديمقراطي، والتي لم تكن المنطقة العربية بمنأى عن ذلك بصفة عامة، والمنطقة المغاربية بصفة خاصة، فالدول المغاربية على إختلاف أنظمتها الدستورية، وتوجهاتها الإيديولوجية لها سمات ثابتة، ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم يحتل مكاناً سواء أكان ملكاً أو رئيساً ، فالنخب والتمثيل والفاعلية مرتبطة بهذه الظاهرة، أما السمة الأخرى هي أن مشاركة النخب السياسية تقع على قاعدة الجلب أو ما يسمى بالتزكية التي تنطبق على أهل الولاء، أكثر مما تنطبق على أهل الكفاءة، أما السمة الثالثة فهي تدور حول طبيعة الإنتخابات التي كثيراً ما تأخذ شكل الإستفتاء، فالواقع السياسي المغاربي يؤكد باستمرار على أهمية ومحورية دور النخبة الحاكمة في هذه النظم ، ومن ثم كان تحليلها يمثل مفتاح أساس لفهم هذه النظم والعمليات المتعلقة بها ، فالإتصال بين الجماهير والنخب يتجه من الأعلى إلى الأسفل، فالإنتخابات والمنافسة الحزبية، وإن احترمت قوائمها لا تمكن الجماهير من الحكم وتظل قيمتها الوحيدة رمزية، تربط الجماهير بالنظام السياسي بإعطائهم لحظة الإنتخابات دورا يلعبونه، وحزبا ينتمون إليه فحسب، وبالتالي أضحى موضوع الإنتقال الديمقراطي والإنتقال من نظم الحكم التسلطية إلى الديمقراطية، الذي برز بقوة مع نهاية الثمانينيات، وخلال عقد التسعينيات، وحتى إن كان ظهوره في ميدان البحث العلمي أسبق بعقود، وهذا بحكم الظروف الدولية التي ميزت هذه الفترة انتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي،و معه النموذج الإشتراكي للحكم القائم على الأحادية، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالديمقراطية أو التي تسايرها جنبا إلى جنب الإنتقال الديمقراطي، ومكافحة الفساد؛ وحقوق الإنسان، وغيرها، من المواضيع أكثر رواجا عبر العالم، ليس في الأدبيات المتخصصة؛ وحسب، بل أيضا على صفحات الجرائد، وأحاديث العامة، صعودا إلى خطابات السياسيين .

مبررات اختيار الموضوع

إن اختيار أي موضوع بغرض الدراسة يخضع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

– الأسباب الموضوعية

– كون أن الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكاليات التي تتطلب الإجابة عليها، وبتالي محاولة تقديم صورة واضحة لطبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر وتونس؛ والقيام بعملية تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في حالة الإستقرار كلا الدولتين.

– كون أن موضوع يتمحور حول الإنتقال الديمقراطي وعلاقته بالنخبة السياسة فبتالي هو الدراسة التي يسلط فيها الضوء على ظاهرة تبحث في خلفيات الموضوع من مختلف جوانبه، سياسيا وقتصاديا وإجتماعيا وحتى ثقافيا.

– كون الموضوع يندرج ضمن فهم العمليّات السياسيّة وإتجاهاتها، وشكل الأنظمة السياسية بذاتها، لا بد من فهم تكوينات المجموعات الإجتماعيّة التي تسيّر الأنظمة سواءً كانت طبقة أو نخبة، التي تتشكل في النهاية من فئات محددة، تمارس الحكم والتأثير في السلطة مقابل مجموعاتٍ كبرى من غير المتمتعين بالقدرة أو المعرفة لممارسة السلطة في النظام السياسي.

– الأسباب الذاتية

– التعرف على أسباب الصراع القائم في تونس والجزائر بين السلطة أي النخبة الحاكمة، وبين شعوبهم الذين وجدوا المنفذ الوحيد للتعبير عن مطالبهم في الشارع .

– الميل الشخصي لدراسة موضوع الإنتقال الديمقراطي والنخبة الحاكمة لأجل معرفة الدافع الذي يجعل هذه النخب السياسية تتميز بالإنغلاق وعدم التجدد باستمرار.

أهداف الدراسة

–كون الدراسة تعالج موضوعا حيويا من صميم العلوم السياسية يتمثل في تحديد العلاقة الإرتباطية بين الديمقراطية والنخبة السياسية، وكذا تحليل ومعالجة إشكالية الإنتقال الديمقراطي والنخبة السياسية في الواقع المغاربي، وبالتحديد في تونس والجزائر، من خلال المقارنة التي تهدف إلى رصد وإبراز مظاهر

الديمقراطية، وعواقب التخلي عنها، مع تقديم حجج وإجابات علمية وعملية تدعوا لتطبيق الديمقراطية وفق ما يتماشى مع البيئة الداخلية، والتخلي على نمط التحول الديمقراطي الفوقي (نخبوي) وضرورة إشراك المجتمع بكل أطرافه في عملية الديمقراطية.

-كون أن الدراسة تتمحور حول النخبة السياسية، والتي تعد الأساس في أي نظام سياسي، وبالتالي الوقوف عند الدور الحقيقي الذي لعبته النخبة الحاكمة في مسار التحول الديمقراطي، خاصة وأن مبادرة التحول الديمقراطي، جاءت من طرف هته النخبة التي كانت تساير عملية التحول الديمقراطي وفق الضغوط الذي كان يتعرض لها النظام السياسي في تونس والجزائر.

أدبيات الدراسة

ضمن إطار البحث في هذا الموضوع هناك العديد من الدراسات التي كانت بمثابة مصادر ثم الإعتماد عليها والمتمثلة في المراجع والدوريات ذات طابع سياسي، اجتماعي، اقتصادي، ثم التركيز فيها على الجوانب التي تخدم الموضوع بالدرجة الأولى بمحاولة وفي كثير من المرات استنباط كل ما يتعلّق بالديمقراطية والإنتقال الديمقراطي والنخبة السياسية، ونخص بالذكر :

أحمد زايد، النخب السياسية حالة الجزائر ومصر، مركز البحوث العربية والأفريقية، 2008؛ وأحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام ،2004، ورياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب الجيش الدولة؛ المؤسسة العربية لأبحاث والنشر، 1999، حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة إجتماعية – سياسية في البناء الوطني التونسي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 2006؛ بالإضافة إلى الكتاب المترجم صامويل هنتغتون، تر: سمية فلو عبود، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الموجة الثالثةدار الساقي،ط.1، 1993.

بالإضافة إلى العديد من المقالات لإثراء الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية مثل مجلة المستقبل العربي، كما تم الإستعانة بشبكة الإنترنت بكل ما هو متداول من الدراسات الأكاديمية التجربة الديمقراطية في تونس والجزائر.

الإشكالية

تعالج هذه الدراسة إشكالية المسار التي اتخذه تونس والجزائر، من الأحادية الحزبية، والتي انتهجتها كلا الدولتين عقب إستقلالهما، إلى التعديدية الحزبية، بمعنى من نظم إستبدادية إلى نظم ديمقراطية، وعليه طرحنا الإشكالية التالية: كيف يتم الإنتقال إلى الديمقراطية ،و هل الإصلاحات السياسية في تونس والجزائر كانت وفق تصور القيادة السياسية – النخبة الحاكمة -لطبيعة المرحلة أنذاك الضغوط داخلية وخارجية، أم أن النخبة الحاكمة لجأت إلى الصلاح السياسي انطلاقاً من قناعات ورغبة في إحداث الإصلاح؟

و ينطوي تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالديمقراطية والإنتقال الديمقراطي ؟
- ما المقصود بالنخبة، وما هي آلية تفعيل هذه النخبة في إرساء مبادىء الديمقراطية ؟
- ما هي طبيعة التحولات الداخلية والخارجية التي شهدها المغرب العربي، وكيف أثرت عليه ؟
-ما هي الإختلافات، والقواسم المشتركة، بين تونس والجزائر في مسارهما نحو الديمقراطية؟

مجال الدراسة

المجال الزماني :

لقد حصرنا موضوع هذه الدراسة منذ فترة الثمانينات، والتي تشكل محطة تاريخية متميزة في التاريخ العربي ككل، إذ هذه الفترة عرفت تونس والجزائر انقلابات عسكرية، والحركات إحتجاجية في الشوارع، والتي جاءت كرد فعل على الأوضاع الإقتصادية، والإجتماعية المزرية لشعوب المنطقة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور في هذه الفترة على المستوى الدولي تغيرات كان لها تأثير واضح على هاتين الدولتين.

المجال المكاني

تمحور موضوع الدراسة حول مسار الإنتقال الديمقراطي، ودور النخبة السياسية فيه في كل من تونس والجزائر.

فرضيات الدراسة

ولمحاولة الإجابة عن مختلف التساؤلات، اعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات العلمية باعتبارها دراسة تفسيرية.

– إن الإنتقال إلى الديمقراطية عملية تقوم على مجهود واع، فهي تتطلب مشروعا وقيادة سياسية تتولاها نخبة مناضلة، ولا تترتب تلقائيا عن توفر ظروف بيئية ملائمة.

– كلما كان احتكار السلطة السياسية من قبل نخبة سياسية واحدة، قلل ذلك من إمكانية تحول ديمقراطي حقيقي.

– النظام الدولي الجديد ومؤسساته هو الذي فرض حتمية الديمقراطية، والإصلاحات التي تتماشى مع مصالحه في تونس والجزائر.

– الضغوطات الأجنبية هي المحرك الأساسي لعملية التحول الديمقراطي في تونس والجزائر.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج والإقترابات، سهلت مهمة البحث.

الإطار المنهجي للدراسة

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة، فهو يتضمن قواعد خطوات للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة الوقوف على نتائج دقيقة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية مركبة تتضمن المناهج .

المنهج المقارن : وهو عبارة عن الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة، لمعرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه والإختلاف، بهدف الوصول إلى تعميمات وإيجاد التفسير العلمي لها، تطلب وضع موضوع البحث في سياق مقارن بالتركيز على المستوى الأفقي للمقارنة،من خلال تتبع مختلف المراحل التي مر بها النظام السياسي التونسي والجزائري كون أن الدراسة هي دراسة مقارنة.[1]

[1] دوقان عبيدات عبد الرحمان عدس وآخرون، **البحث العلمي مفهومه هدواته أساليبه**، (عمان: دار المجدلاوي، 1998)، ص 16

المنهج التاريخي :الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية، التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها،أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي، فلا يمكن فهم عملية معوقات الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر، ومعرفة عوامل المتحكمة في التحول الديمقراطي دون الرجوع إلى الإمتدادات والخلفيات لتاريخية وهو ما سيُمكننا من وصف الحاضر وتفسيره.

منهج دراسة حالة : وهذا لما يقتضيه من التقنيات التي تمكننا من التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من التاريخ، من هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مر بها، وهذا ما يتماشى مع موضوع الدراسة.

المنهج الوصفي : وذلك من أجل تحليل مواقف، وآراء وسلوكيات الحركة السياسية في مراحلها المختلفة في سبيل محاولاتها لإحداث التغيير الشامل في كل مرحلة من تلك المراحل، ومدى اقتراب أو بعد تلك الأساليب من تحقيق أهداف الحركة وتوجهاتها الفكرية.[1]

اقترابات الدراسة

ولمقاربة الموضوع واستيعاب عناصره، تم الاعتماد على بعض المداخل النظرية

الاقتراب المؤسسي: للتقرب من ظاهرة لتحول الديمقراطي ومعرفة مؤسسات الدولة في مختلف مراحل النظام السياسي التونسي والجزائري، ومدى ما تميزت به هذه المؤسسات من توزيع للقوة والأدوار بين مختلف السلطات السياسية في البلد.

الاقتراب النظامي الذي طوره الأستاذ" **دافيد استون"**، وهو مدخل قائم على استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية، لتحديد الأنماط والعلاقات السياسية المترابطة والمتداخلة الموجودة في المجتمع؛ حتى يمكن الوصول إلى اكتشاف العمليات الأساسية، التي يستطيع من خلالها النظام السياسي – بغض النظر عن نوعه وطبيعته – أن يحافظ على استمراره في إطار تفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية، في حلقة دائرية من التغذية الإسترجاعية.

[1] عمار بحوش، محمد محمود الديبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2004)، ص 28-27

الإقتراب الوظيفي: يَفترض هذا المدخل وجود وظائف مُحددة ضرورية لبقاء النظام السياسي واستمراره، مثل وظائف المدخلات والمخرجات، ثم طَور فيما بعد في صياغة أخرى يُنظر فيها إلى النظام السياسي على مستويات ثلاثة تشمل، قدرات النظام السياسي، وظائف التحويل، وظائف الاستمرار والتكيف[1].

اقتراب الثقافة السياسية : باعتبارها من أهم المفاهيم المستخدمة في دراسة النظم السياسية، على أساس أن النظام السياسي يستمد شرعيته من مجموع الرموز السياسية والثقافية، التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات، فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات، بل لها أيضا متطلباتها الثقافية أي ما يُعرف بالثقافة الديمقراطية، ومن ثم يُصبح البحث عن مدى وجود قيم داخل المجتمع والدولة، مثل التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والرأي الآخر، والحرص على المشاركة في الحياة السياسية،كضرورة لعملية الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.[2]

صعوبات الدراسة

تعددت صعوبات الدراسة في جوانب عدة ، وندرج جملة هذه الصعوبات الموضوعية في الآتي :

ارتبطت هذه الصعوبات أولا بتشعب موضوع الدراسة وتداخل أبعادها بين تخصصات عدة: السياسة؛ القانون والإجتماع، الشيء الذي جعلنا كباحثين الإنطلاق من بداية استطلاعية نظرية، لتوضيح معالم الموضوع للخوض بعدها في الدراسة، لبناء أساسيات للموضوع.

الإطار المفاهيمي للدراسة

– الديمقراطية Democracy

و يمكن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية عبر التداول السلمي للسلطة، حيث تتنافس الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة، من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

–الإنتقال الديمقراطي

[1] غابريال آلموند وباويل بنهام، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، تر:هشام عبد الإله، (لبنان : الأهلية للنشر والتوزيع،1998)، ص24

[2] غابريال آلموند وباويل بنهام، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، المرجع السابق، ص27

هو الإنتقال من نظام تسلطي (نظام الحزب الواحد، ديكتاتورية عسكرية، ملكية مطلقة، نظام شمولي) إلى نظام قائم على أساس ديمقراطي يتضمن ثلاث مبادئ أساسية :

1- التأسيس لقواعد وإجراءات المواطنة .

2- حرية الأفراد .

3- المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة الحكم .[1]

– الثقافة السياسية

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم. ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية.[2]

تعريف النخبة السياسية

قد عرفها قاموس علم الاجتماع **النخبة** بأنها جماعة صغيرة في مجتمع ما ،و في ظرف تاريخي معين، تحمل هذا الاسم نظراً لأنها تتمتع بأهمية تعطيها لنفسها أو يعطيها لها الآخرون، وبهذا فقد أعطيت تعريفات كثيرة للنخبة على أساس أنها الأقلية داخل أي تجمع اجتماعي مثل المجتمع والدولة والحزب السياسي؛ أو قلة أو جماعة أو فئة تمارس نفوذاً متفوقاً داخل المجتمع، وتمارس السلطة والتأثير السياسي، وتدخل في صراعات في سبيل القيادة،و تضم أعضاء الحكومة والإدارة العليا والقادة العسكريين، كما تضم في بعض الحالات، العائلات أو أصحاب المؤسسات الاقتصادية القوية، وقد تشمل النخب المضادة؛ والمؤلفة أساساً من الأحزاب السياسية المعارضة، والنقابات، ورجال الفكر، ورجال الأعمال، فالنخبة التي تمارس نفوذاً على المجتمع تسمى "النخبة الحاكمة "أو كما يسميها بعض الكتاب النخبة

[1] أحمد حسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركزا لدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص295.

[2] لاري دايموند، تر:سمية فلو عبود، **مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أو دور النخبة**، ، (بيروت: دار الساقي، ط1، 1994)، ص 17.

السياسية؛ والتي قد تأخذ تسميات متعددة داخل المجتمع مثل نخبة القوة السياسية،أو الطبقة السياسية، أو الطبقة الحاكمة، أو المؤسسة الحاكمة، أو الهيئة الحاكمة[1].

[1] محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**(.مصر:دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص64 .

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للديمقراطية والانتقال الديمقراطي

تعبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة، في سياق تطور المجتمعات والثقافات، وتقوم فكرتها الأساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة.

ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة، ظهرت في صورتها المبكرة مع ازدهار الحضارة الاغريقية ونشوء دولة المدينة اذا مورست بطريقة مباشرة، واقتصرت المشاركة فيها على الأقلية من الأحرار دون العبيد والنساء، وفي ظروف عدم الفصل بين السلطات، استمرت التجربة الديمقراطية الإغريقية فترة قصيرة قبل زوالها. وبعد حوالي ألفي عام ظهرت الديمقراطية المعاصرة، في ظروف صعبة تطبيق الديمقراطية المباشرة**direct democracy**، في عصر الكثافة السكانية قبل أن يتوصل الإنسان- المجتمع إلى مستويات حضارية، تكنولوجية تمكنه من المشاركة المباشرة دون الحاجة إلى الإجتماعات التقليدية، عندئذ اتخذت تطبيقاتها أشكال الديمقراطية غير المباشرة، أو النيابية **democracy inderect or representetive**.[1]

إن إحدى العقبات التي تواجه الحركة الديمقراطية عموما هي النزعة الذاتية القوية نحو السلطة الحكومية، وهذا مبرر آخر للرقابة على الحكومة حتى لا تتبنى سياسات وتشريعات قد تقود إلى إضعاف أو تشويه الحرية الديمقراطية، كما تتطلب عملية الإنتقال والتحول الديمقراطي، بيئة إجتماعية، سياسية، ثقافية، إقتصادية ومؤسستية، توفر لها إمكانية الإستمرارية والنمو بطريقة نمطية متصاعدة بعيدا عن حالات الإرتباك والتراجع والإنقلاب.[2]

وعليه في هذا الفصل سيتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لمصطلح الديمقراطية؛ وذلك من خلال نشأة الديمقراطية وتطورها عبر العصور، ثم مفهومها، وأهم المقاربات الديمقراطية، ثم مبادئ وأشكال الديمقراطية، وصولا إلى الديمقراطية وما بعد الحداثة.

أما في المبحث الثاني سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للإنتقال الديمقراطي من خلال تعريفه؛ وعوامل ومراحل الإنتقال الديمقراطي، ثم أهم المداخل النظرية التي جاءت فيه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية

[1] عبد الوهاب حيد رشيد، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي، مجلة الكترونية**، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3838 ، 2012/02/02 ، من الموقع الالكتروني: www.ahewar.org

[2] المرجع نفسه، www.ahewar.org

الديمقراطية هي ذلك النمط من الحكم الذي يستطيع المجتمع في كل مستوى من مستوياته أن يشارك من خلاله في عملية إتخاذ القرار، وممارسة الرقابة عليها، ذلك إلى لأن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو إحترام حقوق الإنسان، على النحو الذي تم الإعتراف به، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948.

ويعتبر تعزيز آليات احترام حقوق الإنسان، واحترام حرية التعبير، شرطين أساسيين لتحقيق الديمقراطية ولا يمكن أن نعتبر هناك ديمقراطية دون أن يكون هناك وجود نظام قضائي مستقل؛ ومؤسسات تضمن حرية التعبير، وتكفل وسائل الإعلام الحرة، حيث أن سلطة التشريع يجب أن يمارسها ممثلون عن الشعب منتخبون من الشعب، كما يجب أن يسهر على تنفيذها أشخاص مسؤولين قانونيا، إضافة إلى هذا يجب أن يكون الجهاز الإداري مسئولا أمام ممثلي الشعب المنتخبين وعليه فإن وجود البرلمان، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، يعد شرطا لا يمكن الإستغناء عنه لتفعيل الديمقراطية.[1]

رغم أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية، باعتبارها مفهوما سياسيا يؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها، وتتأثر بها، حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية، التي يعرفها المبشرون بها، على أنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، ما دام أنها لم تتحقق في الماضي، وليست متحققة في وقتنا الحاضر، وربما لن تتحقق في المستقبل المنظور.[2]

و يكون على المحبذين لنظام الحكم الديمقراطي، أن يعملوا من أجل التحول الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية هي عملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف، وإدارة أوجه الاختلاف سلميا، تعبيرا عن اجتماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية لجميع المواطنين.[3]

---

[1] عبد الرزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، (القاهرة : دار الفجر، ط 1.، 2008) ص 19.

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2002)، ص 15.

[3] ابراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق**، مجلة المستقبل العربي ، (العدد249 ،1999)، ص 56.

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية وتطورها

ولو عدنا إلى التاريخ لوجدنا أن أصل إصطلاح الديمقراطية، هو تعبير مشتق من مصطلحين يونانيين هما **Demos**، وتعني الشعب و**krates**، وتعني حكم أو سلطة، وبالتالي فمعناها يتجسد في حكم الشعب، أو سلطة الشعب.[1]

أولا: في عصر اليونان

بدأ النظام الديمقراطي في إسبرطة من بلاد اليونان، ولم يبدأ في أثينا موطن الفلاسفة وأصحاب الدراسات الفكرية، وتقرير هذه الحقيقة مهم جدا للعلم بطبيعة النظام الديمقراطي، الذي نشأ في ذلك الزمن، فهو نظام عملي قائم على ضرورات الواقع ، وليس بالنظام الفكري القائم على توضيح المبادئ وكانت بداية هذا النظام على يد "**ليكرغ**" "**Lyeurgues**"، في القرن الثامن قبل الميلاد ويروى أنه ذهب إلى معبد دلفي ليستشير الآلهة في وضع نظامه،[2] فقال له الوحي إنه محبوب الآلهة وإنه مأذون بوضع النظام الذي يرتضيه، وخلاصة نظامه أن يقوم على الحكم ثلاثون زعيما منهم؛ ملكان إثنان لهما سلطان واسع في أيام الحرب، ولا يمتازان بسلطان كبير في أيام السلم بين سائر الزعماء ويجرى انتخاب الزعماء بطريقة توافق ذلك الزمن، فيوضع الكتبة في مكان مغلق بحيث يستمعون إلى الأصوات من وراء الجدران، ولا يبصرون شيئا في خارجها، ويجتمع الشعب من حاملي السلاح في ساحة قريبة إلى ذلك المكان، ثم يتقدم المرشحون واحدا واحدا وكلهم ممن بلغ الستين أو جاوزها فكلما تقدم واحد منهم سجل الكتبة نصيبه من ضجة عالية، وأن الثاني ظفر بضجة أعلى منها أو دونها، وهكذا إلى نهاية المرشحين، وهم لا يعلمون ترتيبهم ولا يسجلون عددا للأصوات التي نالها كل منهم، لأنها مجهولة لديهم لا يفرقون بينها بغير إختلاف الضجة الخارجية في الإرتفاع والقوة .

ويختار الثلاثون الأولون بهذه الطريقة فينظرون في الشرائع ويشرفون على الوظائف، ويعرضون القوانين على الشعب في ساحته الكبرى، فيقر القوانين أو يرفضها ولا يجوز له أن ينقحها أو يبدل نصوصا منها

[1] ابراهيم إمام ، "**بحوث تحليل المضمون وتطبيقاتها في الاعلام** " ، مجلة الإذاعات العربية ، العدد 70 ، ص 120.

[2] عباس محمود العقاد، **الديمقراطية في الإسلام**، (مصر: دار النهضة، 2004) ، ص 9.

بنصوص غيرها، وقد يرفض الشعب قانونا، ويصر مجلس الثلاثين على نفعه فينفذ على الرغم من المشيئة الشعبية، ولا يعاد النظر فيه إلا باقتراح الزعماء.

وكان "**ليكرغ**" "**Lyeurgues** "، هو الذي يشرع الشروط التي يؤخذ بها وكلاء الشعب بعد إنتخابه، فكان يلزمهم أن يقسموا بينهم ثروتهم ولا يزيد أحدهم على الآخر بالملك والمال.

أما في آثينا فقد كانت حكومة الشعب أمانة في أيدي أفراد من الحاكمين بأمرهم أشهرهم "**صولون**" "**Solon**"، و"**بزيستراتس Pisistratus** " و"**كليستنس Cleisthenes**"، و**بركليس** " **Pericles**. وقد ابتدأت حركة الإصلاح على أيديهم بعد ابتدائها في إسبرطة بأكثر من مائة سنة وإفتتحها "**صولون**" "**Solon**"بتشريعاته ودساتيره لتجنب الفتنة وقمع المطامع. [1]

وكان الدستور الأثيني في يكل الأمر إلى جماعة في خمسمائة عضو منتخب يشترك انتخابهم أبناء البلد الأحرار منهم، ويختار خمسون من كل قبيلة من القبائل العشر، وكل قبيلة تشتمل على السكان في أماكن شتى ولا تنحصر في سلالة معينة ولا في مكان واحد، ويجري الحكم على التناوب كل خمسين عضوا في نوبة، ويقع الإختيار على قاض من كل قبيلة للفصل في الخصومات؛ والحكم في الجنايات، وكان "**صولون**" يرشح الأغنياء لوظائف القضاء، لحماية لهذه الوظائف من مظاهر الفساد أما القادة العسكريون فلا ينتخبون بل يختارون برأي وكيل الشعب الحاكم بأمره، وكذلك من يناط لهم النظر في السياسة الخارجية.

وفي هذه الخلاصة السريعة نرى أن الديمقراطية كانت في اليونان القديمة من قبل الإجراءات أو التدابير السياسية التي تتقي بها الفتنة، ويستفاد بها من جهود العامة في أوقات الحرب على الخصوص، ولم تكن هذه الديمقراطية مذهبا قائما على الحقوق الإنسانية، أو منظورا فيه إلى حالة غير حالة الحكومة الوطنية، فهي على الجملة إجراء مفيد وتدبير لا محيد عنه لاستقرار الأمن في الدولة.

ولم يتغير معنى الديمقراطية هذا حين تعرض الفلاسفة للكتابة في أنواع الحكومات، حيث كانت خلاصة فلسفة "**أفلاطون**" الحكومية أن الرعية بمثابة القاصرين الذين لا يزالون بحاجة إلى الأوصياء؛

[1] عباس محمود العقاد، "**الديمقراطية في الإسلام** "، المرجع السابق، ص 9 ، 10.

ويجوز في حكمهم أن يخدعوا كما يخدع الأطفال بالحكايات والأساطير، وتكلم "**أرسطو**" عم المساواة في الحرية بين المواطنين كأنها ضمان لصلاح الحكم لا شأن له بالحقوق الإنسانية التي يستحقها كل إنسان في كل أمة.[1]

ثانيا: في عصر الرومان

تحدث الفيلسوف "**شيشرون**" بلهجة التوكيد على المساواة الطبيعية بين الناس في كتابه الموسوم بالقوانين، وقال " إننا مولودون للعدل وإن الحق مستمد من الطبيعة لا من أفكار الناس، وإن هذه الحقيقة تتضح أمامك على الأثر حيث تنظر إلى عشرة الناس، واختلاط الإنسان ببني نوعه، فما من شيء هو مشابه لشيء ومعادل له كما يتشابه كل منا، ومهما نطلق على الإنسان الواحد تعريفا معينا له، فهو منطبق على جميع البشر، وإنه لبرهان كاف على أنه لا فرق في النوع بين إنسان وإنسان".[2]

وعلى أية حال لم تقر دساتير المجالس الرومانية على تساوي جميع الطبقات في حقوق الإنتخاب؛ وحقوق الحكم، ولم يتوسعوا في حق " المواطنة "، وبعد اتساع الدولة وإحتياجها إلى الجيش القائم ظل الجيش الروماني عاملا قويا في إقامة العواهل والأمراء، فبلغ بالسيطرة الفعلية ما لم يبلغه بمبادئ الدساتير.[3]

ثالثا: الديمقراطية في الإسلام

إذا كانت الديمقراطية تحمي حرية الضمير فإن القرآن الكريم يقر، " **لا إكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي**"[4]، وإذا كانت تضمن حرية العمل والتنقل فإن القرآن بين ذلك في قولة تعالى: "**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه**"[5]، وإذا كانت الديمقراطية تتلخص

[1] عباس محمود العقاد، "**الديمقراطية في الإسلام** "، المرجع السابق، ص 14.
[2] المرجع نفسه، ص 15،16،17.
[3] المرجع نفسه ، ص 09.
[4] القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 256.
[5] القرآن الكريم، **سورة الملك**، الآية 15.

في غالب الأحيان في حرية الصحافة والتعبير، فالرسول الله صلي الله عليه وسلم زرع في أصحابه روح المناقشة وإبداء الرأي[1].

وتقوم الديمقراطية الإسلامية، بهذه الصفة على أربعة أسس وهي المسئولية الفردية، عموم الحقوق؛ وتساويها بين الناس، وجوب الشورى على ولاة الأمور، التضامن بين الرعية على إختلاف الطوائف والطبقات.

هذه الأسس كلها أظهر ما تكون في القرآن الحكيم وفي الأحاديث النبوية، فالمسئولية الفردية مقررة في الإسلام على نحو صريح، وبآيات متكررة تحيط بأنواع المسئولية من جميع الجهات، فلا يحاسب إنسان بذنب إنسان، لقوله تعالى :" **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**"[2]، ولا يحاسب إنسان بذنب آبائه وأجداده، أو بذنب وقع قبل ميلاده، لقوله تعالى: "**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَا كَسَبْتُمْ وَلا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**"[3]، ولا يحاسب إنسان بغير عمله، لقوله تعالى: " **وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى**".[4]

و من تفضيل المسؤولية في كل شيء قوله عليه السلام : " **كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالإمام رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ في أَهْلِه مَسْئُولٌ عَنْ رعيته، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زوجها وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَن رعيتها، وَالخادم رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ رعيتهُ؛ أَلا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ.**"[5]

أما عموم الحقوق فالقرآن صريح في مساواة العمل، لقوله تعالى: " **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**."[6]

---

[1] فضيل بومالة، مفهوم **الديمقراطية في فكر مالك بن نبي ، مجلة إلكترونية ، فيلسوف العصر مالك بن نبي**، من الموقع الالكتروني : WWW.bnabi.net

[2] القرآن الكريم، **سورة الزمر**، الآية 7 .

[3] القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 134.

[4] القرآن الكريم، **سورة النجم**، الآية 39.

[5] حديث شريف للرسول صلى الله عليه وسلم، رواه البخاري، ومسلم.

[6] القرآن الكريم، **سورة الحجرات**، الآية 13.

وقد وضحت التسوية بين الناس في الدعوة من قوله تعالى: " **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ**"،[1] فليس الإسلام دعوة مقصورة على جنس من الأجناس؛ ولا على عصبة من عصب السلالة، بل هذه العصبة كانت أبغض شيء من مسائل السلم والحرب استعان فيها النبي بآراء أصحابه وعمل بها،[2] والشورى[3]، ليست نظاما سياسيا فحسب، وليست شكلا للحكم فحسب، وإنما الشورى في جوهرها ممارسة للحوار الجامع، يهدف استخلاص الرأي الجامع.

والشورى في النظام الإسلامي لا تنتهي عند اختيار الحاكم، وإنما تمتد لتكون ممارسة واسعة للمشاركة في اتخاذ القرار، وللرقابة على تنفيذ، وللمحاسبة على أدائه، ذلك بأن الشورى هي نظام الحرية الذي يقابل فيه الحق الواجب – حق إبداء الرأي، وواجب حسن الممارسة لإبداء الرأي. وهو أوضح تعبير عن الحرية عندما تصاحبها المسئولية، وعلى ذلك فإن الشورى هي في صدارة حقوق الإنسان الأساسية التي تقابلها واجباته الضرورية.[4]

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية ومقارباتها

أولا: تعريف الديمقراطية

على تعدد تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها وتنوعها إلى حد كبير من بلد إلى آخر، ومن فترة زمنية لأخرى، إلا أن هناك إجماعا واسعا وراسخا نسبيا في عالم اليوم، على أن نظام الحكم الجيد يعني نظام الحكم الديمقراطي.[5]

---

[1] القرآن الكريم ، **سورة سبأ**، الآية 28.

[2] عباس محمود العقاد، "**الديمقراطية في الإسلام** "، المرجع السابق ، ص 30، 31.

[3] **معنى كلمة الشورى:** بضم الشين تعني تقليب الأراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة واختبارها من أصحاب العقول، حتى يتم التعرف والوصول إلى الأصوب، لتحقيق أفضل نتائج، وقد اعتبر مبدأ الشورى كأساس للحكومة الصالحة، ودعامة تتلاقى عندها أبسط أحكامها لانها تعبر عن رأي الجماعة.

[4] على مزهر، **النظام السياسي في الإسلام دراسة تحليلية مقارنة حول النظم السياسة عند المسلمين**، (الدنمارك : الأكاديمية العربية 2014)، ص 72.

[5] مركز الخليج للأبحاث، ، **عولمة السياسة العالمية**، (دبي : مركز الخليج للأبحاث، ط.2، 2004)، ص 56، 57.

كما أن معظمها يركز اليوم على الشق الإجرائي للديمقراطية، عبر استخلاص الأسس والمبادئ؛ والمؤسسات، التي يلاحظ وجودها في الممارسات الديمقراطية المستقرة، وتكون هذه الأسس والمبادئ بمثابة الشروط التي بموجبها يكتسب أي نظام حكم صفة الديمقراطية.[1]

و يجمع الكثير الباحثين على إعطاء تعريف للديمقراطية المعاصرة، باعتبارها منهجا وطريقة وعملية لإتخاذ القرارات العامة، وليست عقيدة ترتبط بتراث أوربا الغربية، ما يقود إلى الإعتقاد الجازم بإقتران فكرة الديمقراطية بالنظام الرأسمالي البرجوازي.[2]

فحسب الأستاذ "**روبرت دال Robert Dahi**" الديمقراطية هي عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة.[3]

وتعرف أيضا بأنها أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ، أساسها إحترام إرادة الأكثرية وصيانة حقوق الأقلية، من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية، تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الإعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولي المناصب العامة.[4]

و يعرفها الأستاذ **جورج طرابلسي** بأنها مجموعة ممارسات أو أساليب عمل، لإدارة الصراعات الإجتماعية ضمن مؤسسات شرعية، تضمن التداول السلمي على السلطة، وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة.

في حين يلخص البعض الديمقراطية في مفهوم المشاركة السياسية، بإعتبارها ترتكز على مجموعة معايير أهمها: حرية الصحافة، حق الانتخاب، شرعية المعارضة في البحث عن تولي السلطة بواسطة منافسة انتخابية لا تتعارض، نجد البعض الآخر يعتبرها آلية حكم، لا تقتصر مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الإستخدام فحسب، بل على نوعية المدخلات أيضا.[5]

---

[1] سهام الفريج، **قراءة في كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مجلة المستقبل العربي،(العدد: 257، 2000)، ص 246.

[2] حلقة نقاشية، **مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي مع تركيز خاص على مصر**، مجلة المستقبل العربي، (العدد: 257، 2002)، ص 134.

[3] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص 17.

[4] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2002) ص 33.

[5] Lahouar Addi, « **L'islam : est-il soluble dans la democratie** », site web: 28 mars 2007/ http://www.Algeria-watch/0.

فهي كآلية توفر منظومة سياسية متكاملة تشمل دستورا تعاقديا يمنح الأمة حق الولاية على نفسها، وتعددية سياسية توفر أحزابا ذات برامج حكم للتنافس بينها، وإنتخابات حرة ونزيهة لتشكيل مجلس يمثل الأمة،و يقوم نيابة عنها بمهام التشريع المطلوبة،و يقر تشكيل الحكومات، ونظام قضائي مستقلا ونزيها لتحقيق العدالة، وحريات سياسية كاملة للمواطنين، تكفل لهم حرية التعبير والنشر وإصدار الصحف، وتشكيل جمعيات غير حكومية.[1]

وحسب الأستاذ "**أسامة الغزالي حرب**" يمكن اختصار الديمقراطية في كونها مجموعة من المؤسسات والآليات لتنظيم الحكم، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله.

هذه بعض التعريفات التي أعطيت للديمقراطية المعاصرة، التي يراد لها أن تتحقق، وأكثر من ذلك أن تترسخ، تجمع كلها على أن الديمقراطية هي منهج أو آلية وعملية، لا تهدف إلى تحقيق حكم الشعب بالشعب، ما دام أن ذلك ليس بالإمكان حتى في الدول التي استقرت بها نظما ديمقراطية، لكنها تمكن على الأقل من تحقيق حكم الكثرة، الذي يضمن مشاركة أفراد الجماعة السياسية، في إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة المرتبط بناءها في المقام الأول، حسب الأستاذ "**عبد المنعم سعيد**" بالعوامل الداخلية وفكرة الإصلاح السياسي.[2]

تعد بذلك الديمقراطية نظاما سياسيا للحكم، يبني على أربعة أركان أساسية هي حرية الرأي والتعبير، إستقلال القضاء، والتداول على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، يرتبط إرساءها وترسيخها بمدى توفر هذه الأركان التي تعد بمثابة آليات الترسيخ الديمقراطي.[3]

و يكون تحقيق أبسط أشكال النظام الديمقراطي، عندما ترتقي علاقة الحاكم بالمحكومين عندما يتعلم الماسك بالسلطة استشارة المحكومين عبر الانتخابات، أو أي شكل آخر من أشكال الإستشارة الدورية.

---

[1] إسماعيل الشطي، **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي،(العدد: 31 ،2007)، ص 78.

[2] شيرين الديداموني، **مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**،10 فيفري 2007. الموقع الالكتروني:http://www.siyassa.org

[3] مصطفى المرزوقي، **التداول على السلطة بيت القصيدة في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي**،05 فيفري 2007، الموقع الالكتروني: http://www.hrifo.net

بعد التعرض لبعض أهم تعاريف الديمقراطية المعاصرة، باعتبارها آلية أو منهجا للحكم، وإدارة أوجه الإختلاف سلميا لتجنب الفتن، باتخاذ قرارات جماعية ملزمة، وبواسطة سلطة منتخبة بطريقة حرة ونزيهة ودورية خاضعة لحكم الكثرة.

ثانيا: مقاربات الديمقراطية

أولا) المقاربة المؤسساتية approche institutionnaliste :

يرى رواد هذه المقاربة بأن الإنتخابات النزيهة الدورية ضرورية لإحلال الديمقراطية، لكن لا بد من وجود مؤسسات أخرى تتمثل في مجتمع مدني حر، ومجتمع سياسي مستقبل نسبيا، وقانون فوق الجميع يحمي الحريات الخاصة، والحياة العامة، وإدارة دولة قادرة أن تعمل في ظل نظام ديمقراطي؛ ومجتمع اقتصادي مستقل نسبيا عن باقي مراكز القرار والسلطة، ترتكز هذه المقاربة على دمقرطة المؤسسات المختلفة خاصة المهمة في النظام، وذلك بالأخذ كنموذج مؤسسات الديمقراطية الليبرالية.[1]

لكن ما يؤخذ على هذه المقاربة هو أنه يمكن للفاعل بالمؤسسة أن لا يتماشى مع مبادئ الديمقراطية؛ رغم التعليمات والقوانين الصارمة، وبقاء العمل على بقايا النظام السلطوي، ودور العلاقات غير الرسمية والخفية في الوقوف أمام العجلة الإصلاحية، كما أن إصلاح مؤسسات دون أخرى قد يؤدي إلى إحلال اختلال بالتوازن، ونزعة من العصبية نحو مؤسسة دون أخرى، كما أن الإنفتاح الإقتصادي نحو الليبرالية، وبالتالي خوصصة المؤسسات يجعل من المسئول فاسد، وطموح لقوة إقتصادية في ظل النظام الجديد الذي تكرسه اقتصاد السوق، وينجر عنه عوض النقلة للديمقراطية نقلة للنظام السلطوي؛ هذا إلى جانب كون مؤسسات المجتمع المدني صعبة التحديد، وتختلط عادة بالمنظمات السياسية؛ >و يمكن أن تكون معارضة في وجه نظام سلطوي، وفي ذات الوقت أداة في يد قوى العالم لزعزعة نظام ديمقراطي، أو غير ديمقراطي لمجرد أنها لا تناسب هذه القوى.

ثانيا) مقاربة Freedom house :

[1] دليلة عزوبة، **دور الصحافة المستقلة في الجزائر**،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الإعلام والإتصال، الجزائر: عنابة، 2010) ، ص 38.

[1] المرجع نفسه، ص 39.

تعرف **Freedom house** الديمقراطية بكونها نظاما سياسيا ينتخب قادة الرأي فيه عن طريق مراحل من المنافسة بين العديد من الأحزاب والمرشحين، أين يكون لكل حزب معارض فرصة شرعية للوصول للسلطة أو المشاركة فيها، وتذهب هذه المنظمة إلى القطع في أن القرن العشرين هو عصر الديمقراطية، والتحولات نحو هذا النظام لتبعات فرضتها إقتصاد السوق، وتعمل هذه المنظمة على القيام بتحقيق سنوي يعتمد على معايير مستوحاة من التصريح العالمي لحقوق الإنسان، ويتم تطبيقها على كل الدول، هذا التحقيق يتلخص في عمل ميداني يقوم به مختصون يجمعون المعلومات من كل دولة على حدة، ثم يحللونها انطلاقا من إستمارة متكونة من محورين الحقوق السياسية، والحريات المدنية؛ للوصول لنتائج ثلاث أساسية : دولة حرة، دولة حرة نسبيا، دولة غير حرة، لكن ما يؤخذ عليها هو اعتبارها للديمقراطية الغربية نموذجا مثاليا يقاس عليه، إلى جانب أن الأسئلة تستدعى أحكاما تختلف من محلل إلى آخر، ولا تأخذ بعين الإعتبار الأبعاد التاريخية والثقافية الإقتصادية للدول.

تبدأ الديمقراطية كأول مرحلة من صيرورة منهجية للإنقلاب على النظام السلطوي الأحادي، وصولا إلى حكومة منتخبة.[1]

ثالثا) المقاربة التناوبية Approche alternative :

بصفة عامة يختصر المفهوم الليبرالي للديمقراطية في صيرورة بموجبها تحل الصراعات، واختيار قادة الرأي، وتوضع أرضية سياسة، المنظمات والنظم السياسية، فهي شكل من الحكم لترسيخ أفضلية وأولوية القانون والحريات العامة، حكومة ممثلة ومنافسة دستورية للوظائف السياسية .

نستطيع القول أن العالم الثالث نشأت به حركات تحرر معظمها كان خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لكن الأقلية التي استحوذت على الحكم استحوذت على الأحقية بهذا الحكم، فلم يتحرر بذلك الإنسان بحد ذاته بل إنعزل عن النخبة الحاكمة، ولم يعد للمجتمع المدني أي دور، ولم يعد لدولة القانون أي وجود.

[1] دليلة عزوبة، **دور الصحافة المستقلة في الجزائر**، المرجع السابق، ص 38 ، 39.

فالإنتقال للنظام الديمقراطي لا بد من وجود دولة ووعي إجتماعي موحد مكون من جملة مبادئ؛ يقتسمها أفراد المجتمع فيما بينهم، إلا أن غياب مفهوم المواطنة في العالم الثالث، وكذا المبادئ الإجتماعية والدولة والتفاعل بينهم، إلى جانب الإستيلاء على السلطة من طرف أقليات، لم تصل إليها بطرق شرعية، وإقصاء المعارضة الفعلية من المشاركة السياسية كلها عوامل تجعل من الديمقراطية غائبة، والوصول إليها صعب في العالم الثالث.[1]

فالتغيير هو شبه ديمقراطي في العالم الثالث بوسائل ديمقراطية، تغيير يحافظ على العقلية السلطوية؛ ومع ذلك يمكن القول بأنه لا يوجد نظاما ديمقراطيا مثاليا.

رابعا) المقاربة الإجرائية Approche procédurale :

رائدها هو" **Samuel Huntington**" رائد هذه المقاربة، الذي يعتبر أن النظام الديمقراطي؛ إما أن يأخذ شرعيته من الإرادة الشعبية، وإما أن يخدم المصلحة العامة أو باستعماله الإجراءات المناسبة لتكوين الحكومة، وهي الإنتخابات الدورية العادلة والنزيهة والحرة : أين يمكن لكل مواطن بالغ أن يصوت.

واعتبر بأن تعاريف الديمقراطية منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينيات انصبت نحو التنظير؛ والمثالية ونحو الوصف الإجرائي، وهو الذي اعتبره أصلح، وإعتبر أن نتيجة الإنتخابات قد تنجم عن حكومة غير فعالة فاسدة، وغير مسؤولة تفضل المصلحة الخاصة عن العامة، مما هذا يجعل منها غير مرغوبة لكن ليست غير ديمقراطية، وهي الرؤية العامة للمقاربة المتدنية الإجرائية للديمقراطية.

في حين أن "**Robert Dahl**" رائد الفكر المستقصي، Maximaliste أضاف جملة من الإجراءات إلى جانب ما ذهب إليه "**Huntington**"، من ضرورة إجراء إنتخابات حرة وعادلة، وحق الترشح لوظائف عامة هذه الإجراءات لخصها "**Dahl**"، في حرية إنشاء جمعيات أو الإنخراط بها، حرية التعبير وحرية الإعلام من مصادر متنوعة، ويذهب بنا الأمر إلى التحدث عن **La polyarchie** عوض الديمقراطية أين لا تؤخذ خلالها بعين الإعتبار ميول الشعب، نحو المسؤولين بقدر ما يولي اهتمام للآليات المطبقة لاختيار هؤلاء، وبالتالي فالنقلة إلى النظام الديمقراطي حسب هذا التوجه تعتمد على

[1] دليلة عزوبة، **دور الصحافة المستقلة في الجزائر**، المرجع السابق، ص40.

الإنتخابات الدورية، وتوفير الآليات التي تكفل ذلك، من وقت للحملات الدعائية، وقوانين تخص مكان، وطرق التصويت، وتوعية المواطنين، وقواعد خلق أحزاب سياسية.[1]

ثانيا: الديمقراطية الليبرالية والماركسية

أولا) الديمقراطية الليبرالية:

هناك ارتباط شديد بين الليبرالية وفكرة الحرية والديمقراطية، بل إن اسمها مشتق في الواقع من معنى الحرية، ومع ذلك فإن الليبرالية بمفهومها المستقر تستند إلى مفهوم خاص للحرية، اتضحت معالمه بوجه خاص ابتداء من القرن السابع عشر، فإذا كان الحديث عن الحرية، والديمقراطية قديما؛ يجد جذوره في الفكر اليوناني، والممارسات الديمقراطية في المدن اليونانية، ثم في عديد من المدن التجارية في إيطاليا في العصور الوسطى، وعصر النهضة- فإن هذه الممارسات لا تمثل الفكر الليبرالي كما استقر معناه ومفهومه من خلال المساهمات الفكرية، لأباء الفكر الليبرالي منذ القرن السابع عشر[2].

فالفكر الليبرالي ليس فقط دعوة إلى الحرية، ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية؛ واحترام مجال خاص يتمتع الفرد فيه باستقلاليته، وحريته دون تدخل، وإذا نظرنا إلى مفهوم الحرية كما ساد في الفكر السياسي والممارسات العملية، نجد أنه تراوح بين مفهومين أساسيين، الأول هو الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، والثاني هو الإعتراف بمجال خاص للأفراد لا يجوز التعدي عليه أو التدخل فيه، وهذه هي التفرقة بين الحرية بالمعنى القديم، وبين المفهوم الحديث للحرية، وقد أوضح " **بنجامين كونستانت** " في كتابه " **الحريات القديمة والحديثة**" 1819؛ هذه التفرقة بشكل واضح، فالحرية بالمعنى الحديث هي الإعتراف للفرد بمجال خاص يتمتع فيه بالإستقلالية، ولا يخضع فيه لغير القانون، في حين أن الحرية بالمعنى القديم- السائد في المدن اليونانية ثم في المدن الإيطالية – تشير إلى الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، هكذا يرى "**كونستانت**" الفرد يكاد يكون عبدا ولا يعرف أي استقلال في أموره الخاصة، وعلى العكس فإن الفرد وفقا للمفهوم الحديث للحريات الحديثة يتمتع بالإستقلال في حياته الخاصة، وإنه حين يشارك في المسائل العامة فإنه غالبا ما يكون ذاك يقصد التخلي

[1] دليلة عزوبة، **دور الصحافة المستقلة في الجزائر**، المرجع السابق، ص 40، 41.

[2] حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، (القاهرة : دار الشروق ط 1،1993) ، ص 10.

عنها لنوابه وممثليه، ومن نفس المنطلق جاء "**اليكس دوتوكفيل**"؛ وخاصة في كتابه "**الديمقراطية في أمريكا**" عام **1835** محذرا من خطورة سطوة وإستبداد الأغلبية الديمقراطية على الحريات الفردية، فما لم يتم الإعتراف بحقوق خاصة للأفراد لا يجوز التعرض لها، فإن الخطر على الحرية يمكن أن يتحقق مع الإستبداد والحكم الديكتاتوري، كما يمكن أن يحدث استبداد آخر مع الديمقراطيات الشعبية، وهكذا نجد أن الفكر الليبرالي، وإن كان يستند إلى الديمقراطية؛ فإنه لا يرى فيها ضمانا كافيا، بل لابد أن يصاحب ذلك الإعتراف بحقوق الأفراد على نحو لا يجيز المساس بها، ومن هنا فإن الديمقراطية الوحيدة التي تتفق مع الفكر الليبرالي هي الديمقراطية الدستورية؛ أي التي تضع حدودا على كل سلطة حماية لمجال خاص لحرمة الأفراد في أموالهم وحرياتهم إن الفكر الليبرالي يرى أن الفرد هو اللبنة الأولى، وهو الأساس في المجتمعات، وأن هذا الفرد يسعى إلى تحقيق ذاته، والسعي المستمر وراء غايات وأهداف خاصة متغيرة دوما، مع تغير الظروف ومدى ما يحققه من إنجازات أو يصادفه من إخفاقات، فالفرد هو الدافعة للمجتمع، وفعل أفراده؛ يجر المجتمع من ورائه للتغيير، والعكس في المذاهب الجماعية حيث ترى أن للمجتمع، وليس الفرد هو الحقيقة الأولى والنهائية في هذه المذاهب الجماعية.[1]

و بالتالي الديمقراطية الليبرالية، وهي صورة من صور الديمقراطي التي تصنع الحرية في المقام الأول؛ وفي هذا المفهوم تعني حكومة الشعب توفير الحرية للشعب، ولكل فرد من أفراده لتنمية نفسه؛ والديمقراطية الليبرالية تتبع الحرية على مستويين، أي مستوى النشاط الحكومي ومستوى علاقة الحاكم بالمحكومين، وتقبل الديمقراطية الليبرالية أن تؤدي الحرية إلى اختلاف الآراء فيما يتعلق بالمسائل العامة ويؤدي هذا إلى وجود أغلبية ومعارضة.

و يمكن تصوير العلاقة بين الأغلبية والمعارضة، بأنها علاقة يسودها التنافس والتسامح، والتبادل حيث أن التنافس بين الأغلبية والمعارضة يهدف بالوصول إلى السلطة، والأغلبية عندما تصل إلى السلطة، تمارس هذه الأخيرة دون محاولة القضاء على الأقلية، وإنما يكون التسامح قاعدة واجبة الإحترام من الطرفين،

[1] حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، المرجع السابق، ص 11، 12 .

وأخيرا تقبل الأغلبية تبادل السلطة مع الأقلية في حالة تخير رأي الشعب؛ حصول الأقلية على أصوات أغلبية الشعب.[1]

ثانيا) الديمقراطية الماركسية:

بدأت في الظهور منذ الثورة البلشفية سنة 1917، تركز على التسلط والإجماع في كل ما يتعلق بنشاط وتحرك الحكومة، وفي الوقت نفسه تستند على المساواة الواقعية في علاقات المواطنين؛ والديمقراطية الماركسية توصف من قبل البعض بالديمقراطية المستبدة، أو التحكمية **ladémocratie autoritaire** ، وتوصف بالديمقراطية الإجتماعية أو الشعبية **la démocratie sociale ou populaire**.[2]

وعليه عند صياغة البيان الشيوعي سنة 1848، كان "**ماركس**"، و"**إنجلس**"، قد وضعا المبادئ الأساسية للمادية الجدلية والمادية التاريخية، وقد ساعدهما ذلك على دراسة تاريخ مختلف الدول الرأسمالية آنذاك، وعندما دقت ساعة الثورات الأوربية في 1848، استخلصا الإستراتيجية الثورية للبروليتاريا[3]؛ انطلاقا من الشروط الملموسة لتلك البلدان التي كانت تعرف نموا غير متكافئ للرأسمالية، كانت فرنسا قد قامت بثورتها البورجوازية منذ 1789، بينما ظلت ألمانيا متأخرة عن بريطانيا وفرنسا اقتصاديا وسياسيا.

وإنطلاقا من خصائص المرحلة التاريخية التي كانت تجتازها ألمانيا آنذاك (نمو رأسمالي ووجود بروليتاريا ألمانية أقوى مما كانت عليه خلال الثورة الفرنسية في 1789)، إلى جانب بورجوازية ناشئة؛ ومتذبذبة أمام سلطة الإقطاع والدولة الإستبدادية، ومع إقرارهما بالطابع الديمقراطي للثورة الألمانية آنذاك، لم يقم "**ماركس**"، و"**انجلس**" بنسخ النموذج الفرنسي، بل أجابا عن إشكالية الإستراتيجية

---

[1] سعاد الشرقاوي، **في النظم السياسية في العالم المعاصر**، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط 1 ، 2008) ص 129.

[2] المرجع نفسه ، ص 130.

[3] **البروليتاريا** : من اللاتينية proletarius هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي **لكارل ماركس وفريدريك أنجلز** يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد **كارل ماركس** بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري، ويرى ماركس أن الصراع التنافسي في ظل الرأسمالية، سيتولد عنه سقوط للعديد من الشركات واندماج شركات أخرى، حيث انها في النهاية تتحول إلى شركات كوسموبوليتية أي لاقومية وتصبح شركات احتكارية ويصبح نضال شعوب الأرض موحدا لعدو واحد وتسمى هذه الطبقة الناشئة عن الاحتكارات العالمية بطبقة البروليتاريا، وهي تبيع عملها الفكري والثقافي والعضلي ولا تملك أي وسائل إنتاج، ويعتبر ماركس البروليتاريا هي الطبقة التي ستحرر المجتمع وتبني الاشتراكية بشكل أممي.

الثورية بطريقة عملية دقيقة جعلتهما يبدعان للبروليتاريا طريقا ثوريا، يجمع في ذات الآن ويربط بين الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية، دون حرق للمراحل ولا سقوط في تبعية للبورجوازية.

ثالثا: لينين[1] وإستراتيجية

كان يرى الثورة المقبلة في روسيا ستكون ثورة بورجوازية في أهدافها ومضمونها، لكنه أدرك من خلال تحليله أن البورجوازية الروسية متخلفة، وغير قادرة على الذهاب بالثورة حتى نهايتها، كانت البورجوازية الروسية ميالة إلى إصلاح النظام القيصري، أكثر منها إلى التغيير الثوري، وبالفعل كانت البرجوازية الروسية تسير تحت جناح الحزب الملكي الليبرالي (الكاديت)، كان على البروليتاريا حسب "**لينين**" أن تضمن قيادتها للثورة الديمقراطية بتحالف مع الفلاحين، فهؤلاء حسب "**لينين**" قادرون على الذهاب بالثورة الديمقراطية حتى نهايتها، لأنهم يسيرون تحت قيادة الحزب الثوري والجمهوري، ودافع "**لينين**" عن مبادئ الثورة الديمقراطية في كتابه:" **خطة الإشتراكية الديمقراطية**"، في مجموعة من المقالات حول المسألة القومية والوطنية، فكان الطرح الإستراتيجي اللينيني كما يلي: -على البروليتاريا القيام بالثورة الديمقراطية حتى النهاية، وذلك يكسبها لدعم الفلاحين، وتحطيمها بالقوة مقاومة الأوتوقراطية؛ وشلها لتذبذب وعدم إستقرارية البورجوازية.

-على البروليتاريا القيام بالثورة الإشتراكية، عن طريق كسبها للعناصر الشبه البروليتارية من السكان ذلك لتحطيم — عن طريق القوة — مقاومة البورجوازية، وشل تذبذب الفلاحين والبورجوازية الصغيرة.

[1] **فلاديمير أليتش أوليانوف** المعروف **بلينين**: ولد في 22ابريل عام 1870، توفي 21يناير عام 1924 ، ثوري روسي ماركسي كان قائد الحزب البلشفي والثورة البلشفية، كما أسس المذهب اللينيني السياسي رافعاً شعاره الأرض والخبز والسلام، بالإضافة إلى عمله ونشاطه السياسي كان **لينين** فيلسوف ومؤلف سياسي ألف العديد من المؤلفات عن الثورة البروليتارية، كتب العديد من النشرات والكتب والمقالات بدون مساعدة لم يمنعه عنها الا المرض, مجموع ما الف يصل إلى خمسة وأربعين مؤلف ترجمت إلى العديد من اللغات من أشهر ما ألف:

- -**الإمبريالية وأعلى حالات الرأسمالية** (1916)"تحدث فيه عن كيفية استمرار الرأسمالية وان الحرب العالمية الأولى كانت مجرد حرب رأسمالية للسيطرة على البلاد والثروات والأيدى العاملة.
- -**الدولة والثورة** (1917)"تحدث فيه عن افكار كارل ماركس وانغيليس عن الثورة وان الحزب الشيوعى الديموقراطى غير قادر على اتخاذ موقف فعال في الثورة.
- -**اطروحات ابريل** (1917) "اوضح الضرورة الاجتماعية والاقتصادية إلى الثورة الشيوعية.
- "**امراض الطفولة لدى اليسار المتشدد** (1920)"وفيه ينتقد اليسار المتشدد.

و بمفهوم آخر هو "حركة وطنية ثورية"، وكان وراء هذا التغيير وجود ميل لدى البورجوازية للقبول بالتبعية للإمبريالية بدل الثورة وذلك خوفا من الشيوعية.[1]

يعتبر "**لينين**" المؤسس الحقيقي "**لنظرية الثورة المتواصلة عبر مراحل**" وترتكز النظرية اللينينية حول الثورة إلى سبع مبادئ أساسية:

- **اللينينية والمبادئ السبعة للثورة:**

أ/ **المبدأ الأول**: الجماهير هي صانعة الثورة تحت القيادة الإيديولوجية، والسياسية للبروليتاريا (الذات الثورية).

ب/ **المبدأ الثاني**: القيادة الطبقية للبروليتاريا لا تقوم ولا تحقق على أرضية الواقع، إلا بوجود الحزب الماركسي.

ج/ **المبدأ الثالث**: معاصرة الثورة الديمقراطية للمرحلة الإمبريالية، بما يعني نهاية مرحلة الثورات الديمقراطية بقيادة البورجوازية، وتحولها إلي قيادة البروليتاريا.

د/ **المبدأ الرابع**: الثورة الوطنية الديمقراطية لا تصنعها البورجوازية، بل تقوم الثورة بواسطة حكم العمال ولفلاحين تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها الثوري.

هـ/ **المبدأ الخامس**: اعتمد" **لينين**" مبدأ "التمييز والترابط بدل التمييز فقط.[2]

و/ **المبدأ السادس**: أكد "**لينين**" على مفهوم الانقطاع في إدراك السيرورة التاريخية للثورة، إذ بدون ذلك لا تتوفر إمكانية التمييز بين التناقضات، والتحالفات على ضوء مهام مرحلة محددة.

ز/ **المبدأ السابع**: الهيمنة الإيديولوجية للبروليتاريا في المسلسل الثوري.

وعليه إنطلاقا من أممية المشروع البروليتاري، ومن الحقائق العامة لأيديولوجيتها الثورية، ومن صحة الخط السياسي والإستراتيجي، تستطيع الطبقة العاملة في بلد ما، حتى وإن كانت ضعيفة عدديا أن تفرض هيمنتها الإيديولوجية، والسياسية، وسط الفئات والطبقات الكادحة وذلك عبر الأداة الإيديولوجية والسياسية التي يمثلها حزبها الشيوعي.

---

[1] فؤاد الهيلالي، **موضوعات حول الفكر الماركسي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3250، 2011/01/18 ، من الموقع الالكتروني: www.ahewar.org

[2] المرجع نفسه، من الموقع الإكتروني: www.ahewar.org

و قد أثبت التاريخ صحة الموقف اللينيني الذي دافع عنه "**ستالين**"، وأغلبية الأممية الثالثة، والقائم على إعطاء الثورة الصينية "**ماوتسي تونغ**" : من ثورة " **الديمقراطية الجديدة** " إلى " **الثورة الثقافية البروليتارية** " : المميزات التالية :

- الثورة الصينية ثورة بورجوازية ديمقراطية.
- الثورة الصينية ثورة تحرير وطني.
- الإقرار بضعف البورجوازية الصينية.
- إثبات الدور الهام للفلاحين.
- أهمية قيادة البروليتاريا.[1]

المطلب الثالث: مبادئ وأشكال تطبيق الديمقراطية

أولا: مبادئ الديمقراطية

أهم مبادئ تحقيقها، هو حرية التعبير الذي يتحقق من خلال الجرأة في الطرح، فالديمقراطية هي نظام من القيم والمبادئ مقبولة من طرف المجتمع بأسره، وكذا من طرف الفاعلين السياسيين.

ومن أهم مبادئ الديمقراطية الإنفتاح والرغبة في التغيير، وإحترام الدستور، والبحث عن المصلحة العامة، وإحترام حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، الحريات السياسية، والحفاظ على كرامة وقيمة الفرد، وتحسيس الأفراد بمسؤولياتهم ورضاهم عن ممثليهم في السلطة، على أن يكون التمثيل عادلا؛ ومشاركة المواطنين في وضع أرضيات السياسات الحكومية، إلى جانب القدرة على الإستماع للآخر؛ وحرية التعبير، الرأي، التعددية الإعلامية، والسياسية والشفافية في اتخاذ القرار.

وبموجب النظام الديمقراطي يكون كل أفراد المجتمع على إطلاع بمبادئه، وبالتالي يعمل كل فرد على تبني، وتطبيق هذه المبادئ ليصير مواطنا، وتصبح بذلك المواطنة بمثابة دفاع عن المبادىء الديمقراطية و تقويتها.[2]

ثانيا: أشكال تطبيق الديمقراطية

[1] فؤاد الهيلالي، **موضوعات حول الفكر الماركسي**، المرجع السابق، من الموقع الإكتروني: www.ahewar.org

[2] دليلة عزوبة، **دور الصحافة المستقلة في الجزائر**، المرجع السابق، ص 33.

أولا) الديمقراطية المباشرة:

إن نظام الديمقراطية المباشرة يعني أن الشعب يمارس بنفسه دون حاجة إلى ممثلين أو نواب عنه؛ وهذا ما ينسجم مع مبدأ السيادة الشعبية، أي أن السيادة تعود للشعب، وله أن يمارسها بنفسه لحكم نفسه.

ولقد مارست المدن اليونانية القديمة مثل أثينا هذا النظام، ودافع عنه الفيلسوف "**جان روسو**" وعده نتيجة منطقية لمبدأ السيادة الشعبية، وقال أن الشعب إذا ما اختار من يمثله في ممارسة السلطة فإن هؤلاء الممثلين ليسوا سوى وكلاء، وللشعب أن يعزلهم متى ما خرجوا عن حدود الوكالة، ولقد طبقت المدن اليونانية القديمة نظام الديمقراطية المباشر، وحتى وإن طبق هذا النوع من الديمقراطية فإن كان فقط في العصر اليوناني.

وعليه نجد أن الديمقراطية المباشرة أكثر الأنظمة ديمقراطية، ولكن هذا يبقي من الناحية النظرية لأن تجسيدها على أرض الواقع يبقى مستعصيا، وهذا نتيجة كثرة عدد المواطنين في كل دولة وتشابك العلاقات الإجتماعية، وتزايد مهام الدولة الداخلية، والخارجية باستمرار مما يجعل أمر تطبيقها في الوقت الحاضر مستحيلا.[1]

ثانيا) الديمقراطية شبه المباشرة:

اتجهت الشعوب إلى البحث عن نظام آخر يحقق سيادتها ويضمن حقوقها، ويكون قابلا للتطبيق في الوقت نفسه، فبدأ الشعب ينتخب ممثلين ويخولهم ممارسة السلطة نيابة عنه، غير أن الممثلين ليسوا أحرارا فيما يفعلون أو يتصرفون، إذ إحتفظ الشعب بحق مراقبتهم، وعزلهم عندما يصل الأمر إلى حد يستدعي ذلك الإجراء، ويقوم ممثلو الشعب بالتشريع، ولكن الشعب يحتفظ بحق اقتراح القوانين التي يريدها، ويعترض على القوانين التي يقرها ممثلوه ويطلب عرضها على الشعب لأخذ رأيه فيها.[2]

[1] صالح جواد كاظم ، علي غالب الصافي، **الأنظمة السياسية** ، (العراق: دار الحكمة 1990)، ص 27.

[2] رفيق المصري ، أيمن يوسف، حسن رمضان وآخرون ، **الدين والسياسة والديمقراطية** ، (فلسطين : مركز حقوق الإنسان والماركة الديمقراطية شمس، 2007) ص 24.

إذن مفهوم الديمقراطية شبه المباشرة يتخلص بوجود ممثلين منتخبين من قبل الشعب، ولكن الأخير يحتفظ ببعض حقوقه وصلاحياته، ويراقب تصرفات ممثليه بدقة، ويلجأ إلى إجراءات معينة تمثل مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة وهي كما يلي :

– **الإستفتاء:** ويعني معرفة رأي المواطنين المتمتعين بحق الانتخاب في قضية معينة قبل، البث فيها نهائيا.

– **الإقتراح الشعبي:** رغم وجود البرلمان واختصاصه التشريعي، فإن الشعب يبقى له الحق في أن يطلب من ممثليه تشريع قانون جديد في موضوع محدد أو تعديل أو إلغاء قانون نافذ، كما يمكن أن ينصب الاقتراح الشعبي على نص من نصوص الدستور.

–**الإعتراض الشعبي:** إن البرلمان المنتخب من قبل الشعب يحق له تشريع القوانين قبل أي حق آخر، وتتساوى في ذلك جميع برلمانات العالم التي تكون عادة الهيئة التشريعية في الدولة، غير أن نظام الديمقراطية شبه المباشر يعطى – من ناحية أخرى – الحق للمواطنين بأن يعترض على قانون صادر من البرلمان، وخلال مدة معينة من صدوره، وعلى أن يصل عدد المعترضين إلى الحد الذي يقرره الدستور عادة.

–**الحل الشعبي:** يحق لعدد معين من الناخبين طلب حل البرلمان، ويرتبط هذا الطلب عادة بوجود اقتراح بتعديل دستور كليا أو جزئيا.

–**عزل النائب:** يحق لعدد معين من الناخبين طلب عزل نائب أو عدد من النواب، ويطرح هذا الطلب على مجموع الناخبين، فإن حصل على الأغلبية فعلى النائب أو النواب المطلوب عزلهم أن يقدموا إستقالتهم من البرلمان، وإن لم تحصل الأغلبية، وفشل طلب العزل فيعتبر الأمر، وكأن النائب أو مجموعة النواب قد أعيد انتخابهم.

–**عزل رئيس الجمهورية:** يحق لعدد معين من الناخبين أن يطلبوا عزل رئيس الجمهورية قبل انتهاء فترة رئاسة، فإن وافق البرلمان يطرح الطلب للاستفتاء الشعبي، فإن وافقت أغلبية الناخبين على ذلك فيكون رئيس الجمهورية ملزما بتقدم استقالته.[1]

ثالثا) الديمقراطية التمثيلية :

[1] صالح جواد كاظم، علي غالب الصافي، **الأنظمة السياسية**، المرجع السابق، ص 29

إن الديمقراطية التمثيلية تعني أن يقوم الشعب باختيار حكامه، ويخولهم ممارسة السلطة نيابة عنه على ان يكون هذا الاختيار محددا بمدة معينة ليتسنى للشعب محاسبة ممثليه، وإعادة اختيار الصالح منهم وتغيير من لم يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا، ولم يعبر عن آماله ولم يستطيع تحقيق طموحاته فالديمقراطية التمثيلية تقوم إذن على ركن أساسي، هو وجود برلمان منتخب لمدة محددة.[1]

رابعا) ديمقراطية المشاركة Démocratie Participative :

هذا النموذج يمثل محاولة للرد على نقائص الديمقراطية التمثيلية، خصوصا ضعف المشاركة الشعبية في تسيير الشأن العالم الذي تحتكره الهيئات المنتخبة، التي تعاني النقص في تمثيليتها، وبالتالي في شرعية المنتسبين إليها، وتستند ديمقراطية المشاركة إلى فكرة المواطنة النشطة بمشاركة المواطنين في المداولات العمومية خارج العهدة التمثيلية للمنتخبين، إنها تتصل بشكل وثيق بفكرة الحكم **Gouvernance**؛ التي تفترض تسييرا عموميا يقوم على التفاوض بين مؤسسات الدولة، وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي تتعلق كما يرى" **عبد الغفار رشاد القصبي**"، بمطالب المشاركة على مستوى قومي كلي أو محلي جزئي، للتداول حول البدائل المختلفة والرؤى المتنافسة، ومن شأن ديمقراطية المشاركة تخفيف مظاهر عدم المساواة في المجتمعات الحديثة"، ويعبر عنها في موضع آخر بديمقراطية الحوار والمداولة.[2]

المطلب الرابع: الديمقراطية وما بعد الحداثة

أولا: إتجاهات وظروف ما بعد الحداثة مع مفهوم الديمقراطية

تقدم خطابات ما بعد الحداثة الانتقادات المستجدة للديمقراطية، ويشير إصطلاح ما بعد الحداثة من جهة إلى تيار فكرى ينقلب على إبستمولوجيا وفلسفة الحداثة، مشككا في إمكانية الوصول إلى الحقيقة الكاملة والنظرية الواحدة والمنهج الفريد لتفسير العالم، ويرتبط بالمدرسة البنيوية الفرنسية التي يمثلها "**جاك دريدا**"، "**جاك لاكان**"، و"**ميشيل فوكو**"، والمدعو بأفكار المدرسة النقدية الألمانية خصوصا من خلال النظرية النسوية[3]، فهو اتجاه يناقض التفاؤل بالعقلانية، وإمكانية تأسيس معرفة بقواعد ثابتة ومعان

[1] صالح جواد كاظم، علي غالب الصافي، **الأنظمة السياسية**، المرجع السابق، ص 30.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، (القاهرة : مكتبة الآداب 2004)، ص 160،161، 164.

[3] نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج** ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد 2002) ، ص 292، 293، 294.

شمولية راسخة، كما ينشغل بقضايا المجتمعات المعاصرة، التي تتعلق بتشتت ذهن الفرد في محاولة واعيه لهويته وانتمائه، من حيث مثلا الجنسية والجنس والعرق، من جهة أخرى يرمز اصطلاح ما بعد الحداثة إلي المتغيرات السريعة والأحداث العابرة في عالم تهيمن عليه وسائل الإعلام والعقلية الإستهلاكية، وغيرها من المظاهر المرتبطة بالعولمة، ومرونة الحدود الإقليمية، وإنعدام الأمن في مناحي الحياة الاجتماعية، وهذه التطورات لا تؤرخ في نظر مفكرين آخرين لحقبة جديدة بل هي استمرار للحداثة فهي بلغتهم حداثة "عليا"، "لاحقة"، أو "فائقة".[1]

بالنسبة للنظرية والحكم الديمقراطي يحاول تيار ما بعد الحداثة دحض المبدأ العقلي للحداثة، وقوالب بعد عصر التنوير، العقلانية، العنصرية، القطرية وإزالة أسسيتها **Defoundationalising** وإعادة النظر في الديمقراطية بشكل نقدي وإصلاحي.[2]

ثانيا: العولمة والديمقراطية

فقد كان للتغيرات التي أفرزتها العولمة وآثارها على الدولة القومية دور بارز في مراجعة الديمقراطية؛ بظهور كيانات فاعلة عابرة للحدود القومية، جعلت هذه الأخيرة غير حصينة أمام التدفقات الإقتصادية والثقافية وحتى السياسية، حيث انتشرت الخطابات الديمقراطية، مع سيطرة أصحاب الشركات والمشاريع الكبرى على مصادر وأسباب عيش الغالبية من البشر، من جهة أخرى ورغم تحقق ملامح العولمة كما يصفها "**غيدنز**" بتكثيف العلاقات الإجتماعية العالمية التي أدت ارتباط الأحداث البعيدة بالوقائع المحلية[3]، يرى أن العالم يتجه إلى زوال الحدود الإقليمية، فإن من جملة ما؛ أدت إليه العولمة، هو انبعاث الهويات المحلية في محاولة لتحقيق الأمان في ظل التغيرات السريعة للعالم،كما بقيت الدولة القومية المقياس الشامل لممارسة السلطة السياسية، رغم تضاؤل قوتها الإقتصادية نتيجة توسع الأسواق العالمية؛ ولا أدل على ذلك من تشكل الدول القومية في الأقطار التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي بعد انهياره.[4]

---

[1] جان آرت شولت، **عولمة السياسة العالمية، في جون بيليس ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، النسخة العربية** ،(دبي : الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث 2004) ، ص 41.

[2] العربي صديقي، محمد خولي عمر الأيوبي، **البحث عن الديمقراطية العربية والخطاب المقابل** ، (بيروت : مركز الدراسات وحدة العربية؛ 2007)، ص 37.

[3] جان آرت شولت، **عولمة السياسة العالمية، في جون بيليس ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية،** المرجع السابق، ص 41.

[4] غيندز آنتوني، تر: الصياغ فايز، **علم الإجتماع**، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005) ، ص 495.

ثالثا: المواطنة والهوية وعلاقتها بالديمقراطية

وفي خصوص الهوية تتمحور المناظرة الديمقراطية حول قضية تمثيل الإختلاف، لتحقيق المثل الأعلى في المواطنة الديمقراطية الذي هو المساواة، حيث انحرفت الممارسة الديمقراطية تاريخيا عن هذه الغاية، باستثناء الأجانب لكونها قطرية، تهميش المرأة، كما أقامت فصلا عنصريا على أساس اللون والعرق بإستبعاد السود والسكان الأصليين في بلاد مثل الولايات المتحدة، أستراليا، وأعيب على المواطنة الديمقراطية؛ محاولة استيعاب الإختلاف عوض تمثيله، ما دفع ببعض المنشغلين بالنظرية الإجتماعية في إطار مناقشتهم لقضية المساواة، الإختلاف إلى إعادة النظر في مفهوم المواطنة والمساواة في الحقوق وإطارها المرجعي؛ بحيث لا يقتصر على الذكورة بالنسبة للحركة النسوية، وملازمة المساواة مع الإعتراف بالإختلافات وتمثيلها عوض اضطهادها لتحقيق المشاركة المتساوية كما ترى "**أيريس يونغ**" " **Iris Marion Young**"، ويؤكد "**كايمليكا**"،"**Will Kymlicka** "، الذي لا يرى تحقق العدالة إلا من خلال المعاملة التفضيلية للأقليات الإثنية والقومية، وضرورة مأسسة هذه الحقوق، بما يؤدي إلى إنشاء ثقافات مجتمعية متميزة، وفي ذات الوقت كاملة مؤسساتيا في النواحي الإجتماعية؛ والتعليمية، الإقتصادية والسياسية.[1]

ويؤكد أن الحرية تتلازم مع الإعتراف والتمكين من الخصوصية الثقافية، فالثقافة هي الإطار المرجعي النهائي لتعريف الخير وتحديد الخيارات، وهذه الحرية هي التي تسمح فيما بعد بالتلقيح الثقافي فتمكين المهاجرين مثلا من الوصول إلى ثقافتهم يسمح لهم بمراجعة القيم والأعراف ضمنها، واستبعاد ما هو غير صالح في ضوء الخيارات المتاحة.[2]

رابعا: الديمقراطية وتحديات العولمة

يبرز الرد الأكثر تنظيما على التحديات التي فرضتها العولمة على الديمقراطية القطرية في كتابات فريق من دعاة الإصلاح الراديكالي العالمي أمثال "**ديفيد هلد**" **David Held** ، "**ريتشارد فولك**" **Richard falk**، "**دانيال أركيبوغي**" **Daniele Archubugi**، و" **جيمس روزناو**" **James**

[1] العربي صديقي، محمد خولي عمر الأيوبي، **البحث عن الديمقراطية العربية والخطاب المقابل**، المرجع السابق، ص 37.
[2] المرجع نفسه، ص47 .

N. Roseneau ، الذين نظروا لمراجعة الديمقراطية لا على صعيد الدولة، فحسب بل على المستوى العالمي، حيث نادى "**هلد**" **بالديمقراطية الكوزموبوليتانية Cosmopolitan Democracy** في كتاب حمل هذا العنوان اشتراك فيه مع "**أركيبو غي**" سنة 1995، وإعادة تصور المجتمع السياسي في ضوء مظاهر الشرخ والتصدع التي يعرفها النظام **الوستفالي The Westphalian Order**، بظهور كيانات غير متناظرة تحت وفوق الدولة، ويجادل "**هلد**"، **و**شركاؤه بأنه لم يعد بالإمكان فصل الديمقراطية الوطنية عن الديمقراطية القطرية والعالمية، وأن إضفاء الديمقراطية في المستوى العالمي يؤدي إلى تجسيدها في المستويين الآخرين[1]، ففي مناظرة مع "**باري بوزان**" **Barry Buzan** يقول "**هلد**" : "أننا في العالم المعاصر بحاجة إلي إعادة إنتاج فكرة الديمقراطية وليس تسلمها، ومشروع الديمقراطية الكوزموبوليتانية،[2]يتضمن تعميق الديمقراطية ضمن الدولة القومية، وعبر الحدود السياسية".[3]

و ذلك من خلال إنشاء برلمانات إقليمية وتوسيع سلطة الهيئات الإقليمية القائمة مثل الإتحاد الأوربي؛ غرس إتفاقيات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية، ومراقبتها من قبل محكمة دولية جديدة معنية بحقوق الإنسان، إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها ببرلمان عالمي ديمقراطي يخضع للمساءلة.[4]

و من أوجه التطور الأخيرة التي حملتها ظروف العولمة إلى مفهوم الديمقراطية اقترانه بمصطلح الحكم الراشد أو الصالح **Good Governance/ Boone Gouvernance**، الذي يكافئ عند البعض الحكم الديمقراطي **Gouvernance Démocratique**، إذ يفترض الديمقراطية كشرط مسبق مع إحترام حقوق الإنسان والتسيير الجيد[5]، ويضيف أبعادا أخرى منها استناده إلى مفهوم الحكم عوض الحكومة، بحيث يشرك الجهات غير الرسمية المتمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، بجانب الدولة في

---

[1] العربي صديقي، محمد خولي عمر الأيوبي، **البحث عن الديمقراطية العربية والخطاب المقابل**، المرجع السابق ، 43، 44.

[2] **تعريف الديمقراطية الكوزموبوليتانية أو العالمية** : نموذج لتنظيم سياسي يكون فيه للمواطنين أيا يكن موقعهم في العالم، صوت ومساهمة وتمثيل في الشؤون الدولية، بشكل مواز مع حكوماتهم ومستقل عنها ، وتحقيق هذا النموذج لا يتوقف على رزمة من الإجراءات فحسب، بل ضرورة المتابعة للقيم الديمقراطية التي تكرس المشاركة الشعبية في العملية السياسية، إنها تتحقق عبر الانسجام والمأسسة وإشاعة التعددية

[3] James Brassett ; Dan Bulley, **''Ethics in World Politics : Cosmopolitanism and Beyond''**, **International Politics**, **vol 44**, issue 1, January 2007(, p 05.

[4] تيموثي دن ، **عولمة السياسة العالمية، في جون بيليس ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، النسخة العربية** ،(دبي : الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث 2004)، ص 336، 337.

[5] Claudette Lafaye, **Gouvernance et démocratie : quelles reconfigurations** : http://ww.univ-paris8.fr/sociologie/fichiers/lafaye2000a.pdf

إدارة شؤون المجتمع، فهو يربط بين شرعية السلطة السياسية، وفعالية الإدارة العامة؛ ومساهمة الفواعل الإقتصادية والإجتماعية في صياغة السياسات العامة[1]، ويفرض معايير المحاسبية **Accountability**، الشفافية **Transparancy** ، وسيادة القانون **Rule of Law**.[2]

إن هذا المفهوم في نظر البعض للمذهب اللبرالي الجديد (**Neo-Liberalism**) يقوم على تقليص دور الدولة بجعلها تكتفي بالتسيير تحت رقابة وتوجيه الفواعل الإجتماعية، فتتخذ مكانة شبيهة بالمديرين في الشركات الإقتصادية إزاء حملة الأسهم برز حسب "**أرنود زشاري**" **Arnaud Zacharie** مع نهاية التسعينات في إطار المشروطية الجديدة على مساعدات التنمية من قبل المؤسسات المالية الدولية، التي تحدثت عن مفهوم الحكم **Gouvernance** في بداية نفس العشرية[3]؛ وهو يحمل ربما في طياته مقاربة أعمق للديمقراطية إلى جانب مصالح الرأسمالية في مواجهة فساد الدول النامية خصوصا وبيروقراطياتها[4]، وقد يكون في تقدير أكثر المتفائلين به البديل الأمثل لإعادة النظر في الحكم الديمقراطي، وتفعيله بعدم حصره في الدولة ومصالحها العمومية، وإشراك الفاعلين والمعنيين بالسياسات من مختلف المستويات الإجتماعية، بصفة تجعله ينسجم مع التطورات والظروف المستجدة لاسيما بفعل العولمة والتدفقات العابرة للحدود والمتملصة من الضوابط، والتبادلات الهائلة ما بين الدول والمجتمعات، التي أدت إلى تداخل المشكلات والتحديات المحلية والوطنية والعالمية.[5]

خامسا: الديمقراطية والثورة الإلكترونية

حسب المفكر الفرنسي "**جان بودريار**" **Jean Boudrillard** أدت الثورة في وسائل الإتصال الإلكتروني إلى تشويه العالم، فالدلالات والمعاني باتت تستوحي من الصور الإعلامية المتدفقة التي

---

[1] حسن كريم ، **مفهوم الحكم الصالح** ، مجلة المسقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007)، ص 41،40.

[2] حسن نافعة، **دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد**، مجلة المستقبل العربي ، العدد310، ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004) ، ص 95.

[3] Gisèle Belem, Corinne Gendro, **Conditionnalité, gouvernance démocratique et dévloppement, dilemma de l'oeuf et de la poule ou problem de definition**, http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf

[4] إسماعيل الشطي، **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص 76.

[5] Paris : éditions Charles (Pierre Calame,**La Démocracie en miettes : Pour une révolution de la gouvernance**. p 37,76. ,)Léopold mayer/Ed. Descartes et Cie, 2003

سلخت الشخص عن ماضيه وقيم بيئته، وجعلته يتأثر بالوقائع أكثر من تأثره بمضمونها[1]، هذا التأثير لوسائل الإعلام في تركيب المعاني والإنطباعات، جعل "**نعوم تشومسكي**" **Noam Chomsky** يستعمل عبارة ديمقراطية المعاجم، مرادفا لمشاركة الشعب في إدارة شؤونه في ظل حرية التعبير والإعلام؛ فالواقع العملي وحتى النظري للديمقراطية لا يرقى إلى هذا المستوى في رأيه، مجادلا بأن الدعاية الحكومية منذ نجاحها الأول في الولايات المتحدة في عهد الرئيس "**وودر ويلسون**" **Woodrow Wilson** مع لجنة "**كريل**" **Creel** التي تمكنت من كسب تأييد الشعب الأمريكي، لدخول الحرب العالمية الأولى، هذا الواقع صنعته أفكار متأثرة بـ "**جون ديوي**" **John Dewey** تدفع نحو انقياد المجتمع للصفوة، وفي هذا الاطار منطق "**والتر ليبمان**" **Walter Lippman** الذي يقول بإمكانية إستعمال ما أسماه الثورة في فن الديمقراطية لصنع الإجماع، أو هندسة القبول عند "**إدوارد بيرنيز**" **Edward Bernays** للحصول على موافقة الشعب على أمور لم يكن راغبا فيها.[2]

فريق آخر من الباحثين يلتفت إلى الجوانب الإيجابية التي يمكن أن يحدثها تطور وسائل الإعلام والإتصال على الديمقراطية، من خلال تسهيل التواصل بين المواطن والحكومة، وأجهزتها البيروقراطية؛ ما قد يخلق جوا من الشفافية، ويتيح طرقا أسهل للمشاركة السياسية، وهي حجج يدعم بها "**بيبا نوريس**" **Pippa Norris** مقولته بخصوص تعميق الديمقراطية عن طريق الحكم الالكتروني؛ **الديمقراطية الالكترونية E-DEMOCRACY DEMOCRACY**، والذي يشير حسب "**ستيفن كليفت**" **Steven Clift** : " إلى كيفية إستعمال الأنترنت في تحسين العمليات الديمقراطية من ذلك الإقتراع الالكتروني e-Voting، وإعطاء فرص متزايدة للأفراد والجماعات للتفاعل مع الحكومة، وللحكومة لإستفتاء المدخلات.[3]

---

[1] غيدنز أنتوني، تر: الصياغ فايز، **علم الإجتماع** ، المرجع السابق، ص 717.

[2] - نعوم تشومسكي، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، **هيمنة الإعلام: الإنجازات المذهلة للدعاية**، ، (دمشق: دار الفكر 2003)، ص 09،20،17.

[3] Thomas B. Riley, Cathia Gilbert Riley, **E-Gouvernance to E-Democracy : Examining (The Evolution** , International Tracking Survey Report N5, Commonwealth Centre for E-Gouvernance ; June 9 , 2003) : http://www-rcf.usc.edu/munck/pdf/Munck%CP%201994.pdf

وفي مجمل القول أن مفهوم الديمقراطية ظل في تطور ليتلاءم مع الأوضاع والمستجدات التي تطرأ على المجتمعات فلم يعد الحديث عن ديمقراطية مباشرة، بل صار الكلام عن إصلاح الديمقراطية النيابية؛ وتعدي المجال التقليدي الدولة القومية إلى العالمية كإنعكاس للعولمة، وإستيعاب التقدم التقني.[1]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإنتقال الديمقراطي

ولقد مرت المجتمعات في فترات تاريخية معينة بما يسمى بعمليات الإنتقال الديمقراطي التعاقدي والتعاهد، من خلال مرجعية مستقرة وثابتة تعرف بالدستور ، أو القانون الأساسي للدولة؛ وفي هذا يتحول النظام الأساسي المستهدف من نظام الدولة الأبوية التقليدية، وحكم الأقلية والفردية إلى المؤسسة السياسية القائمة على الشراكة والمواطنة، والفصل بين السلطات، استقلال القضاء، حرية تشكيل الأحزاب، شراكة منظمات المجتمع المدني وحكومة، ترشيد تسير الشأن العام.

ومن هنا فإن الإنتقال الديمقراطي ليس وجها آخر لمنظومة التسلط وإعادة إنتاجها، وهو يختلف عن الإنقلاب السياسي والذي هو بمثابة تغير وتغيرات مفاجئة في الدولة ونظام الحكم، تعتمد قيادته على جماعة نافذة، وتمتلك مقومات القوة أو من خلال المؤسسة العسكرية التي تهدف فقط إلى الإستلاء على السلطة وتسييرها بالقوة.[2]

وللإنتقال الديمقراطي شروط التي تدعى بالجيولوجيا السياسية للإنتقال الديمقراطي، والتي تتمثل في قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة داخل المجتمع، وهي تعريف السياسة كمنافسة مدنية نظيفة من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح.

الثقافة السياسية الجديدة التي تفرضها استراتيجية الانتقال الديمقراطي، هي الثقافة التي تحل النزعة السلبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية، وتحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط.[3]

---

[1] العربي صديقي، محمد خولي عمر الأيوبي، **البحث عن الديمقراطية العربية والخطاب المقابل** ، المرجع السابق 30.

[2] سعيد بن سعيد العلوى، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (الجزائر : القصبة للنشر ، 1999) ص 23.

[3] علي خليفة كواري، سعيد زيداني ، محمد فريد حجاب وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2001-2002) ص 137.

بالإضافة نجد أن الكثير من المفكرين يميزون بين الإنتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الإنتقال هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لإنتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة ذو طبيعة مختلطة، تتعايش فيه كل مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشار لكل من ذوي الإتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الإتفاق.[1]

المطلب الأول: تعريف الإنتقال الديمقراطي

عرفت الأدبيات المعاصرة كثرة الحديث عن الإنتقال إلى نظم ديمقراطية لإعتبارات دولية ومحلية، مما أدى إلى تعدد الإصطلاحات المستعملة والخلاف على تعريفها، وقد يعود ذلك بالأساس إلى اعتماد الدراسات العربية على نظيرتها الغربية السباقة إلى تناول الموضوع، فنجدها تستعمل تارة التحول وأخرى الإنتقال في مقابل كلمة **Transition** التي تعني الإنتقال والمرور من حالة أو مكان معين إلى غيره.[2] في دراسات أخرى يستعمل مصطلح الدمقرطة **Democratization** الذي يشير إلى إقامة النظام الديمقراطي، كعملية يمثل الإنتقال **Transition**، إحدى مراحلها التي ينتهي فيها الحكم التسلطي؛ ويحدث التوافق على أن يكون الإختيار الشعبي الحر السبيل إلى تشكيل الحكومة، وتسبقها عملية تحرير **Liberalization** تأتي بتغييرات سياسية، وإجتماعية تتيح الحرية لأفراد الشعب في التعبير؛ التنظيم، والإعلام، وحق المعارضة، والضمان القانوني لها، للوصول أخيرا إلى ترسيخ الديمقراطية **Democratic Consolidation**.[3]

وبالتأسيس على ما سبق تستعمل الدراسة مصطلح الإنتقال الديمقراطي، ذلك أن التحول من الممكن أن يحدث في إطار نفس النظام، بأحداث تغيير جزئي كقبول التعددية، بينما يشير الإنتقال إلى تغيير ثوري مع أنه يفترض أن يحدث القطيعة مع الثورة كأسلوب في التغيير.[4]

---

[1] محمد سعيد العلوي، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، المرجع السابق، ص 24.

[2] بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**،(القاهرة : مكتبة مدبولي ؛ 2004)، ص 29.

[3] Ali Resul Usul, **Democracy And Democratization In The Middle East**: **Old Problem New Context**, (Turkish Review of Middle East Studies , Annual 2004) , p380 , 381.

[4] عبد الاله بلقزيز، **الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 219 ، ماي 1997،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص 18.

وعليه نجد "**طوماس كاروتير" Thomas Carothes** كالآتي:

-مرحلة الإنفتاح The Opening: وهي مرحلة تنضج فيها ممارسة الديمقراطية بفضل توسيع هامش الحرية، وتوفير الشروط لفناء النظام السلطوي وإدخال تغييرات سياسية عميقة.

-مرحلة الإختراق The Breakthrough : يحل فيها النظام الديمقراطي محل السلطوي؛ بحيث تمارس السلطة حكومة منتخبة في إطار الحرية والشفافية، ومن خلال بناء مؤسساتي يتم إرساؤه عادة بإصدار دستور جديد.

-مرحلة الترسيخ The Consolidation: وتتطلب وقتا أكبر لأجل تعزيز الممارسة الديمقراطية عبر إصلاح المؤسسات، وإرساء آلية الانتخاب بصفة دورية لتكون الفيصل في ممارسة الديمقراطية عبر إصلاح المؤسسات، وإرساء آلية الإنتخاب بصفة دورية لتكون الفيصل في ممارسة السلطة، وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تمنع الانحراف عن الديمقراطية، وتأصيلها في ثقافة المجتمع.[1]

المطلب الثاني: عوامل ومراحل الانتقال الديمقراطي

أولا: عوامل الإنتقال الديمقراطي

أكدت الموجة الثالثة للإنتقال الديمقراطي على أن هناك مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى الإنتقال، وأن هذه الأسباب تختلف من حالة إلى حالة أخرى، بحيث أن ما يمكن اعتباره أسبابا حاكمة في هذه الحالة، أو تلك قد لا يكون كذلك في حالات أخرى، ومن هنا تأتي أهمية دراسة حالات الإنتقال الديمقراطي من منظور مقارن.

وبصفة عامة، فإنه لا يمكن تفسير الإنتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتاريخية؛ والدينية) التي تشكل بيئة الإنتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم وهو كالأتي:

العوامل الداخلية:

[1] Tobias Hagmann, "**La Transitologie: mode d'emploi pour la transition et la démocratie** http://www.tobiashagmann.net/documents/Hagmann_1998_Transitologie_aContrario.pdf

وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن تصنيف العوامل الداخلية للإنتقال الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات:[1]

-أولا: أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية، وهذه الأزمات قد تكون إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية،كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده، وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الإنفتاح السياسي، أو التحرك على طريق الديمقراطية لإستيعاب المعارضة. وقد تحدث ثورة أو إنتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي، وتدشن لمرحلة الإنتقال الديمقراطي؛ ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الإنجازات الإقتصادية والإجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات، قد تعزز من فرص وإمكانات الإنتقال الديمقراطي في فترات متتالية، فالتنمية الإقتصادية، وزيادة متوسط دخل الفرد؛ وإرتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للإنتقال الديمقراطي.

-ثانيا: أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم، وميزان القوة النسبي فيما بينهم؛ ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية، ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة، وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي، ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الدمقرطة هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة، كما أن وجود معارضة سياسية قوية، وقادرة على التنسيق فيما بينها، وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة، والتفاوض مع الحكم، بشأن الإنتقال الديمقراطي، وربما إطاحة من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهدا للإنتقال بعد ذلك.[2]

[1] حسن توفيق ابراهيم، **الإنتقال الديمقراطي ، إطار نظري** ، مركز الجزيرة للدراسات، من الموقع الالكتروني: stadies.algazzira.net

[2] حسن توفيق ابراهيم، **الإنتقال الديمقراطي ، إطار نظري** ، المرجع السابق، من الموقع الالكتروني: stadies.algazzira.net

-ثالثا: أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي. ففي عديد من الحالات قامت قوى منظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية (في بعض الدول) بدور هام ومؤثر في عملية الإنتقال، وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيس في تعزيزه وتوسيع نطاقة.

العوامل الخارجية:

أما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الإنتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، فإن من أهمها: بروز دور القوى الغربية، والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الإنتقال الديمقراطي، سواء خلال تقديم المساعدات الإقتصادية للدول التي تمر بمراحل الإنتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية.

ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم، وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وفي أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة، فضلا عن قيام الإتحاد الإفريقي بدور ما في الإنتقال الديمقراطي على مستوى القارة الإفريقية. [1]

و ثمة عوامل خارجية أخرى أثرت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في عملية الانتقال الديمقراطي، منها تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية، وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، في دعم سياسات التحرير الإقتصادي والسياسي، والتحول الديمقراطي في بلدان القارات الثلاث، وشرق ووسط أوروبا؛ وذلك من خلال أدوات ووسائل عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، كما أن تمدد دور المجتمع المدني العالمي متمثلا في المنظمات الدولية، غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، كان له دوره في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، حيث تقوم منظماته بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني، ومراقبة الإنتخابات في البلدان التي تمر بمراحل الإنتقال الديمقراطي، وفضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغوط عليها، أضف إلى ذلك أن انتشار قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان على

[1] المرجع نفسه، من الموقع الالكتروني: stadies.algazzira.net.

الصعيد العالمي، وخاصة في ظل موجة العولمة وثورة المعلومات والإتصالات، التي تجتاح العالم قد أسهم في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الإنتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، كما أن نظرية "الدومينو"، أو عامل العدوى أو الانتشار، شكل عنصرا دافعا لعملية الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات، حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقي بتأثيراته على الدول المجاورة لها، على النحو الذي يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الإتجاه، كما يمكن أن يحدث الإنتقال الديمقراطي من خلال الحرب، والإحتلال الأجنبي على غرار ما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

ثانيا: مراحل الإنتقال الديمقراطي

لقد أصبح مفهوم الإنتقال الديمقراطي من أكثر المفاهيم استعمالا في الفترة الراهنة، سواء في الحقل الأكاديمي أو السياسي، وهو يشير إلى عملية التحول من نمط غير ديمقراطي (مدني أو عسكري)، إلى نمط يحوى مؤشرات ديمقراطية كما هو متعرف عليه في الأدبيات النظرية كالتداول على السلطة، احترام حرية الرأي والفكر، وإحترام حقوق الإنسان، وقد اختلف الباحثون وعلماء الإجتماع في إعطاء تعريف محدد لهذا الإنتقال، فالفرنسي "**ألان تورين**" **Alain Touraine** ذهب إلى اعتبار أن الإنتقال الديمقراطي هو عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده، في حين اعتبر عالم الإجتماع الأمريكي "**فليب شميتر Flip Chmitter**، إن الإنتقال الديمقراطي هو مجموعة من مراحل تطور المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة، ولتطورات فجائية وغير متوقعة، تجعل الدولة تقبل حلول اضطرارية.[2]

وقد تكرست عمليات التحول الديمقراطي منذ انطلاق ما عرف "بالموجة الثالثة"، التي عاشها العالم في سبعينيات القرن العشرين، والتي اتضح من خلالها عدة أساليب لهذا الإنتقال من أهمها:

---

[1] حسن توفيق ابراهيم، **الإنتقال الديمقراطي ، إطار نظري** ، المرجع السابق، من الموقع الالكتروني: stadies.algazzira.ne

[2] فضيل تهامي، **الانتقال الديمقراطي ومعيقاته في بلدان المغرب العربي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 4206، 2013/09/05 من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org

-الإنتقال من أعلى، والذي تتصدره القوى الإصلاحية في النخبة الحاكمة، فهو يتم من داخل البنيات السياسية، لا من خارجها وغالبا ما يبدأ هذا الإنتقال عندما تتوفر قناعة للنظام السياسي على أنه لا نهج له عن الإصلاح لتجاوز الإصطدام مع المجتمع، وقد اعتبرت اسبانيا والبرتغال نماذج لذلك.

-الإنتقال من خلال عمليات التفاوض، والتي تقع بين النظام السياسي والمعارضة، بحيث يقوم الإنتقال هنا عبر العمليات الاتفاق والمساومات بين طرفي المعادلة كما حدث في السلفادور، وجنوب إفريقيا، والنيكارغوا.

-الإنتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي، والذي يتصل غالبا بإشكالية التدخل الدولي عبر آليات تجاذب المصالح الإستراتيجية، والتوازنات الدولية والإقليمية على غرار ما حدث في العراق؛ حسب النظرة الغربية [1].

و أخيرا الإنتقال من الأسفل، والذي يتشكل نتيجة الضغط على النظام الحاكم من طرف الحركات الإجتماعية التي تلجأ إلى عامل التعبئة الجماهيرية، بحيث تجبر النظام على تقديم تنازلات سياسية تمهد لعملية الإنتقال.[2]

المطلب الثالث: المقاربات النظرية للإنتقال الديمقراطي

تشير الأدبيات العامة حول عملية الإنتقال إلى الديمقراطية أن هناك أربع مداخل رئيسية تفسر عمليات الإنتقال الديمقراطي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها كالآتي:

أولا: المدخل التحديثي

يقوم هذا المدخل على قاعدة مفادها أن للتنمية الإقتصادية دورا رئيسيا ومهما في إحداث الإنتقال الديمقراطي، فلقد كان " آدم سميث " في كتابه "ثروة الأمم" أول من أثرى هذا الإتجاه من خلال دعوته الليبرالية السياسية، باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره محركا للنمو الإقتصادي؛

[2] المرجع نفسه، من الموقع الإلكتروني :http://www.ahewar.org

والحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة فالحد الأدنى من الحكم يقضي إلى الحرية الفردية، المنافسة، الكفاءة، وإمكانية الإقتصادي.[1]

فلقد قام كذلك عالم الإجتماع السياسي الأمريكي " **سيمون مارتن ليبست** " باختيار تلك النظرية من خلال أطروحته التي جاءت بعنوان **"بعض الاشتراطات الاجتماعية الديمقراطية : التنمية الإقتصادية والشرعية السياسية"**، وذلك من خلال قيام بمقارنة بين الدول الأوربية والبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، وبلدان أمريكا اللاتينية، مصنفا إياها لديمقراطيات مستقرة ديمقراطيات غير مستقرة؛ وديكتاتوريات وفقا لمعايير ومؤشرات تتعلق بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية مثل ثروة الأمم، درجة التصنع، والحضرية ومستوى التعليم، وانتهى بوجود تطابق بين التنمية الإقتصادية وبين النظام الديمقراطي ناتج عن عدة متغيرات إجتماعية.

وقد تعرض هذا المدخل لعدة إنتقادات كان من أبرزها أن النمو الإقتصادي وحده غير كافي لإنتاج الديمقراطية، فهناك عوامل أخرى تؤثر في عملية التحول الديمقراطي مثل الخصوصية القومية، أو الثقافة؛ أو التبعية أو تجربة التحرر القومي، بالإضافة إلى ضعف العلاقة التي تربط بين النمو الإقتصادي والتحول الديمقراطي.[2]

ثانيا : المدخل البنيوي

تستند تفسيرات المدخل البنيوي على عمليات التغير التاريخي طويلة المدى، وهذا المدخل يفسر عمليات الإنتقال الديمقراطي وفقا لفكرة ومفهوم " بنى القوة والسلطة المتغيرة"، فقد قام "**بارنجتوت مور**" بنشر أعماله عام 1966 م، بعنوان : **"الجذور الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية"** حلل فيها عبر إطار تاريخي تدريجي أربع بنى متميزة للقوة والسلطة، جاءت ثلاثة منها ممثلة للطبقات الإجتماعية وهي: طبقة الفلاحين وطبقة ملاك الأراضي، الأرستقراطية، الطبقة البرجوازية؛ في حين تمثلت البنية الرابعة بالدولة، وميز "**مور**" بين ثلاث مسارات تختلف عن بعضها بعض، وقد تمثلت بإنجلترا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة لمسار الديمقراطية الليبرالية، واليابان، وألمانيا

[1] AKE, Ke, **Feasibility of Democracy in Africa**, (Dakar: Council for the Developement of social, 2000), P 76.

[2] عطي جوني، **نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية** ، (فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 35-38.

الممثلة لمسار الفاشية، روسيا والصين لمسار الثورة الشيوعية، وفي الفترة الواقعة بين القرن 17 ومنتصف القرن 20 توصلت الدراسة إلى أن مسار الديمقراطية، وشكلها كان بصفة عامة نتاجا لنمط مشترك من العلاقات بين الفلاحين وسادة الأرض، والبورجوازية الحضرية، والدولة، حيث إن القوة الدافعة باتجاه الديمقراطية هي البرجوازية، فعندما تكون البورجوازية قوية فإنها هي التي تقرر الخطاب السياسي والثقافي[1]، وفي حالة كون البورجوازية ضعيفة، فإن الطبقات الأرستقراطية هي التي تقرر هذا الخطاب، فمصالح الطبقة الأرستقراطية هي التي تحدد النتائج السياسية وتحسمها.

ثالثا: المدخل الإنتقالي

قدم الباحث "**دانكورث روستو**" في مقالة له عام 1970 بعنوان : " الإنتقال إلى الديمقراطية"؛ تحديا جوهريا لأطروحة " **ليبست** " والمدخل التحديثي بصفة عامة، فقد أشار " **روستو** " إلى الربط بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إحداث تحول ديمقراطي كان مدفوعا أساسا بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية الديمقراطية وترسيخها، وليست حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول التي تعد استمرارية الديمقراطية وترسيخها، وليست حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول التي تعد محور اهتمام " **روستو** " في هذا المدخل.[2]

وقد حدد " **روستو** " في مقالته، مسارا عاما تتبعه كل البلدان، خلال عملية الدمقرطة وترسيخها؛ مستندا في ذلك إلى المنهج المقارن لتركيا والسويد، ويتكون هذا المسار من أربع مراحل:

-المرحلة الأولى: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: وتتمثل في إجماع عدد كبير من السكان على الهوية السياسية، وليس المقصود بذلك توافر الإجماع والإتفاق العام على نحو مطلق.

-المرحلة الثانية: المرحلة الإعدادية: وهي تفترض وجود صراعات سياسية دائمة، وحادة وغير حاسمة بين أطراف سياسية متنازعة، وبمعنى آخر فإن الديمقراطية تولد من داخل الصراع والعنف، وإنها ليست نتاجا للتطور السلمي، ونتيجة لذلك تكون الديمقراطية في هذه المرحلة هشة ولا يستطيع العديد من

---

[1] اسماعيل الشطي وبرهان غليون، **مداخل الانتقال إلي الديمقراطية في البلدان العربية** ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ،2003) ؛ ص 55، 56.

[2] حافظ علي حافظ أبو عياش ، **الصحافة المحلية في تحول الديمقراطي في صفة الغربية**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في تخطيط وتنمية السياسة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2008)، ص 149.

البلدان تجاوز تلك المرحلة، وينتج عنها صراع حاد يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.[1]

–المرحلة الثالثة: مرحلة القرار: وهي بداية مرحلة الإنتقال، والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية تقرر فيها الأطراف المتنازعة التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد الديمقراطية بمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

–المرحلة الرابعة: مرحلة التعود: وفيها تتعود الأجيال الجديدة من النخب السياسية بقناعة، وإيمان لقواعد الديمقراطية، وبهذا تكون القواعد الديمقراطية ترسخت في المجتمع السياسي على فرضية أن أطراف الصراع لم يكن قرارها ناتجا عن قناعة ورغبة في تبني القواعد الديمقراطية في مرحلة القرار.

و بالتالي هذا المدخل يؤمن بأن المسار التاريخي للديمقراطية يتخذ من خال مبادرات وفعال النخب؛ وليس عن طريق تبني القوة المتغيرة.

رابعا: مدخل الثقافة السياسية

إن الفكرة الجوهرية عند" **ألموند** " **ALMOND** هي أن الديمقراطية أثبتت أنها أكثر استقرارا في المجتمعات التي تزود منها الثقافات المحدودة، ويعتبرها نمط من الإتجاهات والتوجهات الفردية اتجاه السياسة، التي يشترك فيها أفراد النظام السياسي، وهذه السمات الفردية:

– التوجهات المعرفية: مثل المعرفة سواء الدقيقة أو غير ذلك بالأغراض والمعتقدات السياسية.[2]

–التوجهات العاطفية: مثل مشاعر الإرتباط، الإهتمام، الرفض، وغيرها من اتجاهات الأغراض السياسية.

–التوجهات القيمية: مثل الأحكام والآراء بخصوص الأغراض السياسية، والتي تتضمن عادة تطبيق معايير القيم على الاغراض السياسية.

كما وضع " **داهل** " مجموعة من العناصر تتألف منها الثقافة السياسية:

– التوجهات الخاصة بحل المشكلات هل تنحوا نحو النزعة البراغماتية أم العقلانية.

[1] حافظ علي حافظ أبو عياش ، **الصحافة المحلية في تحول الديمقراطي في صفة الغربية**، المرجع السابق ، ص 150.

[2] ، المرجع نفسه، ص160.

-التوجهات نحو السلوك الجمعي هل تتسم بالتعاونية أو أنها ليست تعاونية.

- التوجهات نحو النسق السياسي هل تتميز بالولاء أم تتسم باللامبالاة.[1]

لذلك يعتبر مفهوم الثقافة السياسية مفهوما مهما لفهم وتحليل أبعاد ظاهرة التحول الديمقراطي؛ فالعديد من الباحثين اعتبرها شرط أساسي يسبق الدعوة إلى الديمقراطية.

وعليه فإن عناصر الثقافة السياسية، تتحدد في الدول في إطار تجارب الحياتية والتعليم والطبقة الإجتماعية، ولهذا لها دور محوري في تطوير الديمقراطية وبقائها.

و نشير فكرة الثقافة السياسة ليست مجرد تكتلات عشوائية بل نمطا متماسكا تنسجم وتعزز بعضها بعضا، إلا أن هذا لا يعني أن كل الفئات الإجتماعية تتشارك في ثقافة سياسة واحدة، أو أن القيم والمعتقدات تتوزع بالتساوي على الأفراد، وهذا يقود إلى القول بأن الثقافة السياسية تحدد مسبقا البنى السياسية والسلوك السياسي على حد سواء، وإن عناصر الثقافة التي تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبتها من الميراث التاريخي والحضاري، وواقعه الجغرافي والتركيب الإجتماعي وطبيعة النظام السياسي، والإقتصادي والثقافة السياسية، جزء من الثقافة العامة للمجتمع وهي تختلف من بلد إلى آخر.[2]

و بالتالي فإن الثقافة السياسية تؤثر على البنية الحكومية وأداءها، ولكنها بالتأكيد لا تحددها وعلى الرغم من أن الثقافة السياسية تؤثر على صورة الديمقراطية، وقابليتها للتطبيق فإنها تتشكل ويعاد تشكيلها بواسطة مجموعة من العوامل منها التجربة التاريخية، والتغيير المؤسساتي، والمشاركة السياسية والتغيرات العريضة في البنية الإقتصادية والإجتماعية، والعوامل الدولية بما في ذلك الإستعمار والإنتشار الثقافي كما تشمل بالطبع على أداء النظام السياسي نفسه وعلى تطبيقه علميا.[3]

وكخلاصة للفصل إن الديمقراطية الحقيقية هي:

- التي تؤخد برأي الأغلبية ولا تتجاهل رأي الأقلية.

---

[1] محمد علي محمد ، **أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث ، التغير والتنمية السياسية** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1986)، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 130.

[3] اسماعيل الشطي وبرهان غليون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1.2 ،2003 – 2005) ، ص 236.

-إن الديمقراطية المعاصرة تعني ديمقراطية حكم الكثرة، وهي آلية ووسيلة لحل التراعات المجتمعية بطريقة سلمية، وأداة للإرتقاء بالنظام السياسي الحاكم، تضمن التداول السلمي على السلطة وحرية الإجتماع؛ وتكوين الأحزاب وحرية الرأي وغيرها من المبادئ.

-أما التحول الديمقراطي فهو العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل النزاعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستوري ديمقراطي.

-بينما التغيير فهو تلك التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل ، أو عملية إنتقال المجتمع بإرادته من حالة إجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا.

-أما الإنتقال الديمقراطي هو العملية التي يتم فيها المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين ويسمح بتداول السلطة.

الفصل الثاني:
الإطار المفاهيمي للمصطلح النخبة وعلاقتها بالسياسة

تعتبر ظاهرة "النخب (ة)" من الظواهر الإجتماعية التي ظلت تنطوي دراستها على أهمية كبرى منذ بدايات الفكر الفلسفي مع أفلاطون وغيره، وصولا إلى الآونة الأخيرة التي يلفت الإنتباه فيها زيادة هذه الأهمية، ضمن مختلف التخصصات والحقول العلمية الإنسانية والإجتماعية، ولعل مرد هذا الإنشغال هو الشعور بجملة التحولات الإجتماعية، الثقافية، والسياسية الإقتصادية المحلية،والدولية منها على السواء، والتي تخطو خطوات متسارعة دون أن تتمكن المجتمعات والدول من السيطرة على شدة تدفقها وقوة انتشارها، وما يلازم هذه التحولات من دور بارز ومسؤول لهذه النخب.

عرف عن مفهوم "النخب (ة)"، والذي " بدأ لوصف السلع ذات النوعية الممتازة"[1]، ليصل إلى وصف كل شيء متميز، ولأن ما تتميز به المجتمعات الحديثة نتيجة تعقدها هو تعدد النخب، إذ هي لا تنتج نخبة واحدة فحسب، وإنما تنتج نخبا عديدة ومتنوعة، حيث أننا نجد في كل مجال من مجالات الحياة السياسية ،الثقافية، والإقتصادية، جماعات يكون لها النفوذ الأكبر في التأثير على مجرى الأحداث وتوجيه طبيعة الظواهر، وبالرغم من الإرتباط الوثيق بين موضوع النخبة بمجمله، وبين المجال السياسي، الذي يعنى به علم الإجتماع السياسي باعتباره الحقل السوسيولوجي الذي ينسب له السبق في استخدام مفهوم النخبة، إلا أن مفهوم النخبة قد امتد في استعماله إلى العديد من المجالات، مما جعلنا نتكلم عن النخبة السياسية **L'élite Politique** كما نتكلم عن النخبة الإقتصادية **L'élite économique** والعلمية **Scientifique** والدينية **Religieuse** وغيرها.[2]

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي لمصطلح النخبة وعلاقتها بالسياسة، ففي المبحث الأول سيتم التطرق إلى نشأة وتطور النخبة السياسة، ثم تعريف وسيسيولوجيا النخبة؛ وعلاقتها ببعض المفاهيم، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى أهم المداخل لدراسة النخبة السياسة، وأبرز النظريات التي جاءت في هذا الميدان، ثم يليها المطلب الذي يتحدث عن النخبة السياسة ما بين الفكر الماركسي والليبرالي، وصولا إلى آلية وحركية النخبة السياسة.

---

[1] توم بوتوموز، تر: محمد الجوهرى وآخرون ، **الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، (الإسكندرية : دار الكتب الجامعية ط.1 ، 1972)، ص 5.

[2] فضيل حضري، **تشكل النخبة الدينية في الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع، كية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر:ط تلمسان)، ص 04.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصطلح النخبة

ظهر مفهوم النخبة في إطار الجدلية حول طبيعة التباين الإجتماعي والمجتمع الرأسمالي، أو بالأحرى حول صور اللامساواة الإجتماعية التي يفرزها هذا المجتمع، فكان مفهوم النخبة بالنسبة لرواده الأوائل أداة لدحض الأفكار التي تؤسس لنظرة طبقية تقسم المجتمع إلى طبقة حاكمة، وأخرى محكومة بناءا على أسس اقتصادية، فالتباين السياسي هو في الأصل طبيعي في تكوين المجتمعات، وتطورها؛ فالمجتمعات لا تفرز طبقات بقدر ما تفرز نخبا يكون لها السبق في التحكم السياسي، وفي السيطرة على دوائر التحكم المختلفة، ورغم أن النظرية الكبرى التي طرأت على الفكر النخبوي، واتجاهاته المتعددة؛ إلا أن هذه التطورات قد احتفظت بالفكرة الجوهرية التي يتأسس عليها هذا الفكر ومفادها أن صور التحكم، والضبط فالمجتمعات تميل إلى تجميع مصادر التحكم، والضبط في أيدي قلة يطلق عليها النخبة أو الصفوة.[1]

تعد دراسة النخبة حكرا على علم الإجتماع السياسي، كما ساد منذ عقود وانتشر وشاع في ميادين البحث العلمي، بل أصبح من حق كل ميدان سوسيولوجي أن يتطرق ويبحث في مسألة النخبة حسب انتمائها داخل المجتمع.[2]

المطلب الأول: نشأة وتطور مصطلح النخبة السياسية

بعد أن كانت كلمة النخبة تستخدم في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين؛ وامتد استعمالها فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة؛ أو الطبقات العليا من النبلاء[3]، وظهرت بقوة في نظرية النخب التي تبلورت في مطلع القرن العشرين؛ كرد فعل نظري في مواجهة خطر هيمنة المفاهيم الماركسية في علمي الإجتماع والسياسة، وعلى ذلك فهي منذ ظهورها، وهي في مجابهة واضحة مع الماركسية مما يجعل أية محاولة لتقييم نظرية النخبة؛ وتأطيرها علميا دون الوضع في الإعتبار هذا الظرف التاريخي تصبح غير ذات دلالة.

---

[1] أسامة معقابي ، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي ، دراسة حالة تونس**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الاعلام، الجزائر)، ص 55

[2] فضيل حضري، **تشكل النخبة الدينية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 04.

[3] توم بوتوموز، تر: محمد الجوهرى وآخرون ، **الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، المرجع السابق، ص 05.

فبعد أن قامت الماركسية- مستندة على تحويل فكر "**هيجل**" – بنقد فكرة الدولة كقضية كلية **Higher Universal** أكثر رقيا، يمكن التغلب فيها على تناقضات المجتمع المدني، وتأكيد تبعية الدولة للتناقص داخل النظام الرأسمالي للإنتاج بين الثروة والفقر، ومن ثم للصراع بين الطبقتين البرجوازية، والبروليتارية، اللتين تجسدان هذه الجوانب المتناقضة في المجتمع، مما كان يعني أن الدولة أصبحت عنصرا تابعا في عملية إجتماعية شاملة تكون القوى المحركة الرئيسية فيها هي التي تنشأ عن نمط معين من الإنتاج[1]، أصبحت هناك ضرورة لظهور إطار علمي جديد يدافع عن البديل الإيديولوجي للماركسية، وكان هذا الإطار هو نظرية النخب.

و استندت نظرية النخب تراث الإجتماع السياسي، ل "**ألكسيس دي توكفيل**"، و"**ماكس فيبر**"، من أجل التأكيد على أهمية القوى السياسية المستقلة، جوهر التصور التقليدي الذي تقوم على الديمقراطية الغربية المبنية على التمثيل)، وإن كان بشكل آخر يجسد مجابهة أكثر مباشرة مع الماركسية؛[2] ذلك الشيء الذي يمكن فهمه في إطار ضرورة مواجهة الصعود المتنامي للتصور الماركسي للسياسة.

و يتفق منظورو النخبة على أن المجتمع ينقسم إلى أقلية حاكمة، وأغلبية محكومة، ويرون أن هذا لا يصف واقعا معينا لبعض المجتمعات، وإنما يمكن أن تنطبق تلك الحقيقة على كل المجتمعات وفي كل زمان ومكان،[3] فطبقا ل "**موسكا**"، بين الحقائق والإتجاهات الثابتة التي توجد في جميع الكيانات السياسية، ففي كل المجتمعات- من المجتمعات التي لم تتطور إلا بشكل هزيل جدا، ولم تبلغ إلا بدايات الحضارة، نزولا إلى المجتمعات الأكثر تقدما وقوة- تظهر طبقتان من الناس طبقة حاكمة، وطبقة محكومة، والطبقة الأولى، التي هي دائما الأقل عددا تؤدي كافة الوظائف السياسية، وتحتكر السلطة وتتمتع بالمزايا التي تجلبها السلطة، في حين ان الطبقة الثانية، الأكثر عددا تخضع لتوجيه وسيطرة الأولى بطريقة تكون أحيانا قانونية إلى هذا الحد أو ذاك، وأحيانا أخرى تعسفية وعنيفة.

طور "**باريتو**" صيغة لهذه النظرية طرح فيها حكم النخب باعتباره حقيقة شاملة غير متغيرة، وغير قابلة

---

[1] توم بوتوموز، تر: محمد الجوهرى وآخرون ، **الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، المرجع السابق ،ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

[3] مصطفي كامل السيد ، **دراسات في النظرية السياسية** ، (القاهرة : مركز دراسات والبحوث لدول النامية، 1994) ، ص 256، 257.

للتبديل فحقائق الحياة الإجتماعية يعتمد وجودها على الفروق النفسية بين الأفراد.[1]

وهكذا فان منظري النخبة يجمعون على حتمية أزلية السلطة (الدولة)، ومن ثم على استقلالية دورها عن متغيرات المجتمع الإقتصادية، والإجتماعية، في تعارض واضح مع أساس رؤية الماركسية للدولة وللسياسة، الذي يؤكد على أن الدولة لم تكن دائما موجودة، وأنها بالتالي ليست قدر البشرية، وإنما هي نتائج الانقسام الطبقي في المجتمع.

ينطلق "**باريتو**" من بحثه لقضية المنفعة وأنه لا يوجد معيار محدد للمنفعة ليفوق بين القوة القومية من ناحية، وبين الرخاء الفردي من الناحية الأخرى، كنتيجة للفصل بين المنفعة الإجتماعية والمنفعة الفردية، فالمنفعة الإجتماعية لا يمكن تحديدها على وجه الدقة، وعلى ذلك فان نظم قيم الأفراد ومرجعياتهم ليست واحدة، وبالتالي فان المنفعة القصوى الجماعية لا يمكن الحكم عليها إلا عن طريق قرار من حكم[2].

و من هذه المنطلقات المجردة ينتقل "**باريتو**" إلى الرابطة الإجتماعية، حيث يرى أن المجتمع ليس شيئا واحدا، بسبب التعارض الراديكالي بين نظم القيم الفردية، إلا أنه في هذا التعارض تكمن أهميته؛ خاصة إذ يدلنا على أنه في كل المجتمعات المعروفة هناك فصل، وبمعني ما تعارض بين مجموع الأفراد المحكومين، وبين أقلية حاكمة يعرفها "**باريتو**" تعريفين: الأول واسع يعرف النخبة بأنها العدد القليل من الأفراد الذين كل في مجال نشاطه نجحوا في الوصول إلى مرتبة عالية في الهيراركية المهنية، فالصحفي الناجح والطبيب الناجح والفنان الناجح، ينتمون بهذا المعنى إلى النخبة، أما التعريف الضيق الخاص بالنخبة الحاكمة: وهي ذلك العدد القليل من الأفراد، الذين نجحوا والذين يمارسون وظائف الحكم سياسيا وإجتماعيا عن طريق وسيلتين القوة والمكر (أسد وثعلب ميكافيلي)،[3] ويتمتع هؤلاء الأفراد بقدرات خاصة تجعلهم ينجحون ويتفوقون على غيرهم من المواطنين، ونتيجة لحيازة تلك الصفات المتميزة والقدرات الخاصة يصبحون مؤهلين أكثر من غيرهم للقيام بمهام الحكم.

---

[1] توم بوتومور، ترجمة وميض نظمي، **علم الاجتماع السياسي** ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986)، ص 12،13.

[2] Ramon Aron , **Main Currents in Sociological Thought 2**, (London :Pin-Guin Books, 1974.), P. 158.

[3] , Ibid, P. 159.

أما نظرية "**موسكا**" في النخب الحاكمة فهي أقل اعتمادا على الصفات النفسية، وذات طابع سياسي واضح، فكل سياسية تتميز مبدئيا بتركيبة حكومية خاصة بها هي المعادل الموضوعي لما يسميه إيديولوجية الشرعية، أو فكرة أن تبرر النخبة الحاكمة سلوكها وتوجيهاتها، وتحاول أن تقنع بها الأغلبية من المحكومين.

و السمة الأساسية التي تتمتع بها النخبة أو الأقلية الحاكمة هي أنها منظمة، أما أغلبية المواطنين فهم غير منظمين، ومن ثم فان الأقلية المنظمة تواجه أعدادا كبيرة من الأفراد ولا يمكنهم أن يحولوا قوتهم العددية إلى مصدر للنفوذ السياسي، بسبب إفتقادهم للتنظيم، ومن ثم فإنهم يواجهون الأقلية المنظمة فرادى، ومن هنا تستمر تلك الأقلية في فرض سيطرتها عليهم.[1]

ويعتبر كل منهم هذا الأساس الذي تتشكل من خلاله النخبة محركا لدورة المنتخب، أما "**رايت ميلز**" فهو يفضل إصطلاح نخبة القوة، عوضا عن النخبة الحاكمة، فالطبقة إصطلاح إقتصادي، والحكم إصطلاح سياسي، (يلاحظ هنا التركيز على الفصل بين ما هو سياسي واقتصادي)، فالطبقة الحاكمة مصطلح يحمل فكرة هي أن طبقة اقتصادية تحكم سياسيا، وهو يرفضه، إلى جانب هذا فان "**ميلز**" يقدم في دراسته صفوة القوة، تحليلا مختلفا حول الأسس التي تتشكل من خلالها النخب، فهو يؤكد على توضيح كيف يمكن أن تترابط جماعات الصفوة الأساسية، ترابطا مطردا متفقة على أهداف السياسة العامة، ومع ذلك فقد انتقد "**ميلز**" المفهوم الماركسي عن الطبقة الحاكمة الذي يقوم على أساس من المصلحة الإقتصادية، وقدم شواهد عديدة للدفاع عن وحدة صفوة القوة، وعبر أنها التوافق الذي لا يحدث بسهولة بين القوة الإقتصادية والسياسية والعسكرية،[2]و ركز "**رايت ميلز**" على قضايا أساسية تتلخص فيما يلي:

-أولا): أن التغيرات التكنولوجية والإجتماعية وقد أوجدت تركزا للقوة، لم يسبق له مثيل،و وسعت بالتالي من الهوة التي تفصل بين النخبة والجماهير.

-ثانيا): أنه لا يمكن الحكم على طابع صفوة بعينها، وعلى سياستها العملية بالنظر إلى خلفيات

[1] مصطفي كامل السيد ، **دراسات في النظرية السياسية**، المرجع السابق، ص 261.

[2] توم بوتومور، تر: محمد الجوهري، السيد الحسيني وآخرون، **علم الاجتماع والنقد الاجتماعي** ، (القاهرة : دار المعارف ، 1981) ، ص 173.

أعضائها الإجتماعية[1].

و هذا يمكن الإشارة إلى تميز "**رايت ميلز**" نتيجة دراسته الميدانية للولايات المتحدة الأمريكية، بمسألة وحدة الصفوة أو النخبة الحاكمة، بينما يقف "**ريمون آرون**" في مكان آخر، حيث يؤكد في دراسته (صراع الطبقات) والتي يرسم فيها الخطوط الأولى من نظرية الفئات الحاكمة في المجتمعات الصناعية؛ يمكن إستخلاص نموذجين مثاليين، أن تكون موحدة في فئة واحدة (يقترب منه النظام السوفيتي)؛ أو مفرقة عن بعضها، وفي حالة خصام مكشوف إلى حد ما (كما في النظم الغربية)، إلا أنه يؤكد على ضرورة وأهمية هذا الإنفصال المسمى رأسماليا، والقائم على التفريق بين الحكام، مالكي وسائل الإنتاج؛ والموظفين الذين يرعون الشؤون العامة، على حد قوله- لحفظ التوازن والحرية لصالح المجتمع[2].

وينقح "**ريمون آرون**" النظرية الميكافيلية التي تقوم عليها نظرية النخب فيقول حقا أن النظرية الميكافيلية تشوبها عيوب كثيرة، فحقيقي أن في جميع المجتمعات أقلية تمسك بزمام السلطة تمارس الوظائف العليا، أو تشغل المناصب التي توفر دخلا كبيرا، على أن الطابع الذي تتسم به المجتمعات الصناعية، هو أن وحدة الفئة الحاكمة ليست ظاهرة طبيعية، لأنه لم يبق في عصرنا ما كان يسمى لا بالأصناف ولا بالمراتب وأحوال متمايزة حقوقيا، ولما كان تعدد الفئات القائدة من معطيات المجتمع الصناعي، لذا تخفى فكرة الطبقة القائدة المسألة أكثر من أن توضحها[3].

المطلب الثاني: تعريف مصطلح النخبة

أولا: التعريف السيكولوجي

يعرف "**باريتو**" النخبة بأنها مجموع الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية، في بعض المجالات أو بعض النشاطات، ويبقي التعريف التقليدي للنخبة عاما لا يتميز بالتدقيق؛

---

[1] C. Wright Mills, **the Power Elite**, Oxford Univ. Press, 1973.

[2] ريمون ارون، ترجمة عبد الحميد الكاتب، **صراع الطبقات**، (بيروت: منشورات عويدات، 1983)، ص 135،136.

[3] المرجع نفسه، ص 147.

والذي يذهب إلى أن النخبة هي "تلك المجموعة من الأفراد التي تملك قدرا من التأثير، والنفوذ أكثر من الآخرين"[1]، ويغيب عن هذا التعريف التحديد والوضوح لمفهوم السلطة، بحيث أن السلطة قد تعنى في بعض الأحيان قدرة الأشخاص على التأثير في أشخاص آخرين، وأيضا القدرة على التأثير في صنع القرار، وقد أثارت هذه الفكرة المفسرة للتاريخ بأنه " مقبرة النخب" سخط الماركسيين الذين إعتبروها نظرية "نخبوية" متعالية[2].

ولقد انطلق "**باريتو**" **V.Pareto** في كتابه "العقل والمجتمع"، من التعريف العام والواسع للنخبة على المستوى الإجتماعي العام، لينتقل إلى معنى ضيق للنخبة السياسية، أو كما سماها النخبة الحاكمة؛ فالنخبة في نظره هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم، إن هذا التعريف مستوف يستدرك الأمر وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الإجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية، أو اجتماعية، تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري، لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لإحتكار المناصب[3].

ف "**باريتو**" قدم تحليلا أكثر شمولا ونفاذا للنخبة، فهو يوسع من نطاقها حتى تصل إلى اتساع "الطبقة الحاكمة" عند ماركس، ذلك أن نظرية النخبة عنده تعد جزءا رئيسيا من علم إجتماعي جديد حاول إقامته مستندا إلى أبعاد سيكولوجية خالصة، إذن الصفوة لديه ليست نتاجا لقوى اقتصادية كما يقول "**ماركس**"، وإنما هي نتاج لما أطلق عليه " الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ"، وبالتالي فهو فسر بناء النخبة وديناميكيتها تفسيرا سيكولوجيا إلى حد بعيد[4].

ثانيا: التعريف التنظيمي

يعتبر المفكر "**جيتانو موسكا**" **G.Mosca** الذي يضيف على تعريف "**باريتو**" بأن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة، وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة، هو قوة تنظيم

[1] محمد سبيلا ساسية، **السياسة في التاريخ السياسي**،(جنوب أفريقيا: افريقيا شرق، 2000) ، ص 154.

[2] محمد سبيلا ساسية، **السياسة في التاريخ السياسي** ، المرجع السابق، ص 154.

[3] – إبراهيم أبراش ، **علم الاجتماع السياسي**، (الأردن: دار الشروق، 1998) ، ص 115، 116.

[4] توم بوتومور، ترجمة وميض نظمي، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق، ص 10-11.

الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة، إلا أنه يؤكد على أهمية إعتماد طبقة الحاكمين على موافقة ورضى الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية والديمقراطية عكس ما انتهى إليه"**باريتو**"[1].

وفي الإتجاه نفسه حاول "**ميشيال روبرتو**" **R.Michels** تدعيم وبلورة ما ذهب إليه "**موسكا**" من خلال مؤلفه الشهير " الأحزاب السياسية"، حيث قدم تعريفا للنخبة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية، ليكتشف بعد ذلك بأن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات، بدءا من الحزب إلى الدولة، فهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد، لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية الذي لم يلتفت إليه ماركس في دراساته السياسية[2].

أما "**رايت ميلز**" C.W.Mills ومن خلال دراسته لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية لم يخرج كثيرا على سابقيه "**موسكا**"، "**وروبرت**"، فقد ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسساتي للدولة، وقد وجد أن مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في أمريكا، وهي العسكرية والسياسية والشركات الكبرى، وهذا معناه أن النخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات.

ويندرج في هذا السياق تعريف قاموس **Le Robert** الذي يرى أن النخبة هي "مجموعة من الأشخاص المعتبرين من المتفوقين في تخصص إجتماعي معين، ومزودين بالخصوص بالسلطة وبالتأثير السياسي".[3]

ثالثا: التعريف الإقتصادي

يبدو تأثر **جيمس بيرنهايم** J.Burnham بالنظرية الماركسية أوضح ما يكون في فهمه وتفسيره للأسس تستند إليها النخبة، حيث يرى أن تحكمها في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر

[1] إ براهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق، ص 116.

[2] ا لمرجع نفسه ص 117.

[3] Akoun André et autres, **le Robert** ,**seuil**, **dictionnaire de sociologie**, Editions les : France(presses de Mama, Octobre 1999, P 178.)

في أي مجتمع، وفي ذلك يقول " إذ أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول". وتتخذ القوة عند **بيرنهايم** طابعا تراكميا، كما أن التحكم في وسائل الإنتاج يصاحبه بالضرورة قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية.[1]

رابعا: التعريف الأدائي

يرى "**جي روشيه**" **G.Rocher** أن النخبة تضم أشخاصا وجماعات، والذين بواسطة القوة التي يمتلكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه، يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق إتخاذ القرارات، أو بالأفكار والأحاسيس والمشاعر التي يبدونها، أو التي يتخذونها شعارا لهم.[2]

وقد استخدم "**روبرت دال**" مفهوم "النخب المتعددة"، في إشارة إلى تعدد مصادر القوة في مجالات الحياة المختلفة، واتفقت معه "**سوزان كلير**" في وجود نخب إستراتيجية في ميادين الحياة المختلفة، (في الإقتصاد، السياسة، الثقافة، والمجتمع المدني)، فالجماعات التي تحمل لواء الثقافة، وتدافع عنها، تلك التي تقود الصياغات الثقافية الحاكمة، وكذلك الجماعات الرائدة في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة، أو التي تحقق وظائف معينة في مجال الإعلام أو التعليم، كل تلك جماعات تتضافر جهودها مع جهود النخب الإقتصادية والسياسية، من أجل أن يعمل المجتمع في نسق فعال، وبهذا وضع منظرو النخبة الأوائل الأساس النظري لفهم معنى النخبة، متفقين على أنها تمثل "عقل المجتمع" وفكره المدبر؛ وهي التي إما توقفه عن التجديد، وتميل به إلى المحافظة، أو تنطلق به إلى التجديد بلا حدود.

ولقد جاء في كتاب المفاهيم الأساسية لعلم الإجتماع أنه يرأس أي ترتيب هرمي قيادي نخبة ما؛ إذ تتألف المواقع ضمن القيادية ضمن أي وزارة أو كنيسة أو شركة من نخبة، ويتحدد نطاق كل نخبة من مواقع العلاقات التنظيمية البينية داخلها، وترتبط النخب السياسية ضمن الوزارات والهيئات الحكومية...إلخ، ارتباطات رسمية متنوعة، والتي تربطهم بإعتبارهم فروعا من الدولة، وبالمثل فإن النخب الإقتصادية ضمن شركات معينة، ممثلة بمدرائها وكبار تنفيذيها، قد ترتبط فيما بينها إرتباطا تنظيميا من

[1] توم بوتومور، ترجمة وميض نظمي، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق، ص 13.

[2] G.Rocher, **Introduction à la sociologie générale-Le Changement Sociale**, (Ed.H.M.H, 1968, P 134.), Paris

خلال الملكية المشتركة والعضوية في إتحادات أرباب الأعمال وإتحادات البيع، ويمتلك أفراد هذه النخبة قوى القيادة التي تربط وتنسق لأنشطة الأعداد الكبيرة من الشركات والمشروعات، وتحقيق درجة من التنسيق.[1]

المطلب الثالث: سوسيولوجيا النخبة

المقاربات السوسيولوجية لدراسة النخبة: "النخبة" أم "النخب" الجدل المتجدد

منذ 1930 وبعد ترجمة النصوص الكلاسيكية "**لباريتو**" و"**موسكا**" حول النخبة إلى اللغة الإنجليزية، انطلقت العديد من الأعمال والبحوث الأكاديمية غير المنقطعة حول نظرية الطبقة الحاكمة والنخب، بل أصبحت من حينها "سوسيولوجيا النخب" تطرح كتخصص **Sous-champ** علمي مستقل في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ولقد ظل مصطلح "النخب(ة)" يستعمل في عموم الكتابات بصيغتي المفرد والجمع، ولأن اختلاف إستعمال هذا المصطلح أنتج اختلافا في الرؤى والمقاصد، فقد ظهرت لدينا مقاربتين هما: المقاربة الأحادية **L'approche moniste**، والمقاربة التعددية **L'approche pluraliste** كما "ظل استعمال صيغة المفرد والجمع غالبا- وليس دائما- للتمييز بين الإمتياز L'excellence والرفعة La prééminence".[3]

ويعد "**فلفريد باريتو**"،**Vilfredo Pareto**، (1848 – 1923)، واحد من علماء الإجتماع الذين بينوا بوضوح إستحالة القيام باختيار بين صيغتي المفرد والجمع عند إستعمال مصطلح"نخبة"، ولذلك نجده يعتمد تعريفين مختلفين للنخبة، أحدهما يشتمل على معايير عامة، وهو تعريف بصيغة "الجمع"، وتعريف تطبيقي أكثر تحديدا يسوقنا لمفهوم النخبة الحاكمة الذي يتناسق مع صيغة "المفرد".

---

[1] جون سكوت، تر: محمد عثمان، **علم الاجتماع- المفاهيم الأساسية**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2009)، ص 326،327.

[2] William GENIEYS , **Nouveaux regards sur les élites du politique**, Revue française de science politique, Presse de Sciences Po, vol. 56, n° 1, février 2006, P 123.

[3] Jaques COENEN-HUTHER, **Sociologie des élites**, **Ed Armand Colin/SEJER**, Paris(: , P 05.)2004

و هذا ما أشار إليه" ر. **بودون" R.Boudon** ،و" **ف. بوريكو" F.Bourricaud** في مناقشتهما لمفهوم النخب(ة) حيث يوضحان أن استعمال مفهوم "النخبة" بصيغة المفرد أو بصيغة الجمع، إنما يترجم في الغالب الوجهة التحليلية التي اختارها الباحث.[1]

وما يجدر الإشارة إليه والتذكير به هو أنه ومنذ سنة 1950 بدأت بعض الدراسات الميدانية لتأكيد المقاربة النظرية الأحادية moniste للنخب، ومن بين الأطر النظرية التي يرشحها بعض الباحثين في السبق إلى المرافعة والمدافعة عن فكرة الأحادية نجد: منهج السمعة La méthode réputationnelle، لصاحبه "**فلويد هونتر**"، **F.Hunter**، ومنهج الموضع **La méthode positionnelle** لصاحبه "**شارل رايت ميلز**" C.W.Mills . في حين عندت بعض الدراسات الميدانية الأخرى، التي تموقعت هذه المرة ضمن الرؤية الوظيفية إلى تأكيد المقاربة التعددية للنخب، وتعد النظرية القراراتية La méthode décisionnelle لصاحبها روبرت "دال" **R.Dahl** أبرز النظريات احتواء للدراسات والأبحاث التي دعمت هذا الاتجاه التعددي.[2]

وإذا كانت النقاشات النظرية والسجلات العلمية بين دعاة الأحادية « Les monistes » ودعاة التعددية « Les pluralistes » تعرض في الغالب كصراع إيديولوجي بين الماركسيين والليبراليين، فإنه لا ينبغي أن ننسي أنها ساهمت من خلال العديد من المباحثات في توضيح الطريق للدراسات الإمبريقية حول السلطة وتعريفها.

أولا): "النخب(ة)" في صيغة المفرد

إن القول بالنخبة في صيغة المفرد، يعارض نعت المتفوقين في مجال نشاطهم، ويرادف في الغالب "النخبة الحاكمة"، أو "النخبة الموجهة"، وحسب إستعمالاته فإنه يشير إلى الفضاءات الحكومية؛ والإدارات العليا والطبقة السياسية، أو بصفة عامة كل من نظن أنهم يشاركون بصفة علنية أو سرية في صياغة القرارات الهامة التي تخص حياة الدولة أو علاقاتها الخارجية.

---

[1] R.Boudon, F.Bourricaud, **Dictionnaire critique de la sociologie**, (PUF, 1982: Paris.) P 225, .

[2] William GENIEYS, **de la théorie a la sociologie des élites en interaction**. **VERS UN NEO-ELITISME?**, **CURAPP**, **Les méthods au concret**, (PUF, 2000:Paris.) PP 87,88. .

إن مقابلة "النخب (ة)" في صيغة المفرد بالنخبة الحاكمة يمكن أن يأخذ دلالتين مختلفتين، فهو

-أولا: يعتمد فكرة أن أولئك الموجودين في مراكز التحكم والمسؤولية هم فعليا الأفضل Les meilleurs ، لأنهم الأجدر بقدراتهم أن يحكموا لا أن يُحكموا.

-ثانيا: فكرة أن أفراد النخبة الحاكمة لديهم بعض المواهب الفائقة، ولكنهم لا يمتلكون قدرات كافية للحكم كتلك القدرات التي تسهل لهم الدخول في السلم العالي لجهاز الدولة.

ثانيا):"النخب (ة)" في صيغة الجمع

أما "النخب (ة)" في صيغة الجمع فهي تؤهل كل الذين يكونون مجموعة الأقلية، التي تحتل المكانة العالية في المجتمع، وانتحلت حق تسوية الأمور المشتركة بإمكانيات مختلفة (بالوراثة، أو الإستحقاق؛ الثقافة أو الثروة).[1]

وحينما نستعمل مصطلح "النخب (ة)" بصيغة الجمع، فإننا في الغالب نحيل إلى الأشخاص الموجودون في موضع أو مركز رفيع وعالي prééminente في مختلف النشاطات، وهذا لا يقصى بطبيعة الحال فكرة التمييز L'excellence، غير أن التركيز هنا هو على المراكز المحصلة والوظائف المشغولة. فاعتماد صيغة الجمع يوحى بدولة مجتمع متنوع ونظام تعددي في خلاف لكل تجمع اجتماعي متجانس نسبيا.

المطلب الرابع: النخبة وعلاقتها ببعض المفاهيم

أولا: النخبة والتحليل التطبيقي

ترك مفهوم الطبقة الحاكمة عند "**ماركس**" تأثيرا على الفكر الإجتماعي الغربي خلال القرن التاسع عشر، بحيث نستطيع القول أن كل المحاولات التنظيرية التي عالجت النخبة، كانت بمثابة نقد للفكر الماركسي عموما، ومفهوم الطبقة خصوصا، ولقد سعى بعض علماء الإجتماع خلال القرن السابع عشر إلى صياغة نظريات سياسية ذات طابع علمي، أكدت على أن المجتمعات الرأسمالية تعرف حركية إجتماعية تسمح بالدخول والخروج منها بسهولة من خلال عملية الإرتقاء الإجتماعي.[2]

[1] Giovani Busino, **Elites et élitismes**, (Alger, 1998:Casbah editions, P 04.)

[2] إبراهيم أبراش ، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق، ص 151.

و ينطلق التحليل الطبقي ل "**ماركس**" من أن كل مجتمع تجاوز الحالة البدائية يوجد فيه قسمان من الناس:

- طبقة حاكمة تتمتع بوضع السيطرة لإمتلاكها وسائل الإنتاج الأساسية، وتمتد سيطرتها على المجالات العسكرية، الثقافية، والاجتماعية.

- طبقة أو أكثر تخضع لسيطرة الطبقة الأولى.

و هناك صراع مستمر بين هاتين الطبقتين، وأوضح "**ماركس**" أن خطوط الصراع تظهر بشكل جلي في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، وينتهي الصراع بانتصار الطبقة العاملة واختفاء المجتمع الرأسمالي؛ وظهور المجتمع الشيوعي الذي هو المجتمع اللاطبقي، وهذا الأمر يستند إلى عاملين وفقا للماركسية.[1]

-الأمر الأول: هو أن في طبيعة الرأسمالية وقوانينها وخلقها لمجتمع طبقي.

-الأمر الثاني: صراع الطبقة العاملة يولد تعاونا، مما يؤدي في النهاية إلى قيام الثورة.

ومن هنا يبدوا واضحا أن الطبقة الحاكمة عند "**ماركس**" تكتسب سيطرتها من خلال تحكمها في وسائل الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى إنتاج نظم اجتماعية، سياسية، ثقافية، تتلاءم مع أوضاعها، ونجد "**ماركس**" يؤكد أن المجتمع الشيوعي، هو بالضرورة مجتمع لا طبقي يمارس فيه الناس سيطرة كاملة على أقدارهم، ويتحررون من أجهزة صنعوها بأنفسهم، مثل الدولة والبيروقراطية ورأس المالية.[2]

ولقد ظهر مفهوم النخبة الحاكمة والطبقة السياسية كبديلين عن تصور "ماركس"، وانطلاقا من توجيه أصحاب نظرية النخبة انتقادات للنظرية الماركسية وهذا من خلال زوايا ثلاثة.[3]

-الزاوية الأولى: هو رفض مقولة أن العامل الإقتصادي هو الذي يحدد بناء القوة في أي مجتمع، وأن القائد السياسي هو بالضرورة يمثل الطبقة المسيطرة إقتصاديا، لكن أصحاب النظرية النخبوية اعترفوا وأكدوا على دور وأهمية العوامل الإقتصادية، كعنصر من عناصر القوة، فتطور المجتمعات الحديثة؛ فصلت القوة السياسية عن القوة الإقتصادية، بل إن القوة السياسية بوسائلها تتحكم في القوة الإقتصادية.

---

[1] ثروت مكي، **النخبة السياسة والتغير الاجتماعي ، تجربة مصر 1952-1972** ، (القاهرة: علم الكتب، 2005)، ص 37.

[2] السيد الحسيني ،**علم الإجتماع : المفاهيم والقضايا**، (الاسكندرية: درا المعارف،1984)، ص 81.

[3] ثروت مكي، **النخبة السياسة والتغير الاجتماعي ، تجربة مصر 1952-1972** ، المرجع السابق ، ص 39.

–الزاوية الثانية: هي معارضة منظري النخبة لتوقع "**ماركس**" قيام مجتمع شيوعي لا طبقي تسود المساواة، حيث إن البنية الهرمية للمجتمع أمر حتمي.

–الزاوية الثالثة: إن منظري النخبة اعتبروا نظرية "**ماركس**" هي إيديولوجية الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية أكثر كونها علما للمجتمع.

ومع ذلك فان نظرية النخبة تتفق مع التحليل الطبقي، بالإعتراف أن المجتمع ينقسم إلى حاكمين ومحكومين، إلا أنهما تختلفان في نتائج هذا التقسيم، حيث تذهب نظرية التحليل الطبقي إلى القول بالصراع، وسقوط طبقة كاملة وحلول أخرى محلها، بينما تقول نظرية النخبة بالحراك والتعايش؛ وإمكانية الإنتقال من فئة إلى أخرى من خلال السلالم الاجتماعية، التي يتيحها النظام الديمقراطي؛ كما أنهما يختلفان في أسس بناء الطبقة الحاكمة.

فالنظرية الماركسية تتحدث عن طبقة مسيطرة وطبقة خاضعة على أساس السيطرة على وسائل الإنتاج، بينما تتحدث نظرية النخبة على أقلية وأغلبية على أساس الكفاءة والتفوق، وأن الصراع بين الفئتين هو صراع ايجابي مادام منحصرا كصراع على السلطة تحت مراقبة الشعب.[1]

ورغم هذا التعارض بين النخبوية والماركسية، ظهرت في هذا السياق محاولات للتوفيق بين النظريتين من قبل مفكري النخبة، خاصة منهم "**بيرنهام**" و"**رايلت ميلز**" التي ترمي إلى التوفيق بين الماركسية والنخبة، في إطارها الإقتصادي والسياسي، "**رايلت ميلز**" خلص في تحليله للمجتمعات الحديثة إلى أن القوة في هذه المجتمعات ليست نتاجا للوضع الطبقي بالمفهوم الماركسي، أي قوة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وليس مؤسسة على الخصائص الفردية كما يذهب "**باريتو**"، وإنما مرتبط بالعاملين معا الإقتصادي والخصائص والقدرات الفردية، وهي نفس النتيجة التي خلصت إليها دراسة حول الطبقة السياسية في بريطانيا جرت سنة 1993، حيث وجد أنه بالرغم من القدرات والمواهب الذاتية التي تتوفر عليها أصحاب القرار السياسي في النظام البريطاني فإن 86 % من هؤلاء يرجعون بأصولهم إلى الطبقات الراقية في المجتمع البريطاني.[2]

[1] إبراهيم أبراش ، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق، ص 151.

[2] المرجع نفسه، ص 152.

أما "**بيرنهام**" يؤكد في موقفه على الجمع في مفهومه للقوة بين النظرية الماركسية والنظرية النخبوية؛ فالقوة تراكمية تجلب السيطرة على وسائل الإنتاج، والقوة السياسية والهيبة الإجتماعية، فضلا عن الثروة، فمن وجهة نظر "**بيرنهام**" يكفينا للتعرف على الطبقة الحاكمة في المجتمع، أن نبحث ونتعرف على من يحصلون على أكبر دخل، وهذا فيه تبني لوجهة النظر الماركسية، إلا أنه يؤكد أن النتيجة في جميع الأحوال تتضمن إعادة قيام حكم طبقة، وهذا هو جوهر التحليل النخبوي.[1]

ويرى "**بوتومور**" أن الجمع بين التحليل النخبوي، والتحليل الطبقي، يفيد في فهم أنماط مختلفة من الأنظمة السياسية أو جوانب مختلفة من النظام السياسي الواحد، وحتى بين المجتمعات التي تعرف طبقة حاكمة ونخب، وبين مجتمعات لا تعرف طبقة حاكمة، وإنما نخب سياسية.

فالحالة الأولى- طبقة حاكمة ونخب – هي أن بعض الدول خصوصا ذات البناء التقليدي؛ والتي أدخلت تحديثا في نسقها السياسي، تتوفر على طبقة حاكمة ملكية وتقليدية، وفي نفس الوقت على مؤسسات ديمقراطية تسمح لنخب بالوصول إلى مراكز القرار والمشاركة في الحكم، مثال ذلك بريطانيا.

أما الحالة الثانية – لا وجود لطبقة حاكمة إنما هناك نخب سياسية – وهذا في الديمقراطية غير التقليدية، فرنسا مثلا يصعب الحديث عن طبقة حاكمة بل توجد فقط نخب سياسية.[2]

وعليه فإن الاختلاف ليس في مجرد استعمال مصطلح بل ما يدل عليه من مضمون، فكل مصطلح يتضمن ايديولوجيا يتبناها كل طرف، ومن هنا لابد أن نقول أن الإيديولوجيا لعبت دورا في تماسك النخب وقوتها وتميزها عن بعضها البعض، حتى أن في فترة زمنية كان الحديث عن الصراع بين النخب هو صراع بين أيديولوجيات، حيث كانت الأيديولوجيات الفاعلة في المجتمع تلعب دورا مهما في الاستقطاب السياسي، إلا أنه وبعد تراجع الإيديولوجيا الشيوعية، لم تعد الإيديولوجية تلعب دورا مهم وفاعلا في التمييز بين النخب السياسية، وخصوصا في الغرب، بحيث خلت البرامج السياسية القائمة على التنافس

[1] إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي**،(مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص 179.

[2] إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق، ص152.

حول المصالح، وتوزيع القوة داخل المجتمع محل التنافس الإيديولوجي، بل هناك نخب سياسية ذات إيديولوجيا واحدة.

ثانيا): النخبة والديمقراطية

إن الحذر في التعامل مع نظرية النخبة في الغرب كان لأسباب إيديولوجية، حيث خشي المحللون الغربيون؛ من أن يؤدي الإقرار بمقولات التحليل النخبوي إلى الطعن بالديمقراطية الغربية، الأمر الذي سيصب في مصلحة أعداء الديمقراطية، وخصوصا النظم الشيوعية، وإنطلاقا من هذا المعطى التاريخي لم تقف نظرية النخبة عند حد التشكيك بالتحليل الماركسي السياسي، بل شككت أيضا بالنظرية الديمقراطية؛ حيث أن نظرية النخبة تؤكد حكم الأقلية وخضوع الأغلبية، وتقول الديمقراطية بحكم الأغلبية وخضوع الأقلية، فكيف يمكن التوفيق بين النظريتين.

فتطبيق الديمقراطية سبق وأن أشار إليه من المفكرين، دون أن يكونوا بالضرورة من دعاة الأوليغارشية أو من منظري النخبة، على غرار "**جون جاك روسو**" الذي بين استحالة تطبيق الديمقراطية، حيث قال أن الديمقراطية الحقيقية إذا ما استعملت هذه الكلمة في أضيق معانيها لم توجد ولن توجد، لأنه يختلف مع النظام الطبيعي أن يحكم الناس أنفسهم، كما أنه لا يمكن أن نتصور هذا الشعب دائم الإجتماع للإهتمام بالشؤون العامة.[1]

و أيضا يعتبر "**كارل مانهايم**" من أنصار التوجه التوفيقي، حيث يرى أن سيطرة نخبة ونخب على التكوين السياسي، لا يعنى نفي وجود الديمقراطية، لأن الديمقراطية لا تعني ضرورة أن يشارك الأفراد جميعا في إدارة الدولة، بل يكتفي بأن يعبر المواطن عن رأيه من وقت إلى آخر، وأن الديمقراطية لا تتعارض مع النخبة، ما دامت الديمقراطية تفسح المجال للإختيار على أساس الجدارة، حيث يقول : "إننا نفترض كأمر بديهي بأن الديمقراطية تتميز بنمط جديد من الإختيار النخبوي ... والذي يتغير أكثر من أي أمر آخر أثناء السير إلى الديمقراطية، هو المسافة بين النخبة وبين صفوف الأفراد"[2].

[1] إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق، ص154.

[2] المرجع نفسه ، ص156.

و في نفس الإتجاه ذهب "**جيوفاني سارتوري**" في مؤلفه نظرية ديمقراطية فقد انتقد المفاهيم الكلاسيكية للديمقراطية، التي تضخم من أهمية ودور الشعب في ممارسة السياسية، ورأى أن الخطر على الديمقراطية لا يأتي من الدكتاتورية أو الأرستقراطية، بل من تدخل الشعب في عمل النخبة السياسية، وعرقلة حقها الطبيعي في الحكم، وهو يطالب ببقاء السلطة السياسية بيد النخبة الحاكمة، ما دامت تتوفر على عناصر الإمتياز والتفوق الذي يعترف به الجميع، إلا أنه يذهب إلى حد القول بأن حق النخبة بالحكم يجب أن يصان سواء في مجتمع ديمقراطي، أو غير ديمقراطي.[1]

في حين طابق "**ريمون آرون**" بين مفهوم النخبة الحاكمة والديمقراطية، وفسر الديمقراطية كبناء سياسي لنخب متنافسة كالأحزاب السياسية التي تمثل مصالح مختلفة داخل المجتمع، وتتنافس على القوة عن طريق كسب الأصوات الإنتخابية أو الجماعات الضاغطة التي تؤثر في السياسة الحكومية.

إن الحديث عن علاقة النخبة بالديمقراطية سيوضح من خلال الإشارة إلى ما يسمى بدورة النخب؛ حيث كلما كانت دورة النخبة سريعة وكانت النخبة السياسية منفتحة على الجمهور، كلما كانت إمكانية التعايش بين النخبة والديمقراطية ممكنة، أما إذا كانت دورة النخبة بطيئة وكانت النخبة منغلقة على الجمهور، كلما غابت الديمقراطية الحقيقية تحولت إلى أوليغارشية.

المبحث الثاني: النخبة والسياسة

إن وجود نخبة فاعلة فى مجال من مجالات الحياة، وعلى الأخص المجال السياسي لا يتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمها الأبدى، فطالما أن المجتمع يتعرض لتغيرات فإن هذه لابد وأن تلحق بما هو سياسي، كما أن كل نطاق من نطاقات ممارسة القوة مهما كانت درجة إنغلاقه كما يوجد في الحكومات، التي تتشكل النخب السياسية فيها من عائلة بعينها، أو من شريحة أرستقراطية بعينها ، لابد وأن يفسح المجال ولو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسي، ومن ثم إلى دائرة النخبة السياسية، وإذا ما ظل الإنغلاق على حاله دون أي تغيير، فإن التاريخ لابد وأن ينتج نخبًا جديدة قادرة على اختراق حالة الجمود والثبات في بناء النخبة، ولذلك وإذا كان تغير النخبة يبدو وكأنه أمر

1إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق ، ص158.

حتمي، إلا أن سعي النخبة نحو المحافظة على هويتها وعلى تكوينها، وعلى الإستمرار في السلطة، يبدو وكأنه أمر حتمي أيضًا، فالدخول إلى دائرة النفوذ السياسي، قد يصاحبه ميل نحو إمتهان العمل السياسي، واتخاذه وسيلة للعيش وأسلوب للحياة.[1]

ولذلك فقد أكد ماكس فيبر فى مقاله الشهير بعنوان " السياسة كمهنة" إمكانية تحول العمل السياسي إلى مهنة تكون ممارستها بحكم المهارة والقدرة على الإدارة والممارسة الديموقراطية، ويحدث ذلك خاصة عندما يحقق السياسي قدرًا من الإستقلال عن" الإقتصادي "و"الإجتماعي"، أي عندما تنفصل الممارسات الحزبية عن تكوينات الطبقة والمكانة، ويصبح الحذق المهني داخل الحزب هو السبيل إلى الدخول في دائرة النخبة السياسية[2].

المطلب الأول: مداخل دراسة النخبة السياسية

اعتمد الباحثون في علم الإجتماع السياسي، مجموعة من المداخل التي تسهم في تحديد النخبة السياسية، للتعرف على تكويناتها، من حيث الدور الذي تلعبه في أي نظام سياسي، وهذه المداخل هي:

1- مدخل الملاحظة التاريخية.

2-مدخل الشهرة أو السمعة.

3-مدخل صنع القرار.

4-مدخل المنصب (المكانة)

أولا: مدخل الملاحظة التاريخية Historical Observation Approach

يعد مدخل الملاحظة التاريخية من أقدم المداخل التي استخدمت لدراسة النخبة السياسية، وقد إستخدمه كل من "**باريتو**" و"**موسكا**"، والآلية المعتمدة فيه، هي آلية البحث في السجلات؛ والوثائق

[1] أحمد زايد، **النخب السياسية حالة الجزائر ومصر**، (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2008)، ص 41

[2] المرجع نفسه، ص 41.

والمصادر الرسمية التاريخية، لتتمكن من التعرف على أعضاء النخبة، وهذا يعكس القصور في فعاليته، لأنه يفتقر إلى البيانات الحديثة عن النخبة، والتغيرات التي طرأت على أحوالهم وخصائصهم[1].

ثانيا: مدخل السمعة أو الشهرة Reputational Approach

يهتم هذا المدخل بالأشخاص ذوي السمعة أو الشهرة، لأنهم يمتلكون القوة والنفوذ السياسي في المجتمع، وبناء عليه ينتقي الباحث مجموعة بحثية من المجتمع، ويطلب منهم ذكر أصحاب النفوذ والقوة السياسية فيه، ويعنى هذا أن النخبة السياسية، تحدد وفق رؤية الباحث، ويعد هذا المدخل من أكثر المداخل استخداما في دراسة النخبة السياسية، وأكثر ملائمة لدراسة النخبة السياسية في المجتمعات الصغيرة أو المتوسطة، وأكثر ملائمة لدراسة النخبة السياسية، لأن سلطة صناعة القرار محددة ومعروفة لدى أفراد المجتمع، بعكس المجتمعات الكبيرة والمعقدة، إلا أن هذا المدخل يفتقر للموضوعية، ويعطى مجالا أكبر للذاتية في تحديد النخبة الحقيقية، لإعتمادها على السمعة والشهرة فقط[2].

ثالثا: مدخل صنع القرار Decisional Approach

يفترض هذا المدخل أن المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي، هي دليل على امتلاك القوة السياسية في ذلك المجتمع، وبناء عليه يقوم الباحث في تحليل عمليات صنع القرار في القضايا السياسية في ذلك المجتمع، وبناء عليه يقوم الباحث في تحليل عمليات صنع القرار في القضايا الرئيسية، عبر متابعتهم في عملية صنع القرار، يقوم من خلالها بتحديد أعضاء النخبة السياسية[3].

و بالرغم من أهمية هذا المدخل في دراسة النخبة السياسية وتحديدها، إلا أن عليه بعض المآخذ، فهو يتسم بالقصور، ويكمن في تحديد القضايا والمشاكل المهمة في المجتمع، مما يؤدي إلى عدم تمكن المشاركين في الدراسة من اتخاذ القرار حيالها، وهذا يجعل الباحثين أكثر تحيزا لمشاكل معينة دون غيرها عند اتخاذ القرار بخصوصها، وإهمال قضايا أخرى تتطابق مع عملية صنع القرار فعليا، لتظهر الإنتقائية في اختيار

---

[1] عارف نصر ، **نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية، الإمكانيات والإشكاليات**، 2010/03/20 ، موقع بحوث الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4388.html

[2] بلقيس احمد منصور أبو اصبع ، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن1978– 1990**،(القاهرة: مكتبة المدبولي،1999)، ص 37، 38

[3] اوشيك محمد أحمد فيصل ، **النخبة السياسية في السودان**، (القاهرة: مكتبة المدبولي،1999)، ص 66.

المشاكل، كما أن عملية صنع القرار من الناحية الرسمية قد لا تتطابق مع عملية صنع القرار من الناحية الفعلية، وللتخلص من إشكالية هذا المدخل، فقد فضل عدد من الباحثين استخدام أكثر من مدخل أو دمجه لتحديد النخبة السياسية، خوفا من الوقوع في قصور استخدام بعض المداخل المنفردة وسلبياتها[1].

رابعا: مدخل المنصب أو المكانة Positional Approach

يستخدم هذا المدخل لتحديد أعضاء النخبة السياسية من خلال المنصب الرسمي الذي يشغلونه في المؤسسات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية، لكونهم أصحاب القوة في المجتمع، لأن قوة الشخص مرتبطة في تدرجه الرسمي في مؤسسات المجتمع، والفرضية التي يستخدمها هذا المنهج تنص على أن من يسيطر على المناصب السياسية في المجتمع، هم الأقدر على اتخاذ القرارات السياسية من الذين لا يشغلون المناصب السياسية.[2]

وأول من استخدم المنصب الرسمي من رواد النخبة المعاصرين هو "رايت ميلز" **C.wright Mills** وقد استخدمه بصفته أحد أساليب تحديد النخبة في المجتمع الأمريكي، ليؤكد أن القوة في المجتمع الأمريكي الحديث لا تنسب إلى طبقة أو أفراد، وإنما تنسب إلى مؤسسات، ويكفي الإنتماء النظامي، أو الموقع الرسمي في مؤسسة ما، لبيان فعالية هذا الفرد وسيطرته على شؤون المجتمع[3].

إن المنصب هو الذي يعطى الشخص القوة والقدرة على التأثير في الناس، ويسجل على هذا المدخل عدة عيوب، منها أنه لا يوجد تلازم حتمي بين عضوية النخبة، وشغل المناصب السياسية الرسمية العليا؛ أي بين المنصب والقوة، كما أن هذا المدخل لا يعطى الفرصة الكافية للتعرف على الأشخاص من خارج النخبة، الذين يؤثرون على صانعي القرار من غير الرسميين، وخاصة المؤثرين في المجتمع، ممن لا يشغلون

[1] بلقيس احمد منصور أبو اصبع ، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن1978– 1990**، المرجع السابق ، ص 39-40.

[2] اوشيك محمد أحمد فيصل ، **النخبة السياسية في السودان** ، المرجع السابق، ص 65.

[3] البرغوثي سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2009)، ص 25.

مناصب هامة، كما أن هذا المدخل يميل إلى المغالاة في التأكيد على النفوذ الظاهري لأصحاب المنصب، والتقليل من شأن قدرة من هم خارج إطار المؤسسة الرسمية ونفوذهم.[1]

المطلب الثاني: نظريات النخبة السياسية

أولا: نظرية النخبة أو الصفوة La thèse Elites

نادى بنظرية "السلطة نخبة" المفكر الأمريكي "**رايت ميلز C. Wright Mills** في مؤلفه « **The power Elite** » الذي نشر سنة 1956 حيث يرفض التبسيط الماركسي للسلطة، والذي يجعلها بين يدي من يملكون وسائل الإنتاج، كما يرفض من ناحية أخرى التصور الليبرالي الذي يعتمد على وجود نظام سياسي مستقل عن النظام الإقتصادي.

ويرى "**ميلز**" أن السلطة تمسك بها مجموعة من الهيئات التي تلعب أدوارا استراتيجية في المجتمع؛ ويستطرد "**ميلز**" بأن السلطة في المجتمع الحديث مؤسسة، ومن بين المؤسسات المتعددة داخل المجتمع توجد ثلاث منها تحتل مراكز رئيسية: المؤسسة الإقتصادية، المؤسسة العسكرية، ومن هنا فإن الأشخاص الذين يشغلون قمة هذه المؤسسات يملكون سلطات استراتيجية في المجتمع.

وباختصار يرى "**ميلز**" أن القرارات الهامة « **Key decisions** » تتخذها نخبة تتكون من قادة هذه المؤسسات الكبرى الثلاث: القادة السياسيون في المقام الأول، ثم أقطاب الصناعة، ثم كبار العسكريين.[2]

وبالتالي فإن الحديث عن نظريات النخبة السياسية تقودنا إلي الحديث إلى ما يلي:

– **النظرية الأولى**: تبنى على السلطة وتبين أن كل المجتمعات تتناحر من أجل الوصول إلى السلطة؛ وهي في شبه صراع دائم من أجل ذلك، والفئة التي تتمكن من الحصول على تلك السلطة هي ما يصطلح عليها بالنخبة[3]، هذه النظرية تقسم المجتمع إلى فئتين فئة ضعيفة تكون خاضعة لفئة قليلة؛ هي التي تملك الحكم لتكون خاضعة إما بسبب القمع، أو التأثير الممارس عليها من طرف النخبة

[1] بلقيس احمد منصور أبو اصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن**، المرجع السابق ، ص 35.

[2] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر** ،(مصر : دار النهضة العربية،ط.1، 2008) ، ص 259 ، 260.

[3] قرنفل حسن ، **المجتمع المدني والنخبة السياسة إقصاء أم تكامل**، (بيروت: أفريقيا الشرق،2008)، ص 152.

الحاكمة، ما يميز هذه النظرية هو أن النخبة الحاكمة هنا تتمتع بصفات شتى، وتنتج علاقات سلطوية تبقى آثارها نابحة وحتى إن تغير الأشخاص.

– النظرية الثانية: وهي القائمة على أساس أخلاقي قيمي، هنا تركز هذه النظرية على ما تتمتع به هذه النخب من مزايا ذاتية تؤهلها لممارسة الحكم، هذه النظرية تكرس النظرية الفلسفية الكلاسيكية الأفلاطونية والأرسطية، وتؤكد هذه النظرية على أن وجود نخبة ما في المجتمع هي ضرورة حتمية تمليها ظروف المجتمع، بالإضافة إلى أن هذه النخبة بفضل ما تمتاز به من ميزات خاصة، تكون جديرة بالوظيفة التي تمارسها، ويمكن القول إن ما يميز هذه النخب كلها وحسب تصور "**كارل مانهايم** " هو قدرتها على خلق وتجسيد قيم جديدة تعبر عن المجتمع الجديد، وتعمل في نفس الوقت على توجيهه.[1]

– النظرية الثالثة: وهي النظرية الوظيفية أي كيف يمكن للفاعل الإجتماعي أن يتمكن من لعب دور داخل النخبة، وكيف يستطيع أن ينتمي إليها حتى وإن لم يكن منها، إن الرغبة في الإنتماء إلى نخبة سياسية معينة، يعني ضرورة الإنتماء إلى الحقل العام الذي توجد فيه النخبة، ومعنى ذلك: أنه حتى يمكن لشخص ما الإنتماء إلى نخبة فكرية مثلا، يجب أن يكون ينتمي إلى مجال الفكر والثقافة؛ وهذا ما ينطبق على النخبة السياسية.

إذن فالمجتمع يحتوى على العديد من النخب، وما العمل السياسي إلا مجرد وظيفة عادية إلى جانب باقي الوظائف الممارسة داخل المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يلعب التطور الإقتصادي؛ والإجتماعي دورا مهما في إنتاج النخب، وكذلك تختلف ظروف إنتاج النخب من مجتمع لآخر؛ ومن بلد لآخر وتبقى البلدان النامية مجالا خصبا لدراسة القوى الإجتماعية المساهمة في خلق نخب جديدة[2].

إن معظم بلدان العالم الثالث قد عانت من الإستعمار الذي أنهكها، وبخروجه ترك وراءه مصاعب إقتصادية وبنى تحتية هشة، وفي حالات كهذه تشتد أهمية النخبات، والقادة القادرين تشتد أهمية النخبات

[1] قرنفل حسن ، **المجتمع المدني والنخبة السياسة إقصاء أم تكامل**، المرجع السابق، ص 147، 148.

[2] المرجع نفسه، ص 150.

والقادة القادرين على تجاوز كل الصعاب وخلق أعمال فعالة، وقد ورد في كتاب النخبة والمجتمع ل"بتومور"، وجود خمسة نماذج مثالية للنخبات دورها هو قيادة عملية التصنيع، وهي نخبة العائلة الحاكمة ثم الطبقة الوسطى، والمفكرون الثوريون ، الإداريون الإستعماريون، وأخيرا القادة الوطنيون، وبرجوعنا إلى النخبة السياسية فنجدها في البلدان[1] غير النامية، هي التي تؤثر بشكل كبير في تقرير خط تطور هذه البلدان وتكون غالبا من فئة القادة السياسيين والمفكرين الثوريين، وتبقى ميزة هذه النخب أنها منفصلة انفصالا واسعا عن سائر الناس لأسباب منها ثقافتها الغربية، ومنها نشوئها في طبقات عليا منغلقة، أو في عائلات صاحبة ممتلكات أو أعمال أو عائلات زعامة قبلية ومنها كذلك أنماط حياة هذه النخبات بشكل عام [2].

المطلب الثالث: النخبة السياسية ما بين الفكر الماركسي والليبرالي

واقع النخبة الحاكمة في عالم الشمال والجنوب

يقول "**كارل ماركس**" في رسالة "لارتولد روج "في سبتمبر 1843 "إن الدولة السياسية هي رمز؛ وتلخيص للصراعات العملية للإنسان ومن ثم فإن الدولة السياسية تعبر في تركيبها السياسي الخاص عن كل الصراعات الإجتماعية والحاجات والحقائق، ولهذا فبالتأكيد ليس أدنى من مستوى المبادئ؛ فعلى سبيل المثال الفرق بين الإقطاعية وبين النظام التمثيلي الخاضع لانتقادنا، يعبر فقط بطريقة سياسية عن الفارق بين حكومة بواسطة الشعب، وبين حكم الملكية الخاصة.

وهكذا تجاوز "**ماركس**" كل الإدعاءات التي اتهمته بتجاهل خصوصية البعد السياسي للمجتمع؛ ويزيد من أهمية تجاوزه هذا، أن البعد السياسي يظل البعد السياسي للمجتمع، ويظل في علاقة إرتباط واضحة مع المستوى الإقتصادي والإجتماعي.

---

[1] توم بوتومور، ترجمة وميض نظمي، **علم الاجتماع السياسي**، المرجع السابق ، ص 95.

[2] جمال أحمد ، **النخب والنخب المضادة في الوطن العربي** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 11، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.)، ص 38.

مفهوم "**ماركس**" للدولة يؤكد على علاقتها – من خلال الطبقة الحاكمة – بالتوجيه العام لعملية العمل ولاسيما في مجال إنتاجية العمل حيث تقوم الدولة بدور مزدوج مماثل لدور الرأسمالي، ودور تنظيم عملية العمل والإشراف عليها.

أما فيما يتعلق بدور الجهاز التنفيذي الإداري والبيروقراط، فهو في هذا الإطار جزء لا يتجزأ من بنية الدولة، فالدولة وتنظيم المجتمع من جهة نظر سياسية وإجتماعية، ليسا شيئين منفصلين فالدولة هي تنظيم المجتمع، والدولة لا تستطيع أن تتجاوز التناقض بين الأهداف، والنوايا الحسنة للإدارة؛ وبين مشاكل التعامل مع الموارد بدون تجاوز ذاتها، ولهذا فهي مبنية على هذا التناقض.[1]

والواقع أن الدولة القديمة لم تكن تعرف هذا الفصل بين ما هو سياسي وغير سياسي، لأن الإطار السياسي فيها كان يحيط بكل شيء، وبالتالي فهو الدولة بكاملها، والمدار السياسي لم يكن يتميز في هذه الدولة عن مداراتها الأخرى، فلا وجود بعد لدستور متميز عن الدولة الواقعية والمادية، أي عن الشعب في وجود الحقيقي الذي هو المجتمع المدني.

فالدولة السياسية لم تكن قد ظهرت بعد باعتبارها الشكل للدولة المادية، فكان السياسي يعبر عن هوية الدولة بأكملها دون أن يكون لبقية القطاعات فيها أي وجود فاعل مستقل، وهذا يعنى أن الدولة القديمة كانت تقوم على التوحد أو الإنصهار بين الدولة السياسية، والمجتمع المدني الذين ما كانا قد توصلا بعد إلى نوع من الإنفصال الذي يميز الدولة الحديثة، التي هي في الواقع تأليف بين الدولة السياسية، والدولة غير السياسية، حيث تعتبر الأولى العنصر الشكلي للدولة، والثانية هي له بمثابة العنصر المادي أو المحتوى.[2]

فوجود الدولة كجهاز منفصل متخصص في تطبيق القانون إلى جانب عدد آخر من الأنشطة الفرعية مثل جمع الضرائب، يشير إلى وجود مجموعات من الأشخاص الذين قد لا ينتمون إلى الطبقة الرأسمالية،

---

[1] Saul K. Padover (Editor), The Eosential Mary, **Thenon Economic Writings** Ibid , P 377.

[2] موريس باربي، تر:حليم اليازجي، **تكون الدولة الحديثة في نظر ماركس** ، مجلة الطريق ، العدد 4 ، (بيروت: درا الفرابي، 1994)، ص 94 ؛ 95.

والذي يرتبط وجودهم بوجود الدولة، وهكذا تظهر البيروقراطية كشريحة منفصلة قد تكون لها مصالحها المتميزة .[1]

وتعتبر رأسمالية الدولة تحول نوعي في مسار الرأسمالية حيث تجمع الدولة الحديثة لأول مرة، وعلى نحو دائم بين الإقتصادي والسياسي بين إدارة الإقتصاد وإدارة البشر،[2] وعلى وجه التحديد فإن الفئة التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة التي امتلكت السلطة، تحولت إلى الفئة المهيمنة من البرجوازية الكولونيالية، مما يؤدي إلى أزمة هيمنة طبقية، هي نتاج لتطور التناقض بين تلك الفئة من قطاع عام أو قطاع دولة، وبين الفئات الأخرى من البرجوازية، لاسيما الفئة الريفية منها من جهة، والفئة المدنية التي تسيطر على القطاع الخاص من جهة أخرى، والتعايش قائم في إطار بنية علاقات الإنتاج بين قطاع الدولة والقطاع الخاص، أي بين مختلف فئات الطبقة المسيطرة، وهو قائم على أساس من هيمنة الفئة المرتبطة بقطاع الدولة، وهي الفئة التي تمتلك بالفعل سلطة الدولة[3] وهذا الحال في معظم الدول التي تمارس فيها البيروقراطية المسيطرة على جهاز الدولة كطبقة مع البرجوازية، حيث يصعب التفرقة بينهما.

المطلب الرابع: حركية وآلية إنتاج النخبة السياسة

إن المجتمعات ذات الحيوية العالية قد تتعدد فيها آليات إنتاج النخب، ويمكن الحصول على عدة تصنيفات لهذه الطرق وبنظرة إجمالية على التاريخ، يمكن أن نميز ما يلي :

-العبقريات التأملية (الفلاسفة اليونانيون).

-الوحي: (الديانات السماوية، النخب الدينية بجميع تفرعاتها، وإنشطاراتها عبر العصور).

-الكاريزما: (كل الزعامات التي تستقطب الحب والتقدير).

-العصبية : (النخب الحاكمة المتوارثة والمتصارعة في مختلف الثقافات، والحضارات كالأسر الحاكمة الصينية ، اليابانية، والعربية).

---

[1] W. Wesolowski , **Classes**, **Strata and Power**, (P , London : Routledge and Kegan Paul , 1979) 31.

[2] محمود أمين العالم ، **الماركسية البيرويستروبكا ومستقبل الاشتراكية**،(القاهرة : دار قضايا فكرية ، 1990)، ص 97.

[3] مهدى عامل ، **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**، (بيروت : دار الفارابي، 1990)، ص 322 – 323.

-المؤسسات أو المنظومات التربوية والتعليمية.[1]

وكل هذه الآليات، وغيرها يمكن من الناحية القيمية أن تنتج نخبا في الاتجاه الإيجابي، كما يمكن أن تكون في الاتجاه السلبي. ف "**باريتو**" مثلا، بعد تأكيده للجوهر التراتبي لكل المجتمعات، يؤكد أن التراتبية هذه تعنى شكلا فارغا يمكن أن يدخل فيها كل شيء، وأي شيء، ومؤدي هذه التراتبية رهين بالمميزات، أو الخصائص التي نبحث عنها داخله، فإذا أخذنا بعين الإعتبار هذه المجموعة من الخصائص التي تساعد على ازدهار وهيمنة طبقة ما في المجتمع، سنكون أمام ما يمكن أن نسميه بكل بساطة "النخبة".

وأخطر ما ينجر عن هذا التصور وهذا المفهوم الذي يوحي ظاهريا بحيادية الشكل، وعدم الإهتمام بقيمية المحتوى، هو ظاهرة الهيمنة والإقصاء المتبادل بين النخب، فداخل أية جماعة تكون التبادلات غير متساوية بين النخبة والقاعدة، وهذا بديهي باعتبار القاعدة التالية، أن الثروات الرمزية مركزة في يد النخبة، فالنخبة إذن هي التي تنظم تلقين القيم الضرورية في حياة المجموعة بأداءات من نوع خاص، وفي هذا الخصوص قد لا نجد فروقا مهمة حول مفهوم النخبة في الفكرين العربي والغربي، من حيث دلالته على فئة أو طبقة تتعدد بتعدد المجالات التي ترتبط بها ،و الأنشطة التي تزاولها، لكن يوجد الإختلاف في مناهج وطرق مزاولة هذه النخب لأعمالها وفي انتماءاتها، وولاءاتها ومنطلقاتها.[2]

و هذه المبادئ التصورية أو حتى بعض مناهج العمل المتفرعة عنها، والتي تحاول بعض النخب العربية استعارتها وتوظيفها تصطدم في الغالب بالقناعات المحلية، فترفض وتقاوم ، وهذا ما يساهم في عزل النخبة نفسها، وهو الأمر نفسه الذي يدعونا للتفرع إلى صنف آخر من آليات إنتاج النخب هو:

أولا: الإنتاج الذاتي أو الداخلي

وهو أن تنشأ النخب في إطار ذاتية مجتمعاتها، في ظل المنظومة القيمية السائدة، مهما يكن موقفها النقدي منها.[3]

---

[1] مولود سعاد، **النخب السياسية** ، مجلة الباحث الاجتماعية، العدد 10 ،(الجزائر : جامعة باتنة ، 10 سبتمبر 2010)، ص 103.

[2] مولود سعاد، **النخب السياسية** ، المرجع السابق، ص 104

[3] المرجع نفسه، ص 105.

هذا الصنف ما يمكن أن ينتجه، من نخب، فإن نسب نجاحها تكون مرتفعة بسبب عنصر الإشتراك في المرجعيات الذي يضمن سهولة عالية في الإتصال والتواصل، ودرجة عالية في الفعالية، ونسبة مرتفعة في التأثر، استجابة لمقتضيات الواقع.

ثانيا: الإنتاج الخارجي أو المزروع

هو ذلك الصنف من النخب الذي ينشأ من تلقاء نفسه في مجتمع ما، استنادا إلى منظومة قيمية أو فكرية خارجية، وهو صنفان أيضا: فإما أن يكون ذاتيا عن طريق التقليد، أو خارجيا عبر وسيلة من وسائل الفرض.

فهذا الصنف من النخب سيعاني من صعوبة في الإتصال والتواصل، ويعاني من شعور بعدم الإنتماء مما يفقده القدرة على المشاركة إحساسا بالمقتضى مما يدفعه في النهاية إلى عقدة الشعور بالتفوق؛ واحتقار الآخر وهذه جميعها تفقده القدرة على التأثر والتأثير.

ثالثا: العلاقة بين النخب

لعل من أبرز النخب في المجتمعات الحديثة هي: النخبة السياسية، والنخبة المفكرة، والنخبة الإقتصادية؛ هذه النخب الثلاثة تحكمها علاقة ضرورية، هذه العلاقة إما أن تكون سوية موجبة، وإما أن تكون عكس ذلك فهي:

-علاقة التعارف والتقارب والتكامل.

-علاقة تجاهل

-علاقة تناقص.

-علاقة صراع.

والملاحظ في الدول المتخلفة عموما أن العلاقة بين النخب تسودها بعض الشوائب، حيث أن محورة هذه النخب، تكون حول السياسي، عبر إغراءات المصلحة والإمتياز، يجعل منها نخبا جد ظرفية، فاقدة

للتلاحم الداخلي وللمصداقية القاعدة، وممارستها لا تهدف إلا إلى ما يحقق لها التحول في أسرع وقت إلى السياسي.[1]

في حين أن الأمر يتطلب استقرار النخب في مواقعها، وخدمة الأهداف السياسية المنسقة، من نفس المواقع، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي إعادة النظر في توزيع الإمتيازات بشكل يحقق الإستقرار، ولا يؤدي إلى زعزعة النخب وهشاشتها.

كما أن إنغلاق النخب على نفسها لا يفسح المجال للتفاعل بينها لإيجاد النفاذية والمتبادلة، والتنسيق المثمر، وهذا ما يتطلب كسر حاجز التباعد والتنافر بين النخب، لكسب الثقة والخروج من دائرة؛ التنافر المتبادل إلى دائرة التعاون المتعامد.[2]

وكخلاصة للفصل تتميز النخبة السياسية بقدرتها على ممارسة النفوذ والتأثير السياسي، بالنظر لما تتضمنه الشخصيات التي تندرج في مواصفاتها من مواهب وقدرات ومؤهلات مادية ومعنوية، تجعلها حسب بعض النظريات السوسيولوجية مسؤولة عن تحديد مسارات المجتمع وخياراته الكبرى، وقيادة عمليات التغيير داخله، بما في ذلك تحقيق الإنتقال إلى الديمقراطية.

وعليه فإن مدلول النخبة السياسية لا ينطبق فقط على من يشغلون المناصب السياسية الرسمية ومواقع السلطة، بل يتعداهم إلى كل من يملكون المؤهلات، وأيضا الإستعداد النفسي للقيام بأدوار مؤثرة على الخيارات والقرارات السياسية، واتجاهات الرأي العام بشأنها، وبذلك يمكن توقع وجود النخبة السياسية داخل النظام السياسي، وضمن مختلف القطاعات والمجالات، السياسية، الإقتصادية؛ الثقافية، الدينية والعسكرية، وفي إطار التنظيمات الحزبية ، الجمعوية ، النقابية، وجماعات المصالح.

وفي الأخير للنخبة السياسية دور فعال في إحداث الديمقراطية، وذلك من خلال تميزها بأنها تعمل على مستوى كلي لإحداث تغيير شامل انطلاقا من تغيير النظام السياسي، وطريقة إدارة المجتمع على كل الأصعدة، وهذا يعتمد على مدى توافقها على مشروع سياسي للتغيير الديمقراطي.

[1] مولود سعاد، **النخب السياسية** ، المرجع السابق، ص106.

[2] المرجع نفسه ، ص 107.

الفصل الثالث

طبيعة التحولات السياسية التي عرفها المغرب العرب

إن التطلع إلى الديمقراطية في الإقليم المغاربي، ككل أضحى من القضايا المشتركة بين شعوب وقادة المنطقة، حتى وإن كانت التعبيرات عن هذا التطلع متفاوتة، إلا أنها تعبيرات توحي بضرورة إحداث إصلاحات سياسية، ودستورية، واقتصادية في الدول المغرب العربي، في نطاق النظام الديمقراطي، فبعدما تعطل مشروع الديمقراطية في العديد منها في الحقب التاريخية السابقة، بدعوى وتبرير أن الديمقراطية لازالت مشروعا من مشاريع تلك الدول، وأن هذه الدول المغاربية تعيش أولويات أخرى؛ تارة ضرورة استكمال الإستقلال،و تارة أخرى أولوية التنمية الإقتصادية، وتحقيق العدالة الإجتماعية؛ وعليه فبعض حجج التعطيل والتسويف للمشروع الديمقراطي لمنطقة المغرب العربي، لم تجد نفعا على الصعيد الإقليمي والوطني على حد سواء، وأصبحت الديمقراطية ضرورة سياسية ومجتمعية وحضارية. فمع نهاية عقد الثمانينات أخذت إرهاصات الديمقراطية تطفوا على الساحة السياسية المغاربية؛ حيث أصبح الحديث عن التغيير، الإصلاح، التفتح، وهي مصطلحات غزت القاموس السياسي المغاربي لم يعهد بها الرأي العام من قبل، ثم تطورت النظرة المغاربية للديمقراطية، وأصبحت خطابا شائعا بين القادة ولغة العصر لدى منظمات المجتمع المدني، ومن ثم أخذوا في البحث عن آليات تطبيق وتفعيل الديمقراطية في الواقع المغاربي،[1] وفي هذا الفصل سوف ينصب اهتمامنا على تشخيص الواقع المغاربي؛ وأبرز التحولات التي الداخلية والخارجية التي شهدها، من خلال المبحث الأول، كما سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى طبيعة التحولات التي عرفها المغرب العربي وذلك من خلال الربيع العربي.

[1] عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: رسم السياسيات العامة، كلية العلوم السياسة والإعلام، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة،2008)، ص 09.

المبحث الأول: طبيعة التحولات الداخلية التي عرفها المغرب العربي أثناء الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي .

لقد أفضت التحولات السياسية العميقة التي عرفها الإتحاد السوفياتي1991-1985، ليس فقط إلى تحرر أوربا الشرقية، ووضع معالم نظام عالمي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (الأحادية القطبية) ليحل محل الثنائية القطبية، القائم على التوازن بين قوتين عظميين.

تكمن خطورة هذه التطورات في انعكاساتها على العديد من بلدان العالم الثالث، بما في ذلك عدد من الدول العربية، التي اختارت في زمن الحرب الباردة، المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي؛ وظلت مساندة له في صراعه التاريخي مع المعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

علاوة على ذلك، فإن زوال بريق الأيديولوجية الماركسية-اللنينية، التي شكلت في نظر عدد لا يستهان من النخب السياسية والثقافية في العالم الثالث لمدة عقود من الزمن، بديلا عن الرأسمالية، سيكون له بدون شك أثره على مواقع فكرية كثيرة، مما يتطلب مراجعة شاملة لمنظومة كاملة من المفاهيم والأفكار، وهذا ما تجلت معالمه الأولى في ما يسمى بالعولمة باعتبارها أيديولوجية وقيم رأسمالية غربية؛ يجب أن تسود عالم ما بعد الحرب الباردة، والنظر إلى الحركات الوطنية التحررية، التي لا زالت تناضل من أجل استقلال شعوبها، على أنها مجرد امتداد للإتحاد السوفياتي المنهار، أو على أنها منظمات إرهابية متطرفة، أو بؤر للتوتر وعدم الإستقرار ،تمثل تهديدا للنظام العالمي الأمريكي الوليد[2].

المطلب الأول: التعريف بالمغرب العربي

توصف منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا، لكونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوربية، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى، عند الإنتداب الفرنسي للمغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الإنتداب على تونس سنة 1881، وإحتلال الجزائر سنة 1830، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا تحت السيطرة الفرنسية

[1] صدقي الدجاني، **إنهيار الإتحاد السوفياتي وتأثيراته على الوطن العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام،1992)، ص309.

[2] المرجع نفسه، ص309.

تشكل إقليما جغرافيا سياسيا وثقافيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق كما أن هذه التسمية يفضلها الأوربيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول، وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وإمتدادها الثقافي العروبي الإسلامي.[1]

يعد المغرب مصطلحا عربيا يترجم على أنه "الغرب" أو"بلاد الغروب"، تاريخيا أطلق أول الأمر على تلك الأقاليم الواقعة إلى غرب وادي النيل حتى الساحل الأطلسي لشمال إفريقيا، وفي سياق نظام الدولة الحديث يغطي هذا التعريف الشامل خمس دول: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا (التي لا تطل على البحر الأبيض المتوسط)، وقد استخدمت الأبحاث الفرانكفونية مصطلح "المغرب" بشكل حصري بوصفه ينطبق على الأقاليم الفرنسية السابقة الثلاثة للمغرب والجزائر وتونس، وهذه الإختلافات في التعاريف تبين على نحو جيد مدى التمييز بين مفهومي الإقليم والإقليمية.

إن جميع بلدان المغرب الخمسة منهمكة في عملية بناء المؤسسات، ففي ربيع 1958 دعت الدول الفرانكفونية الثلاث إلى مغرب موحد، وتواصلت محاولات مترددة نوعا ما، لإيجاد إطار للتعاون منذ ذلك الوقت، وفي نوفمبر 1989 شكلت الدول الخمس اتحاد دول المغرب العربي[2] -**UMA** . **Union du Maghreb Arabe**

---

[1] أحميدة أمحمد السنوسي، **الإتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**، (طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 1999)؛ ص 24،23.

[2] أعلن عن قيام **اتحاد المغرب العربي** في 1989/02/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية:

يهدف الإتحاد المغاربي إلي فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

كذلك من مبادئ اتحاد المغرب العربي أنه يهدف إلى:

1. تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض، تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
2. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
3. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
4. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

تحتل منطقة المغرب العربي موقعا جغرافيا وإستراتيجيا هاما، وهي نقطة إلتقاء القارات الثلاث: أوربا، إفريقيا وآسيا، ونقطة تواصل بين المحيط الأطلسي والهندي ومهد الحضارات الثلاث، ويقدر سكان المنطقة بأكثر من 100 مليون نسمة، يتوزعون على رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستة ملايين من الكيلومترات المربعة،[1] وسواحلها لا تبعد الكثير عن أوربا حوالي 16 كلم بين جبل طارق والسواحل الأوربية، وتحتوى المنطقة على موارد وثروات باطنية هامة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، إذ تضم ثلثي الإحتياطات العالمية من النفط، والمتواجد بالجزائر وليبيا، والفوسفات في المغرب الأقصى؛ وتختزن الجزائر حوالي 3.7 تريليون م^3 من احتياطي الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا في هذا المجال وهو ما يوازي نحو 6 % من مجموع احتياطي الأوبك.

لقد عززت إطلالة دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط من مكانتها، وللبحر المتوسط أهمية كبرى بالنسبة لأوروبا بضمه مضايق مائية هامة كمضيق جبل طارق، وقناة السويس، والمضايق التركية؛ ولذا يعتبر البحر المتوسط شريان الحياة الإقتصادية للضفة الشمالية والجنوبية للحوض.

قد جعلت هذه الأهمية منطقة المغرب العربي محط أطماع الدول الأوربية التي راحت إلى محاولة السيطرة على هذه الرقعة منذ عهود خلت، عندما كانت بريطانيا تحاول بسط هيمنتها على المتوسط من خلال سيطرتها على جبل طارق، قبرص، ومالطا، حتى أمريكا ومنذ عام 1783 تولدت لديها الرغبة في السيطرة على المتوسط، وذلك من خلال التوقيع على عدة معاهدات تجارية مع الدول المغاربية.[2]

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

[1] مصطفي الفيلالي، **المغرب العربي الكبير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1989) ، ص 21.

[2] ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، الملتقى الدولي : الأمن في المتوسط، (الجزائر: جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008) ، ص 117.

تعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا، فإلى جانب البعد الإقتصادي والسياسي، وبعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة، هناك أيضا البعد أو العامل الجغرافي، بوضعه في سياق الإرث التاريخي المرتبط بالتاريخ الإستعماري الذي حكم علاقة فرنسا بدول المغرب العربي (الجزائر-تونس – المغرب الأقصى) طيلة أكثر من قرن.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية التي عرفها المغرب العربي أثناء الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي

أولا: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية

إن اقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر، حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات والمحروقات، بالنسبة للجزائر وليبيا، والمعادن "الفوسفات" أساسا، والنسيج والمنتجات الصناعية بالنسبة للمغرب، كما أنها اقتصاديات تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا، التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا وهذا ما يجعلها تحت الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.[1]

لا تتجاوز حجم التجارة البينية المغاربية 5% من وارداتها من التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي؛ فعلى سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر5% من وارداتها عن المشتقات النفطية، في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية 2.5 مليون دولار بنفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها كالحمضيات من المغرب، في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي،[2] وهذا ما ينعكس بالضرورة على التنمية الداخلية البينية.

وبالإضافة الى ما سبق الذكر نجد السياسة الإنفرادية للولايات المتحدة الأمريكية للعالم العربي والإسلامي (العراق وأفغانستان...)، والتي تنتج حالة الإحباط عند بعض الشرائح في المجتمع بشكل يغذي التطرف؛

[1] عبد النور بن عنتر، **الإتحاد المغاربي ... بين الإفتراض والواقع**، من الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm

[2] محمد عاشور أحمد، علي سالم، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2005)، ص 267 .

وينتج معه احتمالات الإرهاب ،كما ظهر في تفكيك الشبكات الجهادية (التجنيد) المغاربة والتونسيون للذهاب إلى العراق.[1]

ضف إلى ذلك انتشار الفقر والبؤس، حيث إن ازدياد الفروقات الشاسعة ما بين الأمم الفقيرة وتلك الغنية، هو بمثابة قنبلة شديدة الإنفجار إجتماعيا، سياسيا، واقتصاديا انطلاق من أن الفقر سيؤدي إلى إضعاف المجتمعات عن طريق المواجهات والإضطرابات والفوضى المدنية.[2]

كما أن انتشار وباء AIDS في إفريقيا احتمال انتشارها في الشمال، بفعل الهجرة السرية وبناء شبكات الدعارة والتجارة الجنسية.

ثانيا: الأوضاع السياسية والأمنية لمنطقة المغرب العربي

أولا) الأوضاع السياسية:

إن سقوط الإتحاد السوفياتي، والذي مثل في مضمونه سقوطا للأيديولوجية الاشتراكية، مقابل صعود الإيديولوجية الليبرالية الغربية، هذا إضافة للضغوط والمشاكل الداخلية خصوصا الاقتصادية منها والتي عانت منها دول المنطقة في هذه الفترة، كل هذه الظروف فرضت عليها ضرورة الإنضمام لما سماه "**صامويل هنتنغتون**" بالموجة الثالثة للديمقراطية، الشروع في إجراء تعديلات دستورية وقانونية في أداء مؤسساتها السياسية.

نجد الجزائر، جاءت بمشروع الإصلاح السياسي الذي انطلق بالإستفتاء على دستور 1989 رافق ذلك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها النظام السياسي، منذ بداية الثمانينات مع بداية التوجه نحو إعادة هيكلة بعض المؤسسات الإقتصادية التابعة للقطاع العمومي، ولعل أهم ما ميز النظام السياسي في هذه المرحلة هو تراجع لشرعيته، خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية التي مست الجزائر سنة 1986 فضلا عن الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة المنطوية تحت جبهة حرب التحرير، ولقد جرت أول انتخابات تعددية في الجزائر بعد التعديل الدستوري سنة 1989، وهي

[1] المرجع نفسه، 268.

[2] علي أحمد الطراح، غسان منير، حمزة سنو، **الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والامن الإنساني**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ماي 2003، ص 11 ، 24.

الإنتخابات المحلية في 12 جوان 1990، التي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن، إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35.2% من المسجلين في الإنتخابات، وبنسبة 54.2% من المصوتين.[1]

الأمر الذي أدى إلى قيام حرب أهلية شاملة[2]، وقف وراءها بعض الجماعات التي تحسب على الجبهة الإسلامية للإنقاذ نتيجة رفضها لتدخل الجيش في إنهاء المسار الإنتخابي الذي حسم لصالحها.

هذا من الناحية الأمنية، أم الناحية الدستورية فقد عاشت الجزائر مرحلة فراغ شبه تام إلى غاية إجراء أول انتخابات بعد أزمة 1991، وهي الإنتخابات الرئاسية التي جرت أسفرت عن فوز **"يامين زروال"**، وما ميز هذه الفترة أيضا هو استمرار أعمال العنف[3].

أما فيما يخص تونس فبحسب كثير من الباحثين فإن النظام التونسي تميز بنوع من الإستقرار السياسي، حيث تميز النظام السياسي في العهد البورقيبي (1957) بنوع من الجمود، حيث أن الإنتخابات كانت تجرى في كل مرة، والتي أفرزت المؤسسات التمثيلية كانت تعكس هيمنة الحزب الواحد – الحزب الاشتراكي الدستوري – على الرغم من عدم معارضة الدستور قيام أحزاب سياسية أخرى، إلا أن حالة الإستقرار لم تدم في حياة النظام السياسي التونسي، حيث حدث التغيير السياسي في تونس 07 نوفمبر 1987، باستحواذ الرئيس "زين العابدين بن علي" على السلطة، من خلال تنحيته للرئيس السابق **"الحبيب بورقيبة"**، بناء على تقرير طبي يثبت عجز بورقيبة في أداء مهامه الدستورية، مستندا في

---

[1] العياشي عنصر، **التجربة الديمقراطية في الجزائر**، من الموقع الإلكتروني: Alayachi-hu.tripod.com/Alayachi 2.doc

[2] **حرب أهلية شاملة وتعرف بالعشرية السوداء في الجزائر**: هي صراع مسلح قام بين النظام الجزائري وفصائل متعددة تتبنى أفكار موالية لـ الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلام السياسي، بدأ الصراع في يناير عام 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991 في الجزائر والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا مؤكدا مما حدا بالجيش الجزائري التدخل لالغاء الانتخابات البرلمانية في البلاد مخافة من فوز الإسلاميين فيها، هي حرب عصابات حيث في بداية 1990 بدأت تعد لها الحركة الإسلامية تحسبا لأي إنقلاب عسكري والذي تم فعلا بتوقيف المسار الديمقراطي في الجزائر تميزت العشرية بإغتيالات، إعتقالات ،إختطافات ، يكن هناك مواجهات مباشرة بأسلحة ثقيلة أو بين جيشين كانت بين جيش منظم وجماعات مسلحة سلاح خفيف أساسه الكلاشنكوف لم تمتلك المكان وكانت الجماعات المعارضة تتنقل في الغابات والجبال والصحاري.

[3] مصطفي محسن، **إشكالية الإنتقال الديمقراطي في تونس، المغرب، الجزائر: دراسة مقارنة**، متحصل عليه من الموقع: http://www.ids.gov.s//ids-pdf/issue013

ذلك إلى الدستور التونسي الذي يعطي الحق للوزير الأول، أن يحل محل رئيس الجمهورية في حالة وفاة؛ أو العجز أو أي عائق آخر.[1]

كما تم تعديل الدستور سنة 1988 حيث أكد على النظام الجمهوري، بحصر مدة الرئاسة في ولايتين إثنتين، وأقر التعددية الحزبية دون قيد أو شرط.[2]

وفي المغرب كانت هناك مراجعتين دستوريتين خلال التسعينات سنتي 1992، وسنة 1996،و أهم ما ميزها محاولة المؤسسة الملكية الإنفتاح على المعارضة ومنحها إمكانية المشاركة في الحكومة والتي تعززت في دستور 1996 بتشكيل حكومة التناوب.[3]

أما بالنسبة لموريتانيا التي تعرف مجتمعا قبائليا وعشائريا يتشكل من فصائل وعرقيات متشتتة، فإن العملية السياسية تبقى معقدة، حيث شهدت موريتانيا تطورات سياسية متلاحقة من المرحلة الإنتقالية نحو الإستقلال سنة 1959، ثم مرحلة "**المختار ولد دادة**"، الذي جمع بين يديه كل السلطات بناء على دستور 1961، إلى مرحلة الإنقلابات العسكرية التي أطاحت به سنة 1978، حيث استولى الضباط العسكريون بالسلطة، إلا أن فترتهم لم تعرف إستقرارا كبيرا، حتى مجيئ "**معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع**" إلى السلطة سنة 1992، الذي عمل إصدار دستور جديد، وتنظيم انتخابات رئاسية ، تشريعية، بلدية في ظل التعددية الحزبية، كما أجريت انتخابات رئاسية خلال سنوات 1997 و2003 على التوالي.[4]

ثانيا) الأوضاع الأمنية:

-قضية الصحراء الغربية

---

[1] أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، من الموقع الالإلكتروني: httpM//almostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfil.006820.pdf

[2] مصطفي محسن، **إشكالية الإنتقال الديمقراطي في تونس، المغرب، الجزائر: دراسة مقارنة**، من الموقع الإلكتروني: www.ids.gov.s//ids-pdf/isse013

[3] أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، المرجع السابق، متحصل عليه من الموقع: http://al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf

[4] أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، متحصل عليه من الموقع: http://al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf

لم يعرف المغرب العربي الحديث مشكلة أكثر تعقيدا أو خطورة من مشكلة الصحراء الغربية، ولم تدخل الحكومات ما بعد الإستقلال في استنزاف متبادل منذ حروب التحرير حتى اليوم مثلما وقع مع هذه المشكلة، التي لم تعرف نهاية بعد وليس بالأفق ما يبشر بحلها، وهذا ما يجعل قضية الصحراء العائق الأول في العلاقات البينية المغاربية.[1]

لقد كان لتخلي اسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والإستقلال، وظهور جبهة البوليساريو،[2] كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر، قد جعل من إقليم الصحراء المغربية، محورا مهما من محاور عدم الإستقرار في العلاقات المغربية عامة، والعلاقات المغربية-الجزائرية خاصة، وأن إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشاكله مع الآخر، وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا؛ جبهة البوليساريو.[3]

ويعتبر هذا العائق الوحيد الذي تجلى لحدود بدايات سنة 2001، خاصة مع تدويله نظرا للصراعات المسلحة التي أقحمت فيها أنظمة المنطقة، ونخص بالذكر المغرب والجزائر، بالإضافة لجبهة البوليساريو الإنفصالية، خاصة إذا علمنا الثروات الطبيعية والمعادن الهامة التي تزخر بها منطقة الصحراء المغربية.

ثالثا: المجتمع المدني في دول المغرب العربي

من الممكن أن نجد تعاريف للمجتمع المدني، أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية:

---

[1] ديدي ولد السالك، **اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل**، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005، ص 52 ، 69.

[2] البوليساريو: **الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب** المعروفة باسم **البوليساريو** بالإسبانية Polisario هي حركة تسعى إلى استقلال الصحراء الغربية، وتأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.تأسست جبهة البوليساريو في 10مايو1973 ،في الفترة سبعينيات القرن الماضي تزايد الإعتراف بها دوليا. والجبهة هي الممثل الشرعي بالنسبة للأمم المتحدة منذ 1979'وهي عضو في الأممية الاشتراكية، كلمة «بوليساريو» هي اختصار لاسم الجبهة باللغة الإسبانية المكون من الحروف الأولى لاسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" والذي يظهر من خلال الاختصار الإسباني للاسم *Frente **Po**pular de **Li**beración de **Sa**guía el Hamra y **Rí**o de **O**ro*

[3] جاسم شعلان، **مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على المستقبل الأمن القومي العربي**، (العراق: بحث في الجغرافيا السياسية)، ص 24.

– العنصر الأول: بفكرة "الطوعية" أو بكلمة أخرى المشاركة الطوعية التي هي الأساس الفعل الإداري الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الإجتماعية المفروضة، أو المتوارثة تحت أي إعتبار.

–العنصر الثاني: هو أن المجتمع المدني منظم، وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، حيث يشير هذا الركن إلى فكرة "المؤسسة"، التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا؛ والتي تشمل الحياة السياسية ، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

– العنصر الثالث: يتعلق "بالغاية" و"الدور"، التي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لإستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات إجتماعية تعمل في سياق وروابط، تشير إلى علاقات التضامن والتماسك، أو الصراع والتنافس الإجتماعي.

– العنصر الرابع: ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني، باعتباره جزءا من منظومة المفاهيم الأوسع؛ تشمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية؛ والشرعية الدستورية.[1]

أولا): المجتمع المدني في الجزائر

بعد حصولها على الإستقلال من فرنسا في عام 1962 إبان حرب قاسية في سبيل التحرير؛ شهدت الجزائر في التسعينات نزاعا بين الدولة والمتمردين الإسلاميين، وتحد القوانين والتوجيهات المتعلقة بحالات الطوارئ من الحق الدستوري في التجمع، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر إلا أن عددا قليلا جدا يركز عمله على حقوق الإنسان أو التنمية، وتمنع منظمات المجتمع المدني في الجزائر من الإشتراك في النشاطات السياسية، إلا بعد موافقة الحزب الحاكم، ولكن على الرغم من هذه القيود، يوجد في الجزائر عدد كبير من الجمعيات الخيرية العاملة مع المزارعين والشباب والنساء والإتحادات التجارية.[2]

[1] عبد الغفار شكر، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**،(الجزائر: دار الفكر، 2003) ، ص 20.

[2] مرفت رشماوي، وتيم موريس، **نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة تطبيقية رقم 20**، (المؤسسة الدولية NGO: أنتراك)؛ ص18.

* في أبريل 2005، تم الحكم على المحامي "**محمد عبو**" وهو مدافع عن حقوق الإنسان بالسجن ثلاث سنوات ونصف لنشره مقالات على الإنترنت تنتقد السلطات التونسية وتستنكر التعذيب، وأقر الحكم بالاستئناف إلا أنه ظل في السجن حتى عفي عنه في حزيران/يونيو 2007، وفي تشرين ثاني/نوفمبر

ثانيا) المجتمع المدني في تونس:

يعود تاريخ القانون الذي يرعي عمل الجمعيات في تونس إلى عام 1888، وقد ارتفع عدد المنظمات بشكل ملحوظ في الثمانينات، وهي تغطي مجموعة واسعة من النشاطات الرياضية والعلمية والخدمات الإجتماعية، فضلا عن النشاطات النسائية والنشاطات الفنية والثقافية التي تعتبر الأكثر شيوعا، ويمنع القانون المنظمات غير الحكومية من ممارسة العمل السياسي، كما ينبغي أن تكون مسجلة في وزارة الداخلية، ويطلب من مؤسسي جمعية ما، تقديم ميثاق الجمعية وقوانينها الداخلية إلى وزارة من أجل الحصول على إيصال، وتتطلب لقاءات المنظمات غير الحكومية العامة موافقة مسبقة من الوزارة، وفي السنوات الأخيرة، تعرض ناشطون في مجال حقوق الإنسان والمدافعون عنها وعائلاتهم إلى التضييق؛ والتهديد والإعتقال المتكرر، وغالبا ما لا يسمح لهم بالسفر إلى خارج البلاد مما أدى إلى إقفال بعض الجمعيات ومراقبة مراسلاتها.[1]

ثالثا) المجتمع المدني في المغرب:

يعود تاريخ أول قانون يرعي شؤون الجمعيات في المغرب إلى عام 1914، وقد شهد البلد تحركا فاعلا مناضلا لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى جمعيات أخرى تعنى بشؤون المرأة وجمعيات ثقافية، ومجموعات الشباب التي تتمتع بنوع من الإستقلالية والحرية، وقد إزداد عدد المنظمات والجمعيات الخيرية بشكل ملحوظ، منذ أن أصبح محمد السادس ملكا في عام 1999، وكانت حركة حقوق المرأة فاعلة في قيادة حملة قانون وضع الأسرة، الذي أقر مؤخرا والذي يعتبر الأكثر تطورا في المنطقة.

وكانت حركة حقوق الإنسان أيضا فاعلة في تعزيز العدالة الإنتقالية وفي التعامل مع الخروقات الماضية؛ وكان نصف أعضاء لجنة المصالحة والإنصاف في البلاد التي كانت تعالج موضوع إنتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها البلاد ممثلين عن المنظمات غير الحكومية، واتبعت اللجنة تدابير معقدة ومتطورة

2005، اعتبرت مجموعة الأمم المتحدة العاملة على الاعتقالات العشوائية اعتقال عبو انتهاكا للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمادة 19 من الاتفاقية الدولية حول الحقوق السياسية والمدنية. وفي نيسان/أبريل 2006، قامت القوات الأمنية بالتضييق على المدافع عن حقوق الإنسان الأسد جوهري وبتهديده إثر تأسيسه "ضحايا التعذيب ضد الحصانة" «Torture Victims against Impunity» وهي منظمة تدعو إلى مثول ممارسي التعذيب أمام العدالة.

[1] مرفت رشماوي، وتيم موريس، **نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة تطبيقية رقم 20**، المرجع السابق، ص **28**.

جدا ترتكز من تجارب عدة بلدان في العالم، وأنهت اللجنة عملها في نهاية عام 2005 وأصدرت قرارا نهائيا شاملا وعادلا.[1]

رابعا) المجتمع المدني في ليبيا:

لا يوجد منظمات مستقلة فعليا في ليبيا، ويمكن للعمال أن ينضموا إلى اتحاد الغرف التجارية الوطني الذي أنشئ في عام 1972 وتديره اللجان الشعبية العامة، كما أنشأت الحكومة أيضا جمعية حقوق الإنسان العربية الليبية في عام 1998، ومؤسسة القذافي للتنمية التي تضم عدة أجهزة، ومازال اعتقال النقاد والمصلحين سائدا، وغالبا ما تقمع الجهود الهادفة إلى تأسيس جمعية.

أما فيما يخص موريتانيا نجد أنه يعاني من الفوضى في التراخيص التنظيمات القانونية التي تمنحها الدولة لفاعلين المجتمع المدني

رابعا: التعليم في دول المغرب العربي

تعرف مجتمعات بلدان المغرب العربي جيدا مدى تراجع مستوى التحصيل المعرفي لدى الطلاب إلى درجة أن شهادات مثل الأستاذية والماجستير، قد فقدتا قيمتهما الحقيقية، طبعا لا نستطيع أن نقيم مستوى التعليم العالي في تونس، المغرب، بنفس الدرجة التي عليها التعليم العالي في ليبيا، وفي موريتانيا؛ ولكن الثابت هو أن قضية الجودة مطروحة في الأقطار الخمسة.

وإذا ما قمنا برصد بعض نقاط المنظومات التعليمية المغاربية، سنجد أن الأجيال الجديدة المتخرجة من الجامعات تشكوا في أغلبيتها من ضعف في التحصيل اللغوي سواء اللغة العربية، أو الفرنسية.

[1] المرجع نفسه ، ص **29**.

*ظهرت في العقدين الأخيرين عدة مجموعات نسائية في المغرب تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة. ونظرت الدولة إلى هذه المجموعات نظرة متفهمة ومكملة لجهود الإصلاح الحديثة وفي عام 2001، أسس الملك محمد السادس لجنة ملكية مؤلفة من سلطات دينية وخبراء قانونيين لطرح توصيات لتعديل قانون وضع الأسرة(مدونة) كجزء من جهده لعكس صورة حديثة. وفي شباط/فبراير2004، قدم رئيسا مجلسي النواب والمستشارين الموافقة بالإجماع على قانون الأسرة الجديد إلي الملك محمد السادس. ويحل التشريع الجديد مكان قانون الأسرة الموجود في المدونة السابقة.

لقد تم تحقيق هذا الأمر من خلال تحالف يضم 200 جمعية تعني بشؤون المرأة في حملة لا سابق لها دامت من عام 1999 حتى عام 2004. وحمل التحالف مطالب لإصلاح قانون الأسرة وطالب بتأليف لجنة استشارية تضم نساء وليس رجال فقط ومفكرين إسلاميين.

وحتى مأزق البطالة الذي ينهش في المجتمعات المغاربية خصوصا ما يسمى ببطالة أصحاب الشهادات؛ وحتى مأزق البطالة الذي ينهش في المجتمعات المغاربية خصوصا ما يسمى ببطالة أصحاب الشهادات؛ يتصل بشكل مباشر بواقع المنظومة التعليمية التي تعيش حالة قطيعة مع سوق الشغل، ظهرت بشكل بارز وشديد الوضوح في العشرية الأخيرة التي تغيرت فيها حاجيات الأسواق المغاربية، فكانت النتيجة تنمية في مجال التعليم، ولكنها تنمية دون استراتيجية ودون أهداف وأشبه ما تكون بتنمية أوقات الفراغ.[1]

المطلب الثالث: العوامل الخارجية التي عرفها المغرب العربي

أولا: أثر الأحادية القطبية على دول المغرب العربي.

إن انهيار المعسكر الاشتراكي وتقهقر المد الشيوعي وظهور فكرة النظام الدولي الجديد هي عوامل أدت إلى إعادة النظر في شكل ومحتوى التعاون بين البلدان العربية عموما.

فإن انهيار الإيديولوجية الإشتراكية وسيادة النموذج الرأسمالي العربي من المفترض أن يقلص الخلافات المذهبية حول أساليب التنمية الاقتصادية، ويقوي من فرص الاندماج السياسي؛ الإقتصادي والثقافي، بفضل حرية إنتقال الأشخاص والممتلكات، وترقية المشاركة الديمقراطية للنخب ومثقفي هذه البلدان في اتخاذ القرار على المستوى القطري الإقليمي والدولي.

وبما أن الوضع متدهور في البلدان العربية عموما، والمنطقة المغاربية بصفة خاصة ، والتي كانت تتبع الإيديولوجية الإشتراكية، فإن انهياره انعكس سلبا عليها مما جعلها في تبعية وهيمنة مفروضة من طرف القطب العالمي الأمريكي ووكلائه[2]، فطوال أربعة عقود من الحرب الباردة كانت الإيديولوجيات هي الحاكمة لعلاقات موسكو، وسياساته تجاه الدول الأخرى، فقامت السياسة على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن فترة الحركات، وكذلك تأييد الأحزاب الشيوعية ومساندتها، فكان هذا عاملا في فشل الإتحاد السوفياتي في إقامته مع عدد من الدول، غير أن هذا النظام الذي استقرت أسسه تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث شهد عام 1985 بوصول

[1] آمال موسى، **المسألة التعليمية في بلدان المغرب العربي**، جريدة الشرق الأوسط 2001/09/21.

[2] اسماعيل قيرة، علي غربي وآخرون "**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**" ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2002)، ص 200.

"**ميخائيل غورباتشوف**" إلى قمة الهرم السياسي في الإتحاد السوفياتي، تحولا عميقا في الهياكل السياسية؛ الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية، وعلى نحو جعل الإستراتيجية السوفياتية تكتسب سمات لم تتميز بها من قبل، وهو ما نتج عنه انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفياتي، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الفاعل الأول في تحديد أنماط التفاعلات السلوكية بين وحدات النظام الدولي الجديد، وأصبحت الدولة الأولى من ناحية العسكرية الإستراتيجية، بينما غاب الإتحاد السوفياتي كقطب موازن وحلت محله روسيا الاتحادية.

و كان لإنهيار الاتحاد السوفياتي أثر على المنطقة العربية حيث شهدت هذه الأخيرة تنافس دولي حيث أصبحت محورا أساسيا في سياسات الدول الصناعية الكبرى، بهدف السيطرة على أسواقها وعلى مواردها التي تشكل مصدرا أساسيا للصناعات الغربية، وبالتالي الصراع السوفياتي الأمريكي على المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد شهدت المنطقة المغاربية مع نهاية الثمانينات من القرن 20 جهودا مكثفة من قبل القوى الكبرى للتغلغل في المنطقة من خلال ضمان استمرارية الصراعات بين البلدان العربية (الصراعات الحدودية)، ولتحليل انعكاسات التحولات الدولية على المنطقة يمكن اعتبار ضعف النظام السياسي لدول المغربية، عدم قدرته على مواجهة التغيرات الدولية التي يشهدها النظام العالمي، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي.[1]

ثانيا: العدوى والإنتشار

عرفت الأدبيات السياسة ما يسمى بظاهرة العدوى أو الانتشار التي تفترض أن التحول القيمي (الديمقراطي الإنساني) الناجح في دولة ما يشجع على التحول في دولة أو دول أخرى، إمّا لأنها جميعا تواجه مشكلات متشابهة وإما أن هذا التحول يمثّل حلاّ لهذه المشكلات.[2]

---

[1] علي حاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط .2، 2005)؛ ص 90 ، 91 .

[2] هايل ودعان الدعجة، **ظاهرة العدوى– المنطقة العربية نموذج**، 01/17/2011، **من الوقع الإلكتروني:** www.annonnews.net/pruit-aspx

فالتأثر بالعدوى أو ما يطلق عليه بتدحرج كرة الثلج، يحدث ذلك عندما يحفز استبدال نظام سلطوي بآخر ديمقراطي، أو نجاح ما معين على هذا الصعيد فعلا أو نشاطا متشابها في دول مجاورة، فالنجاح في مكان ما يشجع الديمقراطيين في أمكنة أخرى على دفع قضيتهم إلى الأمام، كما يمكن أن يحيط هذا الواقع الجديد بالحكام السلطويين، فتتراجع قوتهم أمام الضغط الحاصل، وبالتالي يكون التأثير غير المباشر القادم من البيئة الخارجة لا يتجه إلى الحكومات بل يتجه إلى الفئات الشعبية المتطلعة للحرية، والديمقراطية وتحسين مستوى معيشتها.

و نشير إلى أن الدليل الواضح على أثر ظاهرة العدوى وانتشارها بالمنطقة بشكل لافت وسريع، هو ما تلعبه وسائل الإعلام الحديثة، إذا كان لها دور في نقل الأعباء والتطورات الجديدة بحيث تنقل لنا صورا في كل ما يجري في الطرف الآخر من العالم،[1] وفي تأكيد على أن ظاهرة العدوى تكون أقرب للحدوث بين المجتمعات المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا.

فالثورة التكنولوجية المعاصرة في مجال المعلومات، الإتصالات والإعلام، وما حققته من نمو هائل في نظام التواصل العالمي من خلال الأقمار الصناعية، شبكات الكمبيوتر، الإنترنت وغيرها، شكلت عملية نشطة لتكوين بنية أساسية حديثة لعالم موحد وصغير، إلى حد جعل العالم أشبه ما يكون بقرية كونية.

و قد وضح "**صامويل هنتجتون**" ظاهرة العدوى أو كرات الثلج فيما يلي:

معنى هذا أن النمو الإقتصادي يؤدي على المدى البعيد إلى تهيئة الأسس الملائمة، والبيئة الصالحة لقيام نظم ديمقراطية، أما على المدى القصير فإن النمو الإقتصادي السريع من شأنه أن يسهم في تقويض النظم الشمولية .

أما فيما يخص المرتبة الثانية بعد النمو الإقتصادي، وهو الدين ودوره في الحياة السياسية، وهنا افترض "**هنتغتون**" قيام الدين بدور مساند للعاملين الإقتصاديين من خلال :

1- تحوّل دور العبادة ويصبح رجال الدين رموزًا لمقاومة الطغيان.

[1] غرايم جيل، تر: شوكت يوسف، **ديناميات الستيرورة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي**، (دمشق: دار التكوين، ط 1، 2009)، ص87.

2- أن يتضمن النسق القيمي للدين ما أورده "**هنتغتون**" من عناصر:

أ- علاقة مباشرة بين الفرد وربه وإلغاء دور الكهانة –كما في الكاثوليكية- كوسيط.

ب- الاهتمام بالأمور الدنيوية وتنظيمها وحل مشكلاتها.

ج- وكذلك تشجيع الثراء الإقتصادي والتوفير أو الإدخار، ونمو المشروعات والعمل التجاري "و هو ما أشار عليه فيبر تحت عنوان أخلاقيات البروتستانيتيه."[1]

ثالثا: دور المؤسسات المالية الدولية في عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي

- تأثيرا صندوق النقد الدولي على عملية الانتقال الديمقراطي[2]

في ظل املاءات المؤسسات المالية الدولية أصبح من ضرورة إحداث إدماج في البعد الإجتماعي والبعد الإقتصادي، لإحداث التنمية المتكاملة دون إغفال الجانب الثقافي، ويمكن تجسيد هذا في النقاط التالية:

- محاربة الفقر وتقليل نسبه وضمان العيش الكريم بكرامة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم المساواة.
- تحسين الخدمات الإجتماعية الأساسية مثل السكن والصحة والتعليم .
- القضاء على البطالة، وتوفير مناصب شغل خاصة للشباب.
- تفعيل دور مؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمين.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط1، 2004) ، ص 22 ،24

[2] **صندوق النقد الدولي**: أنشئ مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقرارا وتجنبا لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة، وعلى مدى الستين عاما الماضية .ظل الصندوق في حالة تغير وتكيف دائمة، غير أنه تشكل مند إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين.وحين اجتمع أعضاء وفود 44 بلدا في **بريتون وودز** بولاية "نيوهامبشير" في يوليو 1944 لإنشاء مؤسستين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان تركيزهم منصبا على تجنب تكرار الإخفاقات التي مني بها مؤتمر باريس للسلام الذي وضع نهاية للحرب العالمية الأولى، فرؤوا أن تأسيس بنك دولي للإنشاء والتعمير من شأنه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي، وأن إقامة صندوق نقد دولي من شأنه المساعدة في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف، وبالنسبة لكل من جون ماينارد كينز، رجل الاقتصاد الذي ترأس وفد بريطانيا، وهاري ديكستر وايت، صاحب الإسهام الأكبر في صياغة اتفاقية تأسيس الصندوق ممثلا للوفد الأمريكي، كان المبدأ الحافز لإنشاء الصندوق هو تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء مؤسسة تحول دون الإنعكاس إلى هوة الإنغلاق والحماية، إذن هو وكالة متخصصة من منظومة **بريتون وودز** تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 188 بلدا.

- محاربة الفساد الإجتماعي، الجريمة، الرشوة، والبيروقراطية.
- زيادة الوعي الثقافي والإبداعي.
- تحرير الإعلام، وجعله كضمانة لرقابة الشفافية المطلوبة في الأداء المدني والحقوق.
- تشجيع قيم الحداثة، والتقدم والرقي والحضارة.[1]

ومن خلال ما سلف الذكر ساهمت هذه من العوامل الداخلية (الأزمات الاقتصادية والإجتماعية، أزمة المشاركة السياسية، وعي المجتمع المدني والنخب السياسية بضرورة التغيير)؛ وكذلك الخارجية (الموجة العاتية ضد الأنظمة الشمولية التي رافقت التغيرات التي أصابت النظام السياسي الدولي)، في تحريك رياح التغيير والنقلة السياسية في المغرب العربي، ابتداءا من نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات، حيث تم تسجيل خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي والإداري بهذه الدول، عن طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة الممثلة في المراجعات الدستورية التي طالت جل الدول المغاربية، وتسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية هامة، وكذا تنمية حقوق الإنسان، وقد ساهم في تحقيق هذه المنجزات ولو نسبيا انخراط النخب المغاربية في عملية التحول الديمقراطي، فمعظم الدول المغاربية عرفت انتقالا نحو الديمقراطية ، وأصبحت نظمها تشمل مظاهر هذا الإنتقال نحو الديمقراطية من دستور، تعددية وأحزاب سياسية، وكذلك فصل للسلطات، وغيرها من المظاهر التي توحي بأنها دول ديمقراطية، لكن رغم هذه المحاولات للإنتقال نحو الديمقراطية في دول المغرب العربي، فالوضع السياسي بقى يعاني الكثير من النقائص على صعيد طبيعة نظم الحكم الغير ديمقراطي، بالرغم من إنتقالها الديمقراطي، الذي اقتصر حسب الدارسين على الجوانب الشكلية الصورية للتحول دون أن يمس جوهر الديمقراطية الفعلية.[2]

---

[1] حسان بن نوى، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على عملية التحول الديمقراطي نموذج المكسيك**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، الجزائر: جامعة بسكرة، 2007، 2008)، ص 14.

[2] بشير مصطفى، "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة**"، الملتقى العلمي حول: "**الأداء المتميز للمنظمات؛ والحكومات**"، الجزائر:جامعة ورقلة، ، 2005. ص 29.

فهذه الإصلاحات والتغييرات نحو تطبيق الديمقراطية والحكم الراشد صاحبتها العديد من النقائص، والتي حدت بشكل كبير وشكلت عوائق أمام التحول الفعلي نحو الديمقراطية في الدول المغاربية، فبالإعتماد على مؤشرات ومقاييس الحكم الراشد، التي اعتمدها البنك الدولي فعلى مستوى مؤشر المسائلة الذي ينطوي على الإنفتاح السياسي، ودرجة المشاركة السياسية ونوعيتها؛ وكذلك الشفافية والمسائلة السياسية، فنلاحظ أن الدول المغاربية لا تعرف مشاركة سياسية فعالة؛ بل تشهد عزوف سياسي، وهذا راجع لأزمة الهوية والشعور بالإغتراب داخل نفس الوطن[1]، إضافة إلى انتشار ظاهرة الولاء القبلي أو الولاء لجماعة معينة، هذا من شأنه أن يضعف إقبال لمواطنين على المشاركة في وضع السياسات العامة للدولة، أو الإنتخابات، كما أن الحكم في المغرب العربي يتميز بوجود قاعدة ضيقة، مغلقة وغير شفافة للمعلومات، ولعملية صنع القرار بشكل عام، وصنع السياسات بشكل خاص، كما أن نسبة قبول الشعوب المغاربية للحكومات القائمة ضئيلة، إذ لا نلتمس التفاف شعبي كبير وهذا ما يفسر لنا ظاهرة الانقلابات (في موريتانيا مثلا) ، لأن الأنظمة المغاربية كثيرا ما تستند في وجودها إلى المشروعية التاريخية (الثورية)، إضافة إلى غياب استقلالية السلطات، ففي الجزائر رئيس الهيئة التنفيذية له الحق في التشريع، كذلك وعدم استقلالية الجهاز القضائي، فلا يمكن الحديث عن قضاء نوعي دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية[2]، فدستوريا يعتبر القضاء مستقلا عن السلطات الأخرى في الأنظمة السياسية لهذه البلدان، إلا أن القضاء في المغرب العربي يبقى يعاني من الكثير من الإختلالات بسبب التأثير الممارس على قراراته من طرف السلطة التنفيذية، كما أنه يبقى عملية ذات وجهين: فمن جهة يستعمل لتحقيق الحق بين الخصوم، ومرة يستعمل في قمع الحريات والتطاول على حقوق الآخرين كما هو الحال حينما يتم محاكمة معارضين سياسيين[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص 30.

[2] زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**،: الملتقى العلمي : **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، الجزائر:جامعة ورقلة، ، 2005، ص 99، 100.

[3] أحمد الداسر، "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، ص 10، من الموقع الالكتروني: www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf - Yémen

كما أن الدول المغاربية " الحكومات" مازالت تضع قيودا على حرية الإعلام، ونشاط الجمعيات[1]؛ أما على مستوى مؤشر جودة الإدارة والذي ينطوي على درجة الفساد، ونوعية الإدارة، فنجد أن درجة الفساد في دول المغرب العربي مرتفعة بشكل كبير.[2]

[1] زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**، المرجع السابق، ص 99- 100.

[2] أحمد الداسر، "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، المرجع السابق، ص .10

المبحث الثاني: طبيعة التحولات التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي

إن الثورات العربية أو الإنتفاضات الشعبية التي اجتاحت عدداً من البلدان العربية، والتي اصطلح على تسميتها إعلامياً ب "**الربيع العربي**"، كانت بمثابة هزة عنيفة زعزعت كيانات الأنظمة السياسية في المنطقة، وشكلت الأزمات الهيكلية التي تعيشها الدول العربية نقطة ضعف أنظمتها السياسية[1].

ومع إطلالة الربيع العربي في أواخر عام 2010 ، انطلق الحراك الشبابي في العديد من الدول العربية؛ فالحراك الشبابي جاء رافضاً لكافة الأساليب والأدوات التقليدية التي اتبعتها القوى السياسية في البلاد؛ في سعيها للإصلاح وتعميق التجربة الديمقراطية، والتي ركَّزت على أنشطة ثقافية وفكرية مثل عقد الندوات واللقاءات وتوقيع المذكرات والعرائض الشعبية وإصدار البيانات السياسية، ونقطة التحول الرئيسية التي جاء بها الحراك الشبابي هي النزول إلى الشارع وتنظيم المسيرات، واستخدام الصحافة

الإلكترونية ووسائل التواصل الإجتماعي مثل :الفيس بوك، والتويتر، واليوتيوب، وغيرها من أجل تنظيم المسيرات والإحتجاجات وتغطية كافة أنشطة وفعاليات الحراك بما فيها تنظيم محاكمات شعبية؛ ورفع شعارات وإصدار بيانات ذات سقف سياسي مرتفع جداً متجاوزاً للكثير من الخطوط الحمراء.

وبذلك يكون الحراك الشبابي، أول من كسر حاجز الخوف للمواطن العربي من السلطة.[2]

المطلب الأول: تعريف الربيع العربي

منذ نهاية عام 2010 شهدت منطقة المغرب العربي حركات إحتجاجية، وبالتحديد من دولة تونس[3] لتمتد بعد ذلك إلى العديد من الدول، وعلى إثرها سقط العديد من الأنظمة العربية الحاكمة؛ وقد سميت هذه الحركات الإحتجاجية ب ثورات الربيع العربي، إلا أن مفهوم الثورة في الأدبيات السياسية والإجتماعية بأنها : حركة سياسية يحاول الشعب، أو الجيش أو الأحزاب السياسية الخروج من

---

[1] رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة :الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، (دمشق :دار الكتاب العربي،2011)، ص 11.

[2] محمد تركي بن سلامة، **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي**،(الأردن: مؤسسة المستقبل،2013)، ص 13.

[3] بدأت الثورات في تونس عندما أضرم الشاب **محمد البوعزيزي** النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14 يناير عندما غادر **زين العابدين بن علي** البلاد إلى مدينة جدة في السعودية؛ واستلم من بعده السلطة **محمد الغنوشي** الوزير الأول السابق.

الوضع السياسي بهدف تغييره، باندفاع يحركه الغضب، وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل، أو هي الفعل الذي يحدث تغييرا شاملا وجذريا في المجتمع، على مستوى الحكم والفلسفة الفكرية، ويؤسس لبناء مؤسسي ، سياسي، اقتصادي، وإجتماعي جديد يستجيب إلى الأهداف التي من أجلها قام الشعب بثورته.[1]

أولا: الإيجابيات الربيع العربي ما يلي:

-كسرها حاجز الصمت والخوف لدى الناس من السلطة، لاسيما لدى الشباب العربي، الذي المحرك الأساس لهذه الحركات ، وكسر هذا الحاجز سيفتح المجال لإنتقاد السلطة بغرض تقويمها.

- أثبتت هذه الثورات عدم دقة حسابات السلطة المتعمقة ببقاء شخص الحاكم، أسرته، أو حزبه في الحكم دون خشية من التغيير، فانقلبت حسابات الحكام في المنطقة رأسا على عقب، وبدأت تصريحات لهذا الحاكم أو ذاك بأنه لن يعيد ترشيح نفسه للحكم .

-أثبتت أنها حركات احتجاجية خرجت من قاع المجتمعات، ولم تقم بها النخب في القمة، مما يدل على تمسك الشعوب العربية لأول مرة زمام المبادرة في الفعل الثوري، ولكن هذا يعني عدم إلتحاق بعض من نخب القمة بهذا الفعل الثوري .

-عكست هذه الحركات رغبة شعبية في تغيير منظومة القيم السياسية السائدة، والقائمة على القيم الأبوية والتي تضعه فوق القانون.

-شكلت الحركة الإحتجاجية القوية مظاهر البطالة، الفساد والمحسوبية، عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، أي كل مظاهر الإنحراف التي أسست الدولة الإستبداد.

ثانيا: سلبيات الربيع العربي ما يلي:

-أنها حركات لم تثبت هويتها، إذ تعاني من التخبط والإرباك في حسم موضوع الهوية.

[1] خالد عليوي العرداوي، **الربيع العربي ثورات لم تكتمل**، ندوة موسمية: **تداعيات ما بعد الديكتاتورية في الدول الربيع العربي**، (فلسطين: جامعة كربلاء، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية، ابريل 2012)، ص 7.

-لم تستطع الإجابة عن أسئلة محورية تتعمق بعلاقة الدين بالدولة، طبيعة الدولة، العلاقة بين الحكام والمحكومين[1].

- لم تضع المقدمات الصحيحة لبناء حياة دستورية متفق عليها من الجميع.

- لم تؤسس الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي واضح المعالم.

أثارت هذه الحركات الإحتجاجية الخشية من احتمال تحولها من حركات موجهة لإسقاط الطغاة؛ إلى حركات مستفزة ومثيرة للأحقاد العرقية، الدينية، والطائفية الممهدة لتفكك الدولة وانقسامها ؛

ومؤشرات هذا الإحتمال بارزة في مصر، سوريا ، العراق، اليمن، السعودية، لبنان والبحرين، حيث يشتد التنوع الإجتماعي، بنزعته الإنقسامية المتصارعة، المغذاة من عناصر التدخل الإقليمي والدولي.

-أنها حركات لم تسلم من التدخل الخارجي، لقوى إقليمية ودولية تحاول تحريفها عن مسارها الصحيح ؛ بشكل قد تضيع معه المصالح الوطنية لحساب المصالح الأجنبية.

على ضوء ما تقدم نستنتج، أن حركات الربيع العربي التي بدأت على شكل انتفاضات شعبية في هذا البلد أو ذاك ، ولكن ما سرعان ما تحولت إلى حركات إصلاحية ذات بعد ثوري، هي في الحقيقة ثورات هدفها التغيير الشامل لواقع السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي العربي القائم، تواجهها احتمالية انحرافها عن الغايات التي من أجلها قامت، بل قد تؤسس في بعض البلدان لواقع سياسي جديد تكون أنظمة الإستبداد السابقة أرحم عن سابقتها، ولكي تتجنب هذه الثورات هذه السيناريوهات تحتاج إلى تغيير العقل السياسي العربي لدى السلطة والمعارضة، من العقل المنفرد المنغلق على الذات إلى عقل منفتح ، يقبل التعدد ، ويفسح المجال للتحول الديمقراطي، وتأسيس حكم مدني مشترك[2]

المطلب الثاني: التحولات الداخلية التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي

[1] المرجع نفسه، ص 9.

[2] خالد عليوي العرداوي، **الربيع العربي ثورات لم تكتمل**، المرجع السابق، ص 10.

من بين التحولات الداخلية التي شهدتها دول المغرب العربي خلال الربيع العربي ترجع لجملة من العوامل الداخلية وهي:

أولا: تدني الشرعية للأنظمة السياسية وفقدان المصداقية

إن استمرار شرعية أي نظام سياسي يتوقف على ما يسمى" قوة الأداء"، وعلى مدى وفائه بإلتزاماته إزاء مجتمعه، وليس على الشعارات والوعود والخطابات التي عادة ما تلجأ إليها الأنظمة الشمولية لإيهام المجتمع بوجود نمو حقيقي من خلال برامج المرحلية والمشاريع،[1] قصد تغطية عجزها؛ أي التراجع في كفاءتها التوزيعية، يؤدي إلى تدهور شرعية النظام، وإلى اندلا ع مظاهرات شعبية عنيفة ضد الدولة التي لم تف بوعودها.

فالإخفاق بمفهومه الشامل للنخبة الحاكمة- كما يقول" **برهان غليون**" -يدفع بها إلى توسيع نطاق الهوة، والإبتعاد المتزايد عن الجماهير، واندفاعها إلى الإعتماد أكثر فأكثر على وسائل القمع للحريات العامة مما يفقدها شرعيتها ،ومبرر وجودها.[2]

وفي دراسة شملت مجموعة من الأنظمة الشمولية قام بها المفكر الأمريكي" **صامويل هانتنغتون**" تبين أن ثمة عدة عوامل لها صلة بالأداء، تساهم كلها أو بعضها في تقويض أسس شرعية الأنظمة التسلطية؛ وتؤدي إلى الإنخفاض التدريجي للتأييد الجماهيري لها، وبالتالي فقدان مصداقيتها.[3]

ثانيا: الأزمة الإقتصادية والإجتماعية

إن ضعف النمو الإقتصادي، التضخم، الكساد، البطالة، المجاعة، الفوضى، الفساد، وفشل المحاولات الإصلاحية، وعدم وفاء الحكومات بوعودها، والآثار السلبية للأزمات الاقتصادية الدولية؛ وارتفاع حجم الديون الخارجية، والهزائم العسكرية، وفي مواجهة انهيار شرعيتها، وفقدان مصداقيتها لدى شعوبها، تلجأ الأنظمة الشمولية- وفقا لوجهة نظر هانتنغتون -إلى أحد الخيارات الخمس التالية:

---

[1] أحمد سمير التقي، **إعادة إنتاج التخلف، قديم يتجدد، جديد لم يولد بعد "في تجديد الفكر السياسي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 2008)، ص .108.

[2] صامويل هنتغتون، تر: سمية فلو عبود، **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الموجة الثالثة**، (البنان:دار الساقي،ط.1، 1993)، ص112.

[3] المرجع نفسه، ص115.

– التعنت ورفض الإعتراف بضعفها المتزايد أملا في استعادة قوتها.

-الإستمرار في الحكم بزيادة الإضطهاد وقمع الحريات.

-إثارة نزاع خارجي وتوظيفه في استعادة الشرعية من خلال اللعب على وتر القومية/الوطنية.

-محاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الشمولي ديمقراطية شكلية.

-المبادرة بإجراء تحول سياسي بإقامة نظام ديمقراطي محل النظام القائم، بيد أن ذلك يتطلب تغييرا في هرم السلطة، وهو أمر من الصعب تحقيقه، ومن ثمة العودة إلى نقطة الصفر.

لذلك فمهما كان شكل الأنظمة غير الديمقراطية حكومات عسكرية نظم ذات الحزب الواحد؛ ديكتاتورية فردية حكومات أقلية عنصرية، لا يمكن بحكم طابعها التسلطي أن يكون أحدها بديلا للآخر، أي أنها مجبرة في نهاية المطاف على إعادة النظر في سياستها بل وفي أسس حكمها.[1] وعليه النظام السياسي الديمقراطي لن تكتمل مقوماته إلا بتوفير متطلبات مسبقة اقتصادية، واجتماعية، أي وجود بنى معينة ودرجة معينة من التطور الاجتماعي،[2] فالفقر، الجوع، عوامل غير مساعدة على بروز الحد الأدنى من الحس الوطني، وتحول دون الاهتمام بقضايا الدولة، إذ يشكل اللهث وراء لقمة العيش الدرجة الأولى في سلم أولويات المواطن،[3] الذي يولي عناية بأموره ومشاكله الشخصية أكثر من اهتمامه بالمشاركة السياسية، وما ينبغي أن يكون عليه النظام السياسي، يقول "**إسماعيل صبري عبد الله**":"كلما تحسنت أحوال المواطنين أتيح لهم الإهتمام أكثر بالعمل السياسي،[4]تشير العديد من الدراسات المتعلقة بأزمة النظم السياسية أن الهوة الاجتماعية الواسعة وما تقود إليه من تفشي الفقر وتقلص دور الشعب تحول دون بناء نظام سياسي لسببين[5]:

---

[1] المرجع نفسه، ص116.

[2] محمد فريد حجاب، **أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث "في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 164،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1992)، ص 93 ،95

[3] المرجع نفسه، ص 99.

[4] إسماعيل صبري، **العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**،(الكويت: منشورات ذات السلاسل،ط.5، 1985)، ص 29 .

[5] وحيد عبد المجيد، **مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000) ، ص 274 ،275.

- **الأول**:إقصاء وتهميش أعداد متزايدة من المواطنين المنشغلين بهموم لقمة العيش، ومتطلبات حياتهم اليومية الصعبة.

-**الثاني**: تدعم الدولة بوسائل القمع والقهر وتفاقم عدوانيتها، خوفا من الإضطرابات والتوترات الإجتماعية، وكخلاصة فإن النمو الإقتصادي(القطاع الاقتصادي المنتج) ، والنمو الإجتماعي أي تحقيق حد أدنى من التوزيع العادل للثروة الوطنية، أو تحقيق التوازن بين المصالح الإجتماعية، يشكلان عاملين من عوامل التحول السياسي، لكونهما يساعدان على تهيئة البنى التحية والفوقية المواتية لقيام نظام سياسي ديمقراطي، غير أنه لا يؤدي بالضرورة وبصفة تلقائية إلى التغيير في جميع المجتمعات، إذ أن هناك عوامل أخرى محلية الدين، التقاليد، وخارجية التبعية التي قد تعرقل أو تؤجل عملية التحول.

ثالثا: تنامي دور المجتمع المدني

يقول برهان غليون:" وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته ،هو بالضبط تكوين دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات،[1] و لضمان استمراره في السلطة يلتزم أمام المجتمع بموجب عقد اجتماعي، ضمني أو صريح يقضي بأن تتكفل الدولة بتنفيذ التنمية، ضمان العدالة الاجتماعي؛ توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين، ترسيخ دعائم الإستقلال الوطني، متبنية شعارات تصب في خدمة وترقية الطبقات الإجتماعية الدنيا، على أن يكف المجتمع المدني في المقابل، أو على الأقل، بتأجيل

مطالبه المتعلقة بالمشاركة ،ولعب الدور الفعال في الحياة السياسية، وبعبارة أدق التنازل عن حريته، إلا أن فشل الدولة في تجسيد وعودها، والإنتكاسات المتتالية التي قد تتعرض لها على الصعيدين الداخلي والخارجي، تؤدي إلى تقهقرها وتراجعها عن نطاق واسع من المساحات التي كانت تحتلها، فاتحة المجال أمام تقدم المجتمع المدني،[2] الذي يزداد ضغطه على النظام القائم، من أجل القيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية.

[1] برهان غليون، **بناء المجتمع المدني في الوطن العربي :العوامل الداخلية والخارجية**، مجلة نقد، العدد رقم 07 ، الجزائر 1994 ، ص09 .

[2] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2 2000)،ص 22، 24.

إن درجة تطور وانسجام المجتمع المدني تختلف من وحدة سياسية إلى أخرى، ولكن طالما أن هناك كيانات متضامنة، ولو نسبيا، فإن أصوات التذمر والمطالبة بالتغيير تصبح أمرا محسوسا ومسموعا؛ لاسيما إذا عجزت الدولة عن الوفاء بالتزاماتها إزاء مواطنيها وفقدت ما تبقى من شرعيته، إذ غالبا ما تقوم الشرائح العليا من الطبقة المتوسط، بالإشتباك مع النظام الحاكم في معارك سليمة مطالبة إياها بضمان الحريات الأساسية، حقوق الإنسان، حرية الصحافة، وحرية إنشاء التنظيمات، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان بالنخبة السياسية إلى تقديم تنازلات، وتدفع بها إلى إجراء تغيرات عل نظام الحكم.[1]

وعليه نجد ان بعد أن وضعت تبعات الربيع العربي أوزارها في دول المنطقة، نتيجة للثورات التي هزت أركان دولتين محوريتين، وهما تونس وليبيا على التوالي، وفي نفس الوقت سارعت دولتان محوريتان أيضا في المنطقة وهما الجزائر المغرب، إلى إدخال إصلاحات عميقة لإعادة هيكلة أنظمتها، مما دفع بالقادة السياسيين الحديث مجددا عن ضرورة لم شمل دول المغرب العربي، من خلال الإعلان عن عقد لقاء لوزراء خارجية الدول المغاربية المصادف لمرور 23 سنة عن إعلان إنشاء الإتحاد المغاربي، ووضع الخلافات السياسية جانبا، والتوجه نحو تلبية طموح شعوب المنطقة، التي يبدو أنها أكثر وعيا من أنظمتها عندما تؤكد في كل مناسبة، وأن الدين، اللغة، العادات والتقاليد هي روافد أساسية لا يمكن تجاهلها لإحياء اتحاد المغرب العربي بعد جمود ناهز العقدين.[2]

المطلب الثالث:طبيعة التحولات الخارجية التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي

يعتبر بعض الباحثين أن أحداث "الربيع العربي" تنسجم تماما مع المخطط الأمريكي في إعادة بناء ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير .

أولا: مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع شرق الأوسط الكبير

[1] صامويل هنتغتون، تر: سمية فلو عبود، **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الموجة الثالثة**، المرجع السابق، ص 121، 122.

[2] سلوى روابحية، **تحديات اقليمية في ظل عوامل متوفرة**، 2012/02/11 ، من الوقع الإلكتروني: http://www.djazairess.com/echchaab/16280

في البداية وقبل التعرض إلى المنطلقات والدوافع للمبادرة الأمريكية المسماة مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO)، تتعدد المصطلحات، هناك ثلاث مصطلحات جيوبولتكية وضعها الغرب إطارا لمصالحه الإستعمارية في الوطن العربي، إفريقيا وآسيا، ثم أشاع استخدامها في الفكر الغربي فانتشرت، بحيث أصبحت هذه الأخيرة منذ القرن 18 عشر أي منذ تخلت بريطانيا من إحكام سيطرتها على آسيا، وأعقبتها فرنسا في القرن الثالث لبسط نفوذها الاستعماري في قارة إفريقيا وتلك المصطلحات هي :

1-**الشرق الأدنى « The Near East »** :

هي منطقة إقليمية لها مواصفاتها الجغرافية المحددة، والمتميزة بموقعها غربي الأناضول والبحر الأسود؛ أي مجموعة الأقاليم في " شرق أوروبا " الذي يعتبر هو " الأدنى " إلى غرب أوربا.

2-**الشرق الأوسط « The Middle East »** :

تتألف من مجموعة أقاليم تقع في جنوبي غربي آسيا، وهي منطقة التي تتوسط العالم.

3-**شرق الأقصى « The Far East »** :

هي منطقة إقليمية أوسع، تتميز بامتداداتها الكبرى المحيطية، المطلة على المحيطين " الهندي والهادي"؛ وتتألف من مجموعة أقاليم واسعة تجتمع فيها كتلة بشرية هائلة ذات شعوب متنوعة، وهي تقع في شرق وجنوب شرق آسيا.[1]

ثانيا: بداية تشكل مفهوم الشرق الأوسط الكبير ومضامينه

استغلت دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف، وخاصة الثنائي في إدارة "**جورج بوش**" الإبن "**ريتشارد بيل** "، " **دوغلاس فايث** "، هجمات 11 سبتمبر سنة 2001 م، وبعد العدوان على العراق وإحتلاله والإطاحة بالرئيس العراقي " صدام حسين "، بأن تفرض تصورها على ما أسمته الشرق الأوسط الكبير، والذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو استرتيجية للوطن العربي؛ وتتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي (Territorial) العربي والعمل على طمس

[1] جاسم محمد زكريا، **مفهوم العالمية في تنظيم الدولي المعاصر**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، 2006)، ص 4.

المقومات الثقافية الحضارية للوطن العربي، في نطاق استراتيجي أوسع يمتد من بحر القزوين وشمال القوقاز شمالا، وشرقا إلى المغرب غربا.

و قد ارتكزت دوائر اليمين المتطرف المسيحي وحلفاء إسرائيل إلى تصورات، ورؤى غير متناسقة أو موضوعية هي أن الشرق الأوسط هو منطقة الاضطرابات في العالم، ومصدر من مصادر التي تهدد العالم، والأمن القومي الأمريكي، مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأصولية والتطرف والهجرة غير الشرعية،[1] حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس شراكة الشرق الأوسط، وهو المشروع التابع للخارجية الأمريكية، والذي يدفع عدد برامجه ببضعة ملايين من الدولارات الأمريكية لبعض المنظمات بالشرق الأوسط، تحت دعوى دعم دور تلك المنظمات في السعي نحو الإصلاح، ويرتكز هذا المشروع على أربعة أهداف :

1-**الهدف الاقتصادي**: ويتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة وتشجيع الاستثمار، وتسهيل خلق المؤسسات.

2-**الهدف السياسي**: ويدور حول ترقية المجتمع المدني (société civile)، وتعزيز دولة القانون (droit) وتعزيز التعددية (pluralisme) الإعلامية.

3-**الهدف التربوي**: ويتمثل في تمكين الجميع من التمدرس تحسين البرامج الدراسية، تأهيل الطاقة البشرية لخوض وظائف التجارة والسوق.

4-**الهدف الخاص بالمرأة**: ويعني برامج كل من المغرب والسعودية باستثناء ليبيا، سوريا إسرائيل والعراق حسب تقييم إداري لا يمت إلى الواقع الجغرافي بصلة. [2]

ثالثا: خصائص مشروع الشرق الأوسط الكبير

ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية العربية (**développement**) للسنتين (2003/2002) الذين حددا النواقص الثلاثة وهي :

[1] عبد القادر المخادمي، **مشروع شرق الأوسط الكبير**، (الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية، ط 1، 2008)، ص 49.

[2] عبد القادر المخادمي، **مشروع شرق الأوسط الكبير**، المرجع السابق، ص 53.

الحرية والمعرفة وتمكين النساء، وهي حالات تعاني منها البلدان العربية، واعتبار هذه النواقص مسؤولية عن التطرف، ونشير أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يتكون من مقدمة، وثلاثة عناوين؛ وبعد المقدمة تتوالى الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في المنطقة العربية بالكارثي، ثم يستعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير النواقص التي حددتها تقارير الأمم المتحدة حول التنمية développement البشرية العربية، وتلك العناوين هي كالآتي :

تشجيع الديمقراطية الحكم الصالح، بناء المجتمع المعرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية.[1]

تشجيع الديمقراطية:

و يتضمن هذا المحور جملة من الإقتراحات الإصلاحية في مجالات السياسة، وأهم الأفكار هي كالتالي:

- تعاني البلدان العربية من نقص فادح في الحرية، يضعف التنمية البشرية فيها.
- فقدان الحرية والديمقراطية (démocratie) في المنطقة، رغم أهميتها في ازدهار التنمية الفردية.
- تصنيف إسرائيل كدولة وحيدة وحرة تماما في المنطقة، مقابل بلدان أربعة حرة جزئيا.
- المنطقة العربية تأتي في المرتبة الأدنى في العالم، من حيث التعبير عن الرأي والمساءلة.
- إنشاء معاهد على تدريب النساء على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية.
- انتشار الفساد في المجتمعات العربية، وهو قد أصبح متأصلا في الكثير من بلدان المنطقة، والعمل على تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد.
- تشجيع الإصلاح الداخلي عبر مؤسسات المجتمع المدني (société civile)، ومنها المنظمات الخاصة بحقوق الإنسان.

-بناء المجتمع المعرفي:

و يتضمن هذا المحور كل ما له علاقة بالجانب العلمي والمعرفي، حيث يقترح المشروع مبادلات عدة في فترات زمنية محدودة كالمساعدة التقنية التي يمكن أن توفرها الدول الثماني إلى الدول العربية، التي تجرى

[1] المرجع نفسه، ص 60-61.

الانتخابات فيها، بحيث تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية، وتبني المجتمع المعرفي وفق ثلاث أسس: التعليم الأساسي، التعليم بواسطة الأنترنت، وتدريس إدارة الأعمال.[1]

-توسيع الفرص الإقتصادية :

هذا المحور هو الأساس، حيث يدعو إلى تحول اقتصادي كبير يشبه ما حصل في الدول الشيوعية السابقة في أوربا الوسطى والشرقية، أما مفتاح التحول فهو بالطبع في تعزيز القطاع الخاص، الذي يمثل الباب السحري للإزدهار والديمقراطية، كما تؤمن بها واشنطن، وتبلغ الوثيقة حدا، إذ يتوقع إخراج 1200000 صاحب عمل (منهم 750 ألف من النساء) من الفقر عن طريق قروض صغيرة، وتبلغ 400 دولار للشخص الواحد، تقتطع من المبلغ الإجمالي الذي لا يتجاوز المائة مليون دولار سنويا على مدى خمس سنوات.

ويقترح المشروع وصفات وهياكل معهودة، مثل مصرف الشرق الأوسط الكبير للتنمية، على غرار المصرف الأوروبي للتنمية وإعادة الأعمار، في الوقت الذي تتمتع فيه البلدان العربية بوجود مؤسسة من هذا النوع مع الفارق، أن البلدان العربية لا تهيمن عليها.

كما يقترح المشروع إقامة مناطق محددة تتولى تشجيع التعاون الإقليمي (Territorial) في تعميم وتصنيع، وتسويق المنتوجات، وإنشاء منبر الفرص الإقتصادية للشرق الأوسط، بجمع مسئولين كبار من مجموعة الثماني ودول المنطقة، ويستند في شكل مرن إلى نموذج رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.[2]

رابعا: مشروع شرق الأوسط الكبير وتدعياته السلبية في منطقة المغرب العربي

إن الطرح الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط يأتي في سياق نظام عالمي جديد تنهار فيه سيادة الشعوب، في ظل نشوء سيادة القوة التي تتحكم بالعالم من خلال العولمة، فإذا كان النظام العالمي السابق في القرن العشرين قد نجح في تجزئة القوميات في العالم وتكوين الدول والكيّانات السياسية

[1] عبد القادر المخادمي، **مشروع شرق الأوسط الكبير**، المرجع السابق، ص 63-64.

[2] عبد القادر المخادمي، **مشروع شرق الأوسط الكبير**، المرجع السابق ، ص 65-66.

على أساس وطني أو إقليمي، فإنّ النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة يعمل على اختراق تلك القوميات وتفتيتها إلى كيانات متحاربة، لهذا يأتي المشروع ليخاطب الشعوب متجاوز البنود الحكومات، كما أن الولايات المتحدة تمتلك أدوات ووسائل القوة، فإنها غالبا ما تستخدم العامل الثقافي لخدمتها مصلحتها، ولهذا ينطلق المشروع الأمريكي الساعي لتوحيد العالم تحت الراية الأمريكية؛ من مقولات نهاية التاريخ وصراع الحضارات،كإطار استراتيجي لهذا، ومن ثم فإن الحرب الأمريكية على العالم هي دفاع عن الحرية والديمقراطية.[1]

توافق الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي مع الهيمنة الإسرائيلية على النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي باعتبار إسرائيل الحليف الإستراتيجي لأمريكا، من خلال وسيلتين هامتين:

–الأولى:الدعم المطلق وغير المحدود لإسرائيل، بما يمكنها من التفوق الكاسح على كل القوى المجاورة – **الثانية**:القضاء على القوى المنافسة لإسرائيل، وفي مقدمة هذه القوى العراق الذي تم تدميره وتعطيل قدراته بعد الحرب عليه2003، إضافة إلى الدلائل التي تشير إلى احتمالات تقويض الأنظمة في سوريا؛ لبنان، وإيران، وهو مثلث هام يستطيع منافسة إسرائيل وتهديدها،كما أن إدماج القطب التركي في سلسلة تفاعلات مع الكيان الصهيوني جزء من تقويض كل مايهدد إسرائيل، وجعلها دولة إقليمية مهيمنة على النظام الاقليمي ككل.

كما أن الدور التركي المتعاظم إقليميا في المنطقة العربية بحجة الدفاع عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان؛ وبداية الحديث عن العثمانية الجديدة، هو ظاهريا موقف مساعد للشعوب العربية، ولكن حسب المخطط الأمريكي فإن تركيا تلعب دورا مهما في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتطبيقه على أرض الواقع.[2]

---

[1] جميل العفيفي، **الثروات العربية ومشروع الشرق الأوسط الجديد**، جريدة الأهرام، 2012/02/14، ص 10

[2] جميل العفيفي، **الثروات العربية ومشروع الشرق الأوسط الجديد** ، المرجع السابق، ص 90.

ويتضح ذلك من خلال الطرح الأمريكي للمشروع بالتنسيق مع الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، بما يضمن إعادة الهيكلة السياسية لدول المنطقة المغاربية بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامةكلها؛ إن عدم الإستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، التخلف وهدر الطاقات، الحروب والأزمات كلها مظاهر أساسية وعميقة تكونت عندما أقيم الكيان الصهيوني، ونتيجة لهذا الترابط بين الصهيونية والقوى الغربية، ولكون الخليج العربي بشكل خاص والمغرب العربي بشكل عام، كأهم منطقة مصالح حيوية في العالم بالنسبة للولايات المتحدة نشأت ظاهرة مايعرف بتهديد المصالح للغرب في الشرق الأوسط، خاصة بعد احداث11سبتمبر2001، وفي إطار هذه السياسة غير المتوازنة تبنت دول الغرب الكبرى سياسة تقوم على هدفين[1]

-**الهدف الأول**:هو تمكين الكيان الصهيوني من إمتلاك قوة عسكرية، تكنولوجية متفوقة على مجموع الدول العربية بحجة توفير ضمانة من أجل بقاء ذلك الكيان.

-الهدف الثاني:حرمان الأقطار العربية ومن دون استثناء فرص التقدم العلمي التكنولوجي والحصول على وسائل الدفاع المشروعة وتحقيق الوحدة السياسية للأقطار العربية.

خامسا: مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير:

إن ما تشهده المنطقة العربية في الوقت الحالي، هو حالة من الإنفلات الأمني ومنذ فترة طويلة لم تعد هناك إمكانية تصور وجود ضابط إقليمي أو دولي، يمكن أن يحدد إيقاع الإقليم فكل دولة الآن تتصرف بمفردها، استنادا إلى فكرة (البقاء)، وهو ما يسمى في الإتجاه الواقعي في تحليل العلاقات الدولية بـ(حالة الطبيعة)، والتي ارتبطت بالتغيير الشهير"**لتوماس هوبز**"، والذي يعبر عن حالة تتسم

[1] عبد الرزيق المخادمي، **الشرق الأوسط بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط. 2، 2008)، ص 216.

بالإضطرابات والمخاوف، وحرب الجميع ضد الجميع من أجل البقاء، وفيها لا يمكن لأية دولة أن تكون أخلاقية أو مثالية[1]

سادسا: الإستراتيجية العربية في مواجهة المشروع

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير قوبل برفض مطلق من قبل قطاع مهم من النخب العربية، والمثقفة؛ ولمواجهة هذا المشروع الذي يعتبره هؤلاء المثقفين مشروع لفرض الهيمنة الأمريكية، يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي لايمكن الإستغناء عن توفيرها وهي:

-إن مواجهة المشروع الأمريكي لمستقبل المنطقة لا يمكن أن تكون جزئية، بمعنى أن تقبل السياسة الأمريكية اتجاه فلسطين، العراق، أو يسكت عنها، بينما يتم فقط التصدي للشق المتعلق بالتغيير الداخلي في هذا المشروع.

-أن نجاح المواجهة يتطلب جبهة عربية واسعة تضم أولا أكبر عدد من الدول العربية، وهي مسألة تحيطها صعوبات واضحة بالنظر إلى أن ثمة نظما عربية توافق المشروع على نحو واضح، أو على الأقل تطالب بإعطائه فرصة، وهناك نظم عربية أخرى قد لا تقوى على الإعتراض عليه صراحة،كما أن هذه الجبهة يجب أن تحشد من خلفها أوسع قطاعات ممكنة من النخب والجماهير العربية، وعليه فإنّ مواجهة مشروع الشرق الأوسط الصهيوني-الأمريكي إنما تكون باعتماد الآليات التالية:

-إعادة النظر في الإيديولوجيات السائدة: أنظمة حكم ،أحزاب سياسية ، تشكلات دينية، منظمات وهيئات المجتمع المدني الخ....

-إعادة النظر في وظيفة الدولة، وضرورة التمييز بين وظيفة السلطة ووظيفة الدولة.

[1] محمد عبد السلام، **إقليم بلا نظام البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد185، (مصر : مؤسسة الأهرام، جويلية2011)، ص 6 .

-إعادة النظر في تعيين وتحديد برامج الإصلاح والتطوير المؤسسي لسائر مؤسسات المجتمع المدني؛ والدولة على السواء.[1]

-إعادة النظر في وظيفة النظام الإقليمي العربي(جامعة الدول العربية)، والنظام الإقليمي الإسلامي(منظمة المؤتمر الإسلامي)، والوصول إلى صياغة علاقة إستراتيجية عربية-إسلامية تتوحد على أرضية المصلحة المشتركة لشعوب المنطقة.[2]

وعليه فالتطبيق العملي لخطة الشرق الأوسط الكبير باعتباره وصفة علاجية لبلدان المنطقة العربية بالعموم والمنطقة المغاربية بالخصوص، ما هو إلا أداة لتنفيذ سيناريو **الفوضى الخلاقة**[3]، هو كذلك الصيغة الإستعمارية الجديدة التي ستُكمل عملية التفتيت التي بدأها الإستعمار القديم في مطلع القرن العشرين، فزيادة على العمل العسكري المباشر أو بالوكالة، شكّلت الفوضى الخلاقة أحد أعمدة التدخل الخفي لرسم الخريطة الجديدة، فبعد غزو أفغانستان عام 2001، والعراق عام2003، وبحساب الربح والخسارة كانت التكلفة المادية والبشرية وحتى الأخلاقية باهظة، وهكذا خاضت حربين إلى استكمال مشروع التفتيت لكن بالتركيز على أدوات مختلفة تحت شعار الإصلاح والديمقراطية؛ وحقوق الإنسان.[4]

---

[1] جميل العفيفي، **الثروات العربية ومشروع الشرق الأوسط الجديد**، المرجع السابق ، ص 91.

[2] المرجع نفسه ، ص 91.

[3] **الفوضى الخلاقة** بالإنجليزية **Creative Chaos** :هو مصطلح سياسي – عقدي يقصد به تكون حالة سياسية بعد مرحلة فوضى متعمدة الإحداث تقوم بها أشخاص معينن بدون الكشف عن هويتهم، وذلك بهدف تعديل الأمور لصالحهم بعد مرحلة فوضى متعمدة من أشخاص معروفين من أجل مساعده الآخرين في الاعتماد على نفسهم وفي مطلع عام 2005 أدلت وزيرة الخارجية الأميركية "**كونداليزا رايس** " بحديث صحفي مع جريدة واشنطن بوست الأميركية , اذاعت حينها وزيرة الخارجية عن نية الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية بالعالم العربي، والبدأ بتشكيل مايُعرف ب "الشرق الأوسط الجديد "، كل ذلك عبر نشر " **الفوضى الخلاقة** " في الشرق الأوسط عبر الإدارة الأميركية. على الرغم من وجود هذا المصطلح في أدبيات الماسونية القديمة حيث ورد ذكره في أكثر من مرجع وأشار إليه الباحث والكاتب الأمريكي **دان براون** إلا أنه لم يطف على السطح إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس "**جورج دبليو بوش**" في تصريح وزيرة خارجيته **كوندوليزا رايس** في حديث لها أدلت به إلى صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في شهر نيسان 2005، حيث انتشرت بعض فرق الموت والأعمال التخريبية التي اتهمت بأنها مسيسة من قبل الجيش الأمريكي وبعض المليشيات المسلحة التي تؤمن بأن الخلاص سيكون لدى ظهور المهدي المنتظر، والذي سوف يظهر بعد حالة من انعدام الأمن والنظام.

[4] خليدة كعسيس خلاصي، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، مجلة المستقبل العربي، العدد: 421، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 231، 233.

وكخلاصة نجد الإنتقال الديمقراطي على وجه العموم وثورات الربيع العربي على وجه الخصوص هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي؛ وزعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي، مما أدى إلى سقوط بعض الأنظمة العربية، ولذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية، كما غيرت ثورات الربيع العربي الرؤية السياسية للدول الغربية حول منطقة الشرق الأوسط عموماً ومستقبلها السياسي، هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الإنتخابات التي اعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت، ما كان له أثر كبير في تنشيط التيارات الإسلامية بمختلف أنواعها مما يعني تنشيط لإيديولوجية الإسلام السياسي في المنطقة العربية.

الفصل الرابع:
مقارنة بين دور النخبة السياسية في عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر

تعتبر الإصلاحات السياسية التي نصت عليها الدساتير في أي بلد عبارة عن مراجعة للعديد من المواد التي تسمح بالتغيير لبعض الإجراءات من أجل تحسينها، ولكن في حالة تونس والجزائر، وبعد التطورات التي نجمت عقب الإنقلاب السياسي في تونس ضد "**بورقيبة**"، وعن أحداث أكتوبر في الجزائر 1988، كللت الإصلاحات السياسية بإصلاحات دستورية لكي تجيب على مطالب الحركة الإجتماعية حاملة معها معاني الديمقراطية الحلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع، وهذه الإصلاحات مست طبيعة النظام السياسي القائم، لكل من تونس والجزائر، فهي أكثر من كونها إصلاحات للإجراءات المنتظرة، هي تغيير لطبيعة النظام، ويتجلى ذلك في كون أن هذا الإصلاح قام بحصر دور الدولة في بعض القضايا الإستراتيجية مرسيا بذلك قواعد جديدة لنظام الحكم، وذلك من خلال وضع حد لإحتكار السلطة من طرف الحزب الواحد مكرسا الإنفتاح على التعددية السياسي، والتداول على السلطة، والفصل بين السلطات، واضعا دعائم النظام الديمقراطي ومتخذا النهج الليبرالي كمنهج إقتصادي، ومن أجل إعادة صياغة بناء الدولة وفقا لهذه القواعد جاءت القوانين المنظمة للحياة الجديدة كقانون الأحزاب ،و الإعلام لأن الدولة الديمقراطية ،و التي تنشدها الجزائر تتطلب تنظيم المجتمع على أساس قواعد الحرية بمعنى إحترام حقوق الانسان وإعطاء ضمانات لممارسة هذه الحقوق وهذا ما يدفع المجتمع بأكمله وبكل شرائحه لتنظيم نفسه[1].

وعليه من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة مقارنة بين دور النخبة السياسية في تونس؛ والجزائر في عملية الإنتقال الديمقراطي، حيث يتضمن المبحث الأول عوامل التشابه في دور النخبة السياسية في الإنتقال الديمقراطي، حيث يحمل المطلب الأول في طياته طبيعة النظام السياسي في تونس والجزائر، بينما المطلب الثاني يتمحور حول بيئة الإنتقال الديمقراطي لكل من تونس والجزائر، أما المطلب الثالث يبين دور الأحزاب في عملية الإنتقال الديمقراطي.

أما فيما يخص المبحث الثاني سيتم التطرق إلى عوامل الإختلاف في دور النخبة السياسية في عملية الإنتقال الديمقراطي تونس والجزائر، حيث المطلب الأول يبين واقع النخبة السياسة في تونس والجزائر؛

[1] لطيفة بن عاشور، **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**،(مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات المغاربية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة: جامعة المنتوري ،2013، 2014) ، ص 34

والمطلب الثاني يوضح علاقة النخبة السياسة بالسلطة في تونس والجزائر، أما المطلب الثالث فإنه يبن دور النخبة السياسية في تحقيق الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.

المبحث الأول: عوامل التشابه في طبيعة النظام السياسي لتونس والجزائر

خرجت الجزائر عام 1962،من حرب تحريرية طويلة وذات نتائج عميقة، من حيث القضاء على النخبة السياسة، والثقافية للمجتمع، جراء الإستعمار الفرنسي، وبالإضافة إلى الأمية التي كانت تصل إلى 90 بالمائة، وظاهرة النزوح الريفي، مما أدى بالجزائر وضع إستراتيجيات بناء الدولة الحديثة،[1]و هذا ما ينطبق على دولة تونس التي خرجت من دائرة السيادة الفرنسية في 20 مارس 1956، والتي سلكت طريقها سريعا نحو الحداثة، والتي تولّى "**الحبيب بورقيبة**" الحكم في الجمهورية الوليدة بعد سنة؛ وأشهر إستقلالها عن فرنسا، ففي الـ25 من يوليو 1957 أعن قيام الجمهورية التونسية.

المطلب الأول: النظام السياسي في تونس والجزائر

إن النظام السياسي لكلا البلدين الجزائر وتونس لقد مر بمرحلتين وهي:

أولا: فترة بناء الدولة تونس والجزائر

ففي هذه المرحلة كانت شرعية الدولة مبنية بفعل الدور المزدوج، دور المرشد للرابطة القوية، ودور المركز الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الإقتصادية.[2]

ففي تونس ،" الحزب الدستوري الإشتراكي"، والجزائر حزب" جبهة التحرير الوطني"، كانا يهيمنان على الحياة السياسية على أساس الشرعية الثورية لهما.[3]

وهذا راجع إلى التعبئة وتجنيد الجماهير سواء في تونس أو الجزائر ضد إيديولوجية الإستعمار؛ وبالتالي احتواء كل التوجهات والإنتماءات الحزبية، حيث بفضلها تحقق الهدف الأساسي لكلا الدولتين إبان الفترة الإستعمارية، هو الإستقلال.

كما إرتكز النظام السياسي التونسي خلال فترة "**حبيب بورقيبة**"على ثلاثة ركائز، وهي هيمنة الحزب الدستوري، والذي إرتبط بحركة التحرير الوطني، والذي ترجم دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية؛ بصفة

---

[1] سليمان الرياشي، علي بوعناقة، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسة والاجتماعية الاقتصادية والثقافية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2 1997)، ص 256.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، **التغير الإجتماعي والإقتصادي ومضاعفاته السياسية: المغرب العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 1999)، ص 290.

[3] المرجع نفسه، ص 179.

مطلقة في دوائر صناعة القرار، بالإضافة إلى تأكيد الدستور على أن الحزب الدستوري هو الحزب الشرعي الوحيد.[1]

أما في الجزائر تم الإعتماد على نظام الحزب الواحد" جبهة التحرير الوطني"، وهذا بالإستناد بالشرعية التاريخية، ولهذا الغرض وضعت إستراتيجية إقصاء كل الأطراف المناهضة لسياسة المجموعة الحاكمة، مما أدى إلى ترسيخ النصوص القانونية اللازمة لهيمنة رئيس الجمورية،[2]و بالتالي نجد فترة "**هواري بومدين**"من جوان 1965-1978، هي فترة جعل كل مؤسسات النظام السياسي، ضمن تبعية مطلقة لرئيس الجمهورية.[3]

ثانيا: مرحلة الإنفتاح والتجديد في شكل المؤسسات النظام السياسي

أهم ما ميزها هو إنهيار العقد الإجتماعي الوطني القائم بين الدولة والمجتمع في الدولتين، وهذا نتيجة لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني، مما أدى إلى الإنفتاح الإقتصادي إضافة إلى التحديات العولمة التي يفرضها النظام العالمي، ولذلك فقد أقدم الزعماء المغاربة على ترميم بعض المؤسسات السياسية التي تمثل الدولة، ففي تونس والجزائر، تم إصلاح "حزب الدستوري"، وحزب "جبهة التحرير الوطني"، وخلق بعض أشكال التعددية السياسية، وتمحورت بدائل الإصلاح الحزب حول ثلاثة أمور هي: إعادة بناء جذري للحزب ليكون أكثر قدرة على مواجهة المستجدات، السير نحو التعددية الحزبية، أو فصل الحزب عن الدول،[4] وقد تمت هذه الإصلاحات في فترات متعاقب، إذ نجد أن تونس أقرت التعددية عام 1981 في حين تأخرت الجزائر في ذلك حتى عام 1989، بعد الإضرابات وأعمال العنف التي شاهدتها في أكتوبر 1988[5]

وعليه فإن أبرز سمات نظام السياسي لكلا البلدين هي:

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، **النظام التونسي بعد التغيير**، ص 6، من الموقع الالكتروني: www.jorsj.net

[2] علي كنز، عبد الناصر جابي، **الجزائر في البحث عن الكتلة إجتماعية جديدة، المرجع السابق ، ص213**.

[3] عابد شارف، **تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراوح مكانها**، مركز الجزيرة للدراسات العربي: 2013/02/20/من الموقع الإلكتروني: // http:studies.aljazeera.net

[4] محمد عبد الباقي الهرماسي، **التغير الاجتماعي والاقتصادي ومضاعفاته السياسية: المغرب العربي**، المرجع السابق، ص 290

[4] المرجع نفسه ، ص156، 157 .

[5] غسان سلامة ، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية ، 1989،ط.1)، ص605

-الشخصانية التي تمثل الطابع الأكثر تميزا للعملية السياسية في هذه الأنظمة، حيث تطغى على كل مستويات صناعة السياسة العامة، وشرعية هذه الزعامة الفردية لم تأت من فراغ، بل هي مكرسة في كلا الدستورين بإضافة إلى الإستناد على الموروث التاريخ، والديني الذي يميز الدولتين تونس والجزائر.

- أما فيما يخص النصوص الدستورية، لكلا الدولتين، نجدها دساتير مكتوبة تكرس سلطات رئيس جمهورية وكيفية تولي أو إدارة الحكم[1]

-نجد **تونس** : ينظم الدستور التونسي موضوع رئاسة الجمهورية واختصاصاته في المواد37 إلى غاية المادة57 ، إذ أعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية.[2]

و رغم التعديلات التي أدخلت عليه أهمها تعديل 8 أفريل 1976 الذي أقر إمكانية النواب الإطاحة بالحكومة، ظلت تونس تحكم بمقتضى هذا الدستور طيلة الفترة "**البورقيبية**" الذي أدخل نصا دستوريا يشير بتولي رئاسة الدولة مدى الحياةن هيمنة رئيس الجمهورية على كل الصلاحيات تولد عنه شخصنة السلطة، وهذا ما صرح به الرئيس " **الحبيب بورقيبة**" بأن je suis le systéme " النظام هو أنا"[3]، وقد استمرت هذه الظاهرة حتى بعد مجيء الرئيس" **زين العابدين بن علي**" عام 1987 الذي استمر في الحكم بعد أكثر من ربع قرن.

أما الجزائر :فقد ساد مبدأ وحدة السلطة السياسية، بمعنى السلطة السياسية هي رهينة الحزب الواحد الذي إعتمد على مبدأ المركزية في اتخاذ القرارات السياسية، وربط الوظائف الساسية لدولة بالإنتماء السياسي للحزب، وإن نظرية الوحدة السياسية هذه كرستها مجموعة دساتير 1963، 1976؛ والمواثيق المرجعية لها المتمثلة في ميثاق 1964 ، وميثاق 1986[4]

وتبعا لذلك فإن رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة ففي ظل دستور 1963 تعتبر رئاسة الجمهورية المؤسسة الإدارية المركزية الرئيسية، إعتبارا لأهمية الصلاحيات الموكلة لرئيس الجمهورية في إطار

[1] ثناء فؤاد، عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات والتفاعل والصراع**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 360.

[2] أحمد الراشدي، حارمن فرج، وآخرون ، **المؤسسةالتشريعية في المغرب**، (القاهرة: درا المعارف، 1979)، ص27 .

[3] المرجع نفسه، ص 45، 57.

[4] محفوظ لعشب، **التجربة الدستورية في الجزائر**، (الجزائر :دار العلوم، 1988) ، ص8 .

نظام سياسي يقوم على الأحادية، أما دستور 1976 فقد تضمن أحكام واضحة تدل على مدى إتساع سلطات رئيس الجمهورية سواء في المجال الإداري أو في مجال التشريع عن طريق الأوامر.[1]

ضف إلى ذلك تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فالمجال العسكري هو تحت قيادة رئيس الجمهورية، بصفة مباشرة أو غير مباشرة ففي تونس المادة 44 من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك بالنسبة للجزائر، وهذا يعني أن هناك تداخل ما بين الحياة السياسية والعسكرية.[2]

ولهذا نجد تونس تعرضت إنقلاب سلمي بقيادة "**زين العابدين بن علي**" عام ضد "**حبيب بورقيبة**" عام1987، وفي الجزائر بقيادة" **هواري بومدين**" 19 جوان1965 ضد "**بن بلة**"، والتي هي نتاج عن الإتجاه الإيديولوجي للصفوة العسكرية، والتي تعود جذورها إلى حقبة الإستعمار والنضال من أجل تحقيق الإستقلال، وبالتالي فإن الوجود العسكري في الحياة السياسية لكلتا الدولتين كان له مبرر يكمن فترة النضال ضد الإستعمار.[3]

جاءت خطابات النظام السياسي التونسي بالتعديدية الحزبية اثر وصول "**زين العابدين بن علي**" الحكم بالإنفتاح السياسي، والإقتصادي وتمهيد الطريق نحو الديمقراطية، وقام "**بن علي**" في بداية حكمه بتخفيف القوانين التي تقيّد الصحافة، وإطلاق سراح الكثير من السجناء السياسيين الذين كانوا مسجونين في عهد النظام السابق، كما أجاز الكثير من الأحزاب السياسية، وسمح للإسلاميين المنضمين لحزب حركة النهضة اليوم بالمشاركة في انتخابات عام 1989 كمرشحين مستقلين، ولكن عندما أظهرت نتائج الإنتخابات مدى قوة الإسلاميين، قام "**بن علي**" بتزوير النتائج وزعم بأنه فاز بنسبة 99% من الأصوات، وفي الوقت ذاته، قدّم ظهور فصائل عنيفة ضمن الحركة الإسلامية ذريعة لإطلاق حملة ضد المحافظين الدينيين في البلاد،[4]و هذا ما ينطبق على الجزائر اثر وصول "**شاذلي بن جديد**" الحكم 9 فبراير1979 – 11 يناير 1992، خلال تلك الخطابات السياسية التي تعد بالإنفتاح السياسي

[1] المواد 39 وما بعدها من دستور1963

[2] البزيت بيكار، **العسكريون العرب في السياسة من المؤامرة الثورية إلى الدولة السلطوية**، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)؛ ص 529، 532.

[3] نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، (الجزائر :الديوان المطبوعات الجامعية،2007)، ص198 .

[4] خيري عبد الرزاق جاسم، **النظام السياسي التونس بعد التغيير**، ص6 من الموقع الإلكتروني :www.jorsj.net

والإقتصادي، والتمهيد للتعددية الحزبية، ظهر عدد كبير من الأحزاب السياسية، بلغ في فترة 1989-1990 أكثر من 60 حزب وهذا بسبب قانون الأحزاب السياسية الذي وضع آنذاك متضمنا شروط سهلة للغاية وضامنا للتشكيلات الناشئة دعما ماليا من الدولة، ولكن سرعان ما تبين العكس، وذلك من خلال توقيف المسار الإنتخابي اثر فوز جبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1992.[1]

شهدت كلا الدولتين بروز التيارات الإسلامية في الساحة السياسية، لمبررات عديدة جعلت الجماعة الإسلامية تخرج من الدائرة الفكرية وإلى الدائرة السياسية، ومن هذه المبررات:

-نضج الخطاب الإسلامي وبداية اقتناع كوادر الفكرة الإسلامية بضرورة لعب دور في الواقع السياسي التونسي.

-إغراق السلطة التونسية في حالة التبعية وضرورة التصدّي لها من خلال المساهمة في التغيير السياسي. -تحديّات التيارات والقوى العلمانية والتغريبية.

-التحديات التي عاشها العالم العربي، والإسلامي مثل أحداث أفغانستان ولبنان وفلسطين وغيرها.

-انتصار الثورة الإسلامية في إيران[2] ، مما أدى كلا البلدين القيام بتعديلات دستورية[3]، حتى تمنع من صعود التيار الإسلامي الى السلطة.

ثالثا: النظام السياسي لدولة تونس والجزائر بعد الربيع العربي:

شهدت كلتا الدولتين مجموعة من الإصلاحات

أولا: النظام السياسي في تونس:

لا يمكن الحديث عن مرحلة الإنتقال الديمقراطي في التجربة التونسية، دون التطرق إلى الحلقة الأساس التي وضعت معالم طريق تلك المرحلة وضبط المسار الإنتقالي بمحطاته الرئيسية، ونقصد "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي"، والتي تأسست في 18 فبراير 2011 بمقتضى مرسوم رئاسي، وإلى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر من العام نفسه.

[1] صالح بلحاج، أبحاث **وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**، (مخبر دراسات وتحليل س ع، الجزائر، 2012،) ص 106،107.

[2] يحي أبو زكريا، **الحركة التونسية من الثعالبي الى الغنوشي**، من الموقع الإلكتروني: http://www.arabtimes.com/algeria%20book/doc11.html

لم تنشأ الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من فراغ، بل سبقتها ومهدت لها هيئتان سبقتا تكوينها؛ أولها "المجلس الوطني لحماية الثورة" والذي تشكل كليا خارج الأطر الرسمية، وضم أحزابا سياسية منظمات وطنية وشخصيات عامة وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة، في محاولة لإعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة، وإدارة المرحلة الإنتقالية وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى معارضة بعض مكونات المجلس، وخاصة الأطراف اليسارية المكونة لـ "هيئة 14 جانفي"، فكرة تشكيل هيئة عليا "رسمية" بصلاحيات شبه مطلقة، ورأوا فيها محاولة للإلتفاف على أهداف الثورة.[1]

أما الهيئة الثانية فهي "اللجنة العليا للإصلاح السياسي"، وهي إحدى ثلاث لجان استشارية شكلتها حكومة "**الغنوشي**" بهدف الشروع في عملية إصلاحية في مجالات أساسية تتعلق بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ اندلاع الثورة، ترأس اللجنة العليا للإصلاح السياسي أستاذ القانون "**عياض بن عاشور**"، قبل أن يتولى لاحقا رئاسة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، وترأس الخبير القانوني "**عبد الفتاح عمر**" اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، في حين عادت رئاسة اللجنة الوطنية لاستقصاء التجاوزات إلى توفيق "**بودربالة**"، الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

من أبرز الأهداف التي سعت لجنة الإصلاح السياسي لتحقيقها تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الإنتخابية بما في ذلك مراجعة المجلة الإنتخابية، وقانوني الصحافة والأحزاب وتنقيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية، وقد ضمت في عضويتها خبراء وأساتذة في القانون العام، والعلوم السياسية، من مختلف كليات الجامعة التونسية، إلى جانب عدد من القضاة من سلكي القضاء العدلي والقضاء الإداري، وإذا كان إدماج المجلس الوطني لحماية الثورة في الهيئة الوليدة قد أثار اعتراضات بعض مكوناته

[1] نص "بيان حزب العمال حول" **الهيئة العليات لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي**" بتاريخ 15 مارس 2011 حيث جاء أن الحزب يعتبر "أن الهدف من هذه الهيئة هو الالتفاف على "**المجلس الوطني لحماية الثورة" وإجهاضه** " وبالتالي فإنه "يؤكد تمسكه بالمجلس الوطني لحماية الثورة إطارا لقيادة المرحلة الانتقالية".

كما سبق ذكره، فإن اندماج لجنة الإصلاح السياسي في تلك الهيئة جاء بمثابة تطور طبيعي بحكم تماثل وظائفهما واشتراكهما في ذات الرئيس.[1]

ثانيا: النظام السياسي في الجزائر:

تجسيدا لخطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الموجه للأمة في 15 أفريل 2011، والذي أعلن فيه عن دخول البلاد مرحلة مفصلية ومصيرية للتغيير الهادئ وتقوية دعائم الديمقراطية، من خلال تطبيق برنامج إصلاحات سياسية عميقة، جاء الإعلان عن أولى إجراءاته في مجلس الوزراء في 03 فيفري 2011، بإقرار رفع حالة الطوارئ، فيما بادر الرئيس بتعيين السيد "**عبد القادر بن صالح**"، كشخصية وطنية مكلفة بإجراء مشاورات واسعة حول مختلف المحاور المحددة، في إطار برنامج الإصلاحات السياسية، وتم تعيين كل من الجنرال محمد تواتي والمستشار بالرئاسة السيد محمد علي بوغازي مساعدين ل "**بن صالح**"، في إطار لجنة المشاورات السياسية التي عقدت من 21 ماي إلى 21 جوان 2011، إجتماعات استشارية مع الأحزاب والشخصيات الوطنية ومختلف فعاليات المجتمع السياسي والمدني؛ وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في جملة من القوانين هي: نظام الإنتخابات، وقانون الأحزاب؛ والإعلام، والجمعيات وكذلك قانون الولاية، البلدية، قانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة؛ وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، هذه هي القوانين المقترحة للتعديل والمراجعة بما فيها مراجعة الدستور[2].

وشملت النصوص المعنية التي تم المصادقة عليها من قبل البرلمان، مشروع قانون الإنتخابات، الأحزاب السياسية، الجمعيات، الإعلام، التمثيل النسوي في المجالس النيابية، التنافي مع العهدة البرلمانية وكذا مشروع قانون الولاية، وقد تم تكريس بعض هذه المشاريع الجديدة التي جاءت لتعزز المسار الديمقراطي والتجربة التعددية، في أولى المحطات السياسية الهامة التي ميزت المشهد السياسي، والمتمثلة في الإنتخابات التشريعية للعاشر ماي 2012، حيث عرفت هذه المحطة مشاركة 21 حزبا سياسيا جديدا، اعتمدت

[1] عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة لدراسات، 14 فبراير 2013، من الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net

[2] فتحي بولعراس ، **الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير** ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات العربية ، العدد 374 ،2011)،ص، 12-15 .

بموجب قانون الأحزاب الجديد وتطبيق إجراءات النص الداعم لنسبة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة؛ وقد أسفرت نتائج التشريعات التي شارك فيها ما لا يقل عن 44 حزبا سياسيا، وعرفت عودة حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض إلى هذا المعترك السياسي، ومن أهم الإصلاحات السياسية التي جاءت مع مطلع 2012 جملة القوانين التي صادق عليها البرلمان والتي سنحاول التطرق إليها على النحو التالي :

-إصلاح قانون الإنتخابات 12-01:[1] حيث أدخلت عليه بعض التعديلات أهمها: استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، إضافة إلى ممثلي المترشحين الأحرار، ومن أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية؛ علاوة على ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات، بحيث تنظر في كل التجاوزات التي تمس مصداقية وشفافية العملية الإنتخابية، وتنظر في كل خرق للقوانين والقضايا التي تحيلها إليها؛ ويمكن لهذه اللجنة تبادل المعلومات المتعلقة بالإنتخابات مع اللجنة الوطنية للمراقبة الإنتخابات بالإضافة إلى تسيير الحملة الإنتخابية مع التدخل في صلاحيتها.

- قانون الأحزاب السياسية 12-04:[2] يهدف هذا القانون إلى تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية، ومن خلال توسيع التعددية الحزبية، وتجديد النخب السياسية، وجذب إطارات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع علاوة على تعريف الأحزاب السياسية وتحديد شروطها،و كيفية إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها ليضع الإطار السياسي؛ والقانوني الملزم للإدارة "وزارة الداخلية" بشأن اعتمادها أو رفض الأحزاب السياسية وشرعية عمليها بحيث يعد سكوت الإدارة بعد انقضاء الستين "60" يوما المتاح لها بمثابة الترخيص للأعضاء المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي، كما يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا ويكون قابل للطعن في أجل أقصاه "30" يوم من تاريخ تبليغ الرفض .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .**القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات** ، الجريدة الرسمية ، العدد الاول بتاريخ 14 جانفي 2012 ، ص 29، 30

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالاحزاب السياسية** ، الجريدة الرسمية ، العدد الثاني ، فيفري 2012 ص 9، 12

قانون الإعلام 12-05 أهم ما تضمنه القانون العضوي المتعلق بالإعلام هو فتح مجال الإعلام السمعي البصري للقطاع الخاص الوطني، وقد أشارت المادة61 إلى المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري، على أن تمارس نشاطها وفقا لهذا القانون والتشريع المعمول به.

وما يمكن ان نستخلصه من خلال ما سبق لتفسير هذه الإصلاحات السياسية لكلتا الدولتين ترجع إلى اثنين: أولهما الإنقسامات التي حدثت داخل النخب التسلطية، وفشلها في مواجهة المشكلات وثانيهما التغيرات في تطور وتنظيم المجتمع المدني، الذي يؤدي إلى تفاعلات نتيجة وجود إدراك لدى هذه الصفوة بأهمية الإصلاح السياسي.[1]

المطلب الثاني: بيئة الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر

إن بيئة الانتقال الديمقراطي لأي دولة تكمن في عوامل داخلية، وعوامل خارجية .

أولا : العوامل الداخلية لكل من تونس والجزائر

أولا) تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في تونس:

ولقد مرت البلاد في سنة 1986 بأزمة خطيرة أو ربما هي الأخطر على مستوى المالية العمومية، إلى درجة اضطرت تونس طلب من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وارتفعت المديونية بما لم يسبق له مثيل بشكل دفع الدولة إلى الإقتراض من الأسواق المالية العالمية بفوائد مرتفعة؛ ولمدة محدودة جدا (أسبوع أحياناً)، حتى تتمكن من سداد ديونها وتمويل وارداتها[2]

يضاف إلى هذه الوضعية المالية الصعبة عامل إقتصادي خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط بشكل مهول منذ سنة1986، إلى جانب انخفاض مداخيل السياحة، مما أجبر الدولة على" تقليص تدخلتها تدريجيا في الإقتصاد والتحرر من بعض التزاماتها.

وبفعل هذا التراجع كانت له مضاعفاته على المستوى الإجتماعي، فالذي سيتحمل إنعكاسات هذا التراجع هي الطبقات المتوسطة والفقير، فالدولة لم تعد تقدم إعاناتها للأغلبية مثلما كانت، بل غدت تحصر تدخلاتها في القطاعات ذات الأولية الكبرى، وتفكر جديا في الحد من الإرتفاع المتزايد للإعتمادات

[1] فتحي بولعراس ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير**، المرجع السابق ، ص.16

[2] حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة إجتماعية – سياسية في البناء الوطني التونسي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1،2006) ، ص 250

المخصصة لصندوق التعويض، الذي أصبح عبئا على ميزانية الدولة بعد أن بلغ حجم الدعم سنة 1984ما قيمته 246 مليون دينار تونسي، والتدرج مرحلياً نحو حقيقة الأسعار، وقد تضخمت نسبة البطالة، فقد وصلت15% في عام 1986، مقابل11.4 %في عام 1980 وتزامنت هذه مع العودة المفاجئة للعمال المهاجرين من ليبيا بعدد يفوق 30 ألفاً، وقد ساعد على هذا التدهور، إضافة إلى العوامل الإقتصادية المباشرة، عوامل أخرى منها سوء التصرف والرشوة التي مست عدداً كبيراً من المسؤوليين السامين في الدولة، وتكاثرت قضايا الرشوة إلى درجة قرر الرئيس "**بورقيبة**" في 10 أبريل 1987، إصدار قانون يجبر هؤلاء المسؤوليين على التصريح بمصدر ثرواتهم، وعليه من الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتردي إلى تصاعد نسق الإضطرابات، وعودة المواجهة بين السلطة والمنظمة النقابية من جهة، والسلطة والمجتمع السياسي المتمثل في القوى السياسية من جهة أخرى.[1]

وفي ظل هذه الظروف تعرضت تونس للمزيد من عوامل عدم الإستقرار، والتي عرف من خلالها الشارع التونسي حركات احتجاجية كرد فعل على هذه الأوضاع المزرية،[2] وما يعرف آنذاك بثورة الخبز[3].

ثانيا) تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر:

لقد لعب العامل الإقتصادي البيئة الأساسية لنمو الأزمة في الجزائر، حيث إختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، وتم تنفيذ هذه السياسة الضخمة عن طريق الإستثمارات في كل من صناعة الحديد والصلب، والصناعات الطاقوية والبتروكيمياء، لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة الخفيفة، وتم إنجاز الجزء الكبير من هذا المجهود التنموي، والمتمثل في اقامة مؤسسات

[1] حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة إجتماعية – سياسية في البناء الوطني التونسي**، المرجع السابق، ص 250

[2] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام ،2004)، ص 192

[3] **أحداث أو انتفاضة الخبز**: إنطلقت أحداث انتفاضة الخبز لسنة 1984 من مدينة دوز بالجنوب التونسي بمناسبة السوق الأسبوعية في 29 ديسمبر 1983 في شكل مظاهرات أدت إلى المواجهة بين المتظاهرين وقوات النظام العام. ومع دخول مشروع الزيادة في أسعار العجين ومشتقاته حيز التنفيذ يوم 1 جانفي 1984 شملت الحركة الإحتجاجية مناطق الشمال والوسط الغربي في الكاف والقصرين وتالة وبقية مناطق الجنوب ، مما استدعى دخول الجيش لهذه المناطق بعد أن سجل عجز قوات النظام العام في الحد من توسع الانتفاضة. ومع إعلان وزارة الداخلية يوم 2 جانفي عن سقوط قتلى وجرحى ودخلت المنطقة الصناعية بقابس في إضراب شامل ومسيرات كبرى شارك في تنظيمها كل من العمال والطلاب كما التحق طلبة الجامعات معبرين عن رفضهم إلغاء الدعم عن العجين ومشتقاته. في يوم 3 جانفي بلغت الانتفاضة أوج أحداثها وباتت المواجهة مفتوحة بين المتظاهرين من ناحية وقوات النظام العام والجيش من ناحية أخرى المحلات لقد نجم عن ذلك إطلاق الرصاص وسقوط مزيد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين

وطنية عملاقة سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة ما بين 1986 - 1990[1]

إلا هذا النموذج أظهر عجزه لإعتماده بدرجة عالية على مداخيل الريع النفطى بنسبة أو 95% دخل البلاد في أزمة إقتصادية خانقة، فالمؤسسات العمومية لم تقم بالدور المنوط لها مما تحتم على السلطات إلى توقيف الإستثمارات فيها، الأمر الذي أدى زيادة التبعية الإقتصادية للخارج من خلال الإعتماد كليا على الواردات الخارجية إضافة إلى عملية الهيكلة التي زعزعت إستقرار القاعدة الصناعية بأكملها؛ وكان من نتائج ذلك : ضعف الأداء والعجز المالي الذي شهدته هذه المؤسسات والذي وصل 250 مليار دولار[2]

-تفاقم الفشل الإقتصادي بصورة متسارعة عام 1986 عندما إنخفض أسعار النفط التي تسببت في تقليص الموارد المالية بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط لحياة الإستهلاكية الذي برز مع بداية الثمانيات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 26 مليار دولار مع بداية التسعينات[3]، وكنتيجة لتدهور أسعار النفط، وانخفاض إيرادات الدولة المحصل عليها منه، والتي كانت تقدر في بداية الثمانينات بـ 10 مليار دولار إلى 8.8 مليار دولار سنة 1985 و7.9 مليار دولار سنة1986 ، 7 مليار دولار 1987 واتجه هذا التأثير نحو الإستثمارات التي انخفضت بنسبة % 4,2، ومستوى الإستهلاك العائلي الذي إنخفض إلى 0.4% إو نخفضت نسبة التشغيل ب40%، وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدا يثير القلق؛ مما زاد في حدة تدهور الأوضاع الإقتصادية، وصعوبة التحكم فيها الضعف الكبير في الإنتاج الفلاحي نتيجة تهميشه؛ وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية خطيرة فعدم الإهتمام بهذا القطاع جعلها تدفع سنويا أكثر من 2.25 مليار دولار من أجل إستراد المواد الغذائية فقط، مسيطرة بذلك على واردات الإقتصاد الوطني بنسبة 8% 6إلى 70% ويرجع هذا إلى العجز

[1] عبد الله بن دعيدة ، **التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية** . (بيرو ت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)،ص 355، 356 .

[2] أ حمد طعيبة، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،1999)، ص 68.

[3] محمد بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والسياسية** ، (الجزائر: د حلب للطباعة ، 1993)، ص30 ،31.

الكبير الذي شهده القطاع الفلاحي والذي قدر بـ 15 مليار دينار جزائري تولت خزينة الدولة دفعه دون مقابل،[1] وعليه في ظل هذه الظروف تعرضت الجزائر للمزيد من عوامل عدم الاستقرار، والتي عرف من خلالها الشارع الجزائري حركات احتجاجية كرد فعل على هذه الأوضاع المزرية، وما يعرف أحداث 8 أكتوبر1988.[2]

ثانيا) إنهيار شرعية النظام السياسي:

تراجعت شرعية النظام السياسي لكل من تونس والجزائر نتيجة:

-ضعف فعالية النظام السياسي، إذ مع مرور الوقت أصبح غير قادر على فرض الإستقرار وإشباع الحاجيات المجتمعية، إضافة إلى عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التحضيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات اجتماعية جديدة التي واكبت التحولات الإقتصادية، وهذا فرض ضرورة فتح قنوات جديدة للمشاركة السياسية.

[1] سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** . (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر ،1990)، ص179.

[2] **أحداث أكتوبر 1988**: في يوم 25 سبتمبر بدأت ملامح ثورة شعبية وعمالية تلوح في الأفق بعد أن عقدت نقابة مؤسسة صناعة السيارات "**سوناكوم**" لقاء بالمركب، حيث ندد العمال، لأول مرة، بالفساد وببعض رموز الدولة، مرددين شعارات مناهضة لهم· أما في الأحياء الشعبية، فقد فتح، خطاب "**الشاذلي بن جديد**"، المجال واسعا للحديث عن قرب ثورة شعبية في الجزائر ضد رموز الدولة، كيف لا والأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر عام 1986 بسبب تدني أسعار المحروقات، وما صاحبها من تدن للقدرة الشرائية وإعلان عدد من الشركات الوطنية إفلاسها وعدم قدرتها استيراد القهوة والدقيق، ساهم في تأجيج غضب الشارع·

– في 4 أكتوبر الذي كان يوم أربعاء ،1988 بدأت بعض القلاقل تظهر في أحياء شعبية فانتشرت مصالح الأمن أو كان يسمى سابقا لدى عامة الناس بـ الأمن العسكري، عبر بعض هذه الأحياء لتقصي الحقائق ومعرفة ما كان يحضر له·

– يوم الاربعاء5 أكتوبر ، اعترضت مجموعة من الشباب سبيل حافلة ،حيث استهدف المواطنون كل ما يرمز للدولة.

–يوم الخميس 6 أكتوبر1988 ، امتدت المظاهرات إلى كل الأحياء الشعبية، وانقطعت الدراسة في المدارس والثانويات خوفا من أن تمتد المظاهرات إلى لثانويات ويلتحقون بالحركة، وذلك بأمر من وزارة التربية الوطنية·

–يوم 7 أكتوبر 1988 المصادف ليوم الجمعة، حاول بعض قادة التيار السلفي في الجزائر قيادة مسيرة في شوارع باب الوادي انطلاقا من مسجد السنة الذي كان يتواجد به علي بن حاج، وقبل انطلاق المسيرة، دعا أحمد سحنون ومحفوظ نحناح المصليين للتعقل، غير أن هؤلاء لم يستجيبوا لنداءات الشيخين الذين كانا يحظيان بمصداقية لدى عامة الناس، وقد حاول كل من **أحمد سحنون** و"**نحناح**" و"**عباسي مدني**" التوجه إلى رئاسة الجمهورية لدعوة الرئيس الشاذلي بن جديد لوقف إطلاق الرصاص على المتظاهرين، وإطلاق سراح الموقوفين من المتظاهرين، لكن مصالح الأمن رفضت ذلك ومنعتهم من الوصول إلى مقر الرئاسة·

وفي المساء، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد، حالة الحصار وفرض حظر التجول ليلا في العاصمة وضواحيها، وانتشرت قوات الجيش عبر كامل أحياء العاصمة حفاظا على ما تبقى مما خربه المتظاهرون·

-ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، وهذا خلق فجوة بين النظام والمجتمع والإرادة المعبرة على الشعب البرلمان،[1]وبذلك فقد تكثفت أسباب عدم شرعية السلطة نظرا لإحتكارها للفضاء السياسي، وتأميم المجتمع لصالح نخبة معينة وتهميش فئات عريضة في بالإضافة إلى تدهور الحالة الصحية للرئيس التونسي" **حبيب بورقيبة**"، إذ بالموازاة مع حالة الإنهيار الذي كان يعيشه النظام السياسي والمجتمع التونسي، فقد كانت وضعية الرئيس بورقيبة الصحية لا تسمح له بمزاولة نشاطه السياسي؛ وبذلك وجد" **زين العابدين بن علي** "الفرصة المواتية للوصول إلى سدة الحكم، مستندا إلى التقرير الطبي الذي أثبت عجز الرئيس" **الحبيب بورقيبة**"، ومستغلا عمله كرئيس للوزراء،و نائب للرئيس الأمين العام للحزب بالاشتراكي، في تلك الفترة لتولي رئاسة الجمهورية وهذا حسبما جاءت به المادة57 من الدستور التي تنص أن لرئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، وفاة، استقالة، عجز تام،[2] واعتمادا على كل ذلك قام" **زين العابدين بن على** "بانقلاب سلمي في السابع نوفمبر1987 [3].

ثالثا) تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني في تونس والجزائر:

أولا) تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني في تونس:

والممثل خاصة في الإتحاد العام التونسي للشغل الحليف الرئيسي للحكومة، مما أدى إلى توتر العلاقة ما بين الطرفين، بسبب دعم الإتحاد للإصلاحات داخل القطاع العام، ومطالب العمال الخاصة بتحسين الأجور، وعلى إثر فشل مفاوضات الحكومة مع الإتحاد، فقد لجأت الحكومة إلى ممارسة العنف على القوى المعارضة للنظام السياسي، سواء تعلق الأمر بقيادات الإتحاد العام للشغل التونسي، الذين كان مصيرهم التهميش والتصفية الجسدية مثلما حدث ل"**أحمد بن صالح**"، أو "**الحبيب عاشور**"، أو فيما

[1] أحمد منيسي، وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(مصر : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص289.

[2] بندق وائل أنور، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**، (مصر :دار الفكر الجامعي، ط.1.2004) ص 156.

[3] عمار جفال، **قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والإستجابة العربية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد1 .2001، ص 173،174 .

يتعلق بقادة الإتجاه الإسلامي،[1] حيث بعد إعلان حالة الطوارئ في جانفي 1984 فقد ركزت السلطة على ضرورة التخلص من البديل الإسلامي من خلال سلسلة من الإعتقالات، والإغتيالات.[2]

ثانيا) تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني في الجزائر:

إن إحتكار النخبة السياسية للسلطة والتعسف في إستعمالها، وإحتكار الإمتيازات المرتبطة بها،و تصلب الجهاز البيروقراطي، وفشله في أداء مهماته كوسيلة للإتصال وأداة لتنفيذ البرامج، والمخططات، أوصل المجتمع إلى حالة من الإنسداد تسبب في إحداث سخط كبير خاصة في قنوات الإتصال بين القمة والقاعدة الأمر الذي تمخض عنه:[3]

-أولا: نمو المعارضة السياسة

وقد جاء نتيجة عجز المؤسسات السياسية عن الإستجابة لكل القوى في المجتمع الراغبة بالمشاركة في الحياة السياسية، وكذلك إلى عدم رغبة النخبة الحاكمة في إشراك هذه القوى، بحيث لم تتح لها الفرصة في التعبير، وذلك بسيطرتها على وسائل الإعلام التي سخرت فقط لنشر إيديولوجية الحزب الواحد.[4]

-ثانيا: صراع مراكز القوى في النظام

إتضح ذلك بعد وفاة الرئيس "**هواري بومدين**"، وخلال تحضير المؤتمر الرابع للحزب، ببروز الخلافات والصراعات بين مؤسسة الرئاسة مدعمة بالسلطة العسكرية، وبين قادة الحزب، حول من يخلف الرئيس وأي إتجاه سوف تنتهجه البلاد مبرزا بذلك أزمة حادة داخل السلطة السياسية لتتعمق فيما بعد أثناء عملية وضع الميثاق الوطني سنة 1986 من خلال:

-الإتجاه المحافظ:

ممثل في السيد" **محمد شريف**" مساعدية الأمين العام للحزب، وبعض المنظمات الجماهيرية، يدعو هذا الإتجاه للتمسك بالخيار الإشتراكي، لحماية منجزات الثورة.

-الإتجاه الإصلاحي:

---

[3] عباش عائشة، **اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : رسم سياسيات عامة، الجزائر : جامعة الجزائر:العلوم السياسية والاعلام/2008،) ص 133.

[2] أحمد منيسي، وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، المرجع السابق، ص 287.

[3] عياشي عنصر، **سيوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر**، ا(لقاهرة : دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1999)، ص 190.

[4] عمرو عبد الكريم سعداوي، **التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نموذجا** (القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية،1989)، ص60 .

و كان بقيادة" **الشاذلي بن جديد**"، وهو إتجاه إنفتاحي يدعو بالتحول نحو بناء إقتصاد ليبرالي ترفع فيه الدولة قيودها على النشاط الإقتصادي، والتجارة الخارجية وإعادة الهيكلة، بحجة فشل النظام الاقتصادي القائم.[1]

ثانيا: العوامل الخارجية للإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر

تلعب البيئة الخارجية دورا لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي، ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها، خاصة وأن النظام الدولي الجديد يسير في إتجاه فرض توجهات واحدة، سياسية وإقتصادية وثقافية، أو ما يعرف بظاهرة العولمة حيث لا يمكن لأي نظام سياسي أو دولة ما، تجاوزها فعامل التأثر خاصة بالنسبة للدول المتخلفة أصبح أمرا لا مفر منه في ظل التطور التكنولوجي الهائل، الذي جعل من العالم قرية صغيرة محدودة الأطراف، وليس بمقدار أي دولة اليوم أن تعرقل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدودها الوطنية[2].

وعليه فإن العجز المالي الذي عرفه اقتصاد تونس والجزائر، إثر أزمة تدني أسعار البترول في الثمانينات، دفعت بهما اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لطلب المساعدة المالية، وأبدت نيتها في إجراء إصلاحات هيكلية، وهذا يعني ضمنيا الإستعداد لربط السياسة الإقتصادية بتوجهاتها وقراراتها، وبالتالي الخضوع لشروطها المسبقة والمتمثلة في:

-إتباع النهج الليبرالي في التسيير الإقتصادي.

-فتح المجال لإقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.

-حرية التجارة الخارجية والصرف وإلغاء القيود الكمية على الإستيراد، والإتفاقيات الثنائية.

-تخفيض العملة المحلية.

-تقليص الدور الإقتصادي للدولة وفتح المجال أمام الإقتصاد الخاص والمستثمرين الأجانب.

-الحد من عجز ميزانية الدولة إلغاء الدعم على المواد الإستهلاكية وتخفيض الإنفاق العام.

-زيادة قيمة الضرائب والرسوم.

---

[1]. محمد تاملالت ، **الجزائر من فوق البركان : حقائق وأوهام1988 –1999** ، (الجزائر : دار الهدى، 1998)، ص 10، 11.

[2] إسماعيل بوخاوة ،" **فكرة النظام العالمي الجديد** ."يومية الخبر ، العدد 1592 الصادرة بتاريخ04 /1996/02، ص20

-ضرورة الإنتظام في تسديد الديون وفوائدها في الوقت المحدد.

-تطبيق هذه الشروط بكل صرامة دون التدرع بأي طارئ أو مشكل.

- .وقف دعم المؤسسات العجزة وتخفيض النفقات العسكر[1]

وعليه ما يمكن قوله هو أن كل هذه الضغوطات الإقتصادية الممارسة من طرف المؤسسات المالية الدولية على تونس والجزائر، دفعت بهما ليس فقط إلى تغيير وجهتهما السياسية، والإنتقال أو التحول للنظام الديمقراطي التعددي، بل فرضت عليها أيضا تغيير النهج الإقتصادي والدخول في نظام إقتصاد السوق، وضرورة الإستجابة للشروط المفروضة عليها، من أجل الحصول على مساعدات إقتصادية، وقروض مالية من طرف المؤسسات المالية الدولية[2].

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر

يرى هنتغتون أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة ،أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية، ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، وتكون الأحزاب السياسية كمؤسسات فعال.[3]

أولا: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس

إن التوجهات الأولى والمؤشرات الأولى الإنفتاحية قد بدأت على الصعيد الإقتصادي، ومن خلال إفساح المجال للقطاع الخاص، وكان لهذه الإجراءات بالطبع إنعكاسات على الصعيد السياسي، فعندما تولى" **زين العابدين بن علي**" السلطة في7 نوفمبر 1987، ركز النظام الجديد على بناء شرعيته، وقد ركز على ذلك في اتجاهين رئيسيين:[4]

-الأول: يقوم على اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط، والقيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية، والتخفيف من حالة الإحتقان السياسي التي وصلت إليها البلاد في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة.

---

[1] أ حمد طعيبة، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، المرجع السابق، ص92.

[2] محمد العربي ولد خليفة ، **التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1991)، ص31.

[3] بلقيس أحمد منصور ،***الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي*** ،(مصر:مكتبة مدبولي، 2004)،ص15

[4] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، المرجع السابق، ص117.

-**الثاني**: هو العمل على بناء حالة من التوافق الوطني، حول طبيعة المرحلة التي يمررها النظام السياسي وأولويات عمل تلك المرحلة، وفي هذا الإطار قام" **بن علي**"، بإطلاق سراح ما يزيد عن عشرة آلاف من المعتقلين السياسيين، كان أغلبهم من الإسلاميين، وتطبيع العلاقة بين الدولة وعدد من الهيئات؛ والتنظيمات النقابية خاصة الإتحاد العام التونسي للشغل، والإتحاد العام لطلبة تونس، والإعتراف ببعض الأحزاب السياسية،[1] و بعض الجمعيات الجديدة، وإلغاء بعض المؤسسات؛ والمحاكم والقوانين التي ارتبطت بمرحلة النظام السياسي التسلطي السابق، والتي شكلت الرموز الرئيسية لذلك النظام وانتهاكاته لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها إلغاء محاكم أمن الدولة، والمدعي العام، وعقوبة الأشغال الشاقة بالإضافة إلى تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام، كما شملت تلك الإجراءات أيضا السماح بإعادة إصدار صحف المعارضة التي تم إغلاقها، وهذا بإصدار قانون جديد للصحافة في 19 جويلية1988؛ تضمن إدخال بعض التعديلات المهمة[2]، منها:

-النص على حرية الأحزاب في إصدار الصحف الخاصة بها في غضون ثلاثة أيام من تقديم الطلب.

-بالنسبة إلى تعطيل الصحف المعارضة، فقد كان القانون القديم ينص على سلطة إيقاف الصحف متى شاء، إلى أن التعديل الجديد حصر صلاحية الإيقاف في عدد واحد فقط، واشترط أسباب مهمة وخطيرة لذلك، وأن تتكفل السلطة القضائية ببقية الإجراءات.

-عادت صحف المعارضة الأربع التي كانت معطلة إلى الصدور وهي" **المستقبل**" لحزب الديمقراطيين الإشتراكيين و"**الموقف**" لحزب التجمع الاشتراكي التقدمي و"**الطريق الجديد**" لحزب الشيوعي؛ و"**الوحدة**" لحزب الوحدة الشعبية.

-منح مساعدات مادية للمرة الأولى لصحف الأحزاب لإعانتها على مواجهة نفقات الطباعة؛ قدرت ب 25ألف دينار نحو 20 ألف دولار لكل صحيفة.[3]

لم يطرأ تحول جوهري في العلاقة بين الدولة والقوى السياسية والحزبية المعارضة، على نحو ما شهدته

---

[2] فدوى مرابط، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة**،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، أوت 2010)،ص 66

[3] المرجع نفسه، ص 67.

الإنتخابات التشريعية التي أجريت في أبريل 1989، فقد حاول نظام" **بن علي**" استغلال الميثاق الوطني، كأساس لإجراء توزيع مسبق لمقاعد البرلمان التونسي قبل إجراء تلك الإنتخابات، من خلال تأسيس تحالف انتخابي بين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، من ناحية، وأحزاب المعارضة من ناحية أخرى، بحيث تحصل أحزاب المعارضة على ثلاثين مقعداً من إجمالي 140 مقعداً، يتم توزيعها على تلك الأحزاب طبقاً لنسبة الأصوات التي تحصل عليها، ويبدو أن الهدف الحقيقي من تخصيص ثلاثين مقعدا فقط للمعارضة ،هو ضمان عدم إقدام المعارضة على الدخول في معركة انتخابات رئاسية[1]

-طبيعة المعارضة السياسية:

يعد الواقع المجتمعي في تونس أيضا أحد عوامل إخفاق عملية التحول الديمقراطي خاصة منه، طبيعة المعارضة السياسية بكل توجهاتها، والتي تعاني الضعف في عدة جوانب نذكر منها :

-سيطرة الطابع النخبوي على الأحزاب السياسية وخصوصا منها ذات التوجه العلماني .

-الأحزاب السياسية في تونس تيارات مرجحة في المعادلة السياسية الداخلية، بمعنى إن دورها الأساسي لا يتمثل في صياغة المعادلة السياسية الداخلية، بقدر ما يقتصر على ترجيح ميزان التحالفات الداخلية بين القطبين الرئيسيين في الحياة السياسية.

-مختلف الأحزاب السياسية المعارضة تعاني من ضعف الموارد المالية.

-عدم قدرة الأحزاب السياسية المعارضة على تعبئة المجتمع، وتوجيهه نتيجة التذبذب الحاصل في الخطاب السياسي من جهة، وانشغالها بالتصدعات والإنقسامات الهيكلية الداخلية فيها من جهة ثانية.

-حداثة التجربة السياسية للمعارضة مقابل تجربة الحزب القائد في تونس.[2]

لذا يمكن اعتبار النظام الحزبي في تونس هو من النظم التعددية المقيدة، والتي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب القائد حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم، وإحاطة ممارسات الأحزاب المعارضة، بكثير من القيود القانونية والإجرائية التي تسلبها فعاليتها، لم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للحزب الحاكم فقد شهد التجمع الدستوري الديمقراطي

[1] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، المرجع السابق، ص179.

[2] فايزة سارة ، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس**، (دمشق: منشورات الحلبي، ط.1 ،1986)، ص22

خلال الفترة، منذ الإستقلال وحتى النظام" **زين العابدين بن علي**" على عدد من التحولات الهامة أدت إلى تراجع الوظيفة السياسية للحزب، مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، وذلك من خلال سيطرة البيروقراطيين على الحزب ،و تحويله إلى جهاز أمني ذي واجهة سياسية بحيث أضطلع بوظيفتين رئيسيتين :

-الأولى:ضرب الحركة الإسلامية بالتعاون مع القوى السياسية العلمانية التي فضلت بدورها التحالف مع النظام الجديد.

-الثانية: ممارسة الضبط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما سمي"لجان الأحياء"، والتي تعمل كخلايا مدنية أمنية[1]

ثانيا: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي في الجزائر:

كان من نتائج إلغاء نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسي، بلغ في فترة1989 و1990 أكثر من 60 حزب، وهذا بسبب قانون الأحزاب السياسية الذي وضع آنذاك متضمنا شروط سهلة للغاية، وفي بداية 1997 وفي إطار المراجعة الشاملة لنصوص العمل السياسي؛ وللتشكيلات الناشئة المدعمة ماليا من الدولة، ألغي هذا القانون وجاء آخر ترمي أحكامه في المقام إلى تقليص عدد الأحزاب وهو ما حدث، إذ فشل الكثير منها في التأقلم مع الشروط الجديدة فكان مصيره الحل، وبذلك نزل عدد الأحزاب إلى النصف تقريبا، ومن هنا تصنف الأحزاب في الجزائر كما هو شائع عليها إلى أحزاب إسلامية، أحزاب وطنية، وأخرى ديمقراطية أو علمانية.

وعليه هناك حزبين كان لهما دور فعال وبارز جدا في عملية التحول الديمقراطي على الساحة السياسية الجزائرية، هما "**جبهة التحرير الوطني**"، و"**الجبهة الإسلامية للإنقاذ**"، بالإضافة إلى حزب القوى الإشتراكية.

بالنسبة" للجبهة الإسلامية للإنقاذ" الفائز الأكبر في هذه الإنتخابات البرلمانية، فإن المفارقة التي يغفل عنها كثير من المهتمين بالشأن السياسي الجزائري، هي أن "الجبهة الإسلامية" ظفرت لوحدها جهود التنظيمات الدعوية الإسلامية، التي كان لها فضل تنشئة الصحوة في الجزائر، والتي بسبب ترددها في تأسيس أحزاب سياسية في البداية، أتاح الفرصة ل "**عباسي المدني**" و"**علي بلحاج** " اللذان لم يكونا

[1] فايزة سارة ، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس**، المرجع السابق، ص22.

ينتميان لأي جماعة من الجماعات السابقة، وإلتفت حوله الأغلبية الساحقة من المجموعات الإجتماعية المقتنعة بالخطاب الإسلامي، غير أن الخطاب المتشدد الذي اعتمدته" **جبهة الإنقاذ**"، وسع احتواءها خاصة لدى الشرائح المهمشة المتمركزة بكثافة كبيرة في المدن، والمتضررة من التطورات الإقتصادية والهيمنة السياسية [1].

-بالنسبة لجبهة القوى الإشتراكية فقد أكدت هيمنتها التامة على منطقة القبائل، وهزمت جبهة الإنقاذ فيها لإعتبارات عديدة منها رسوخ وقدم وجودها السياسي، تأثير البعد العرقي والثقافي على الشأن السياسي في المنطقة، الشخصية التاريخية لزعيمها الحزب" **آيت أحمد**" وكذلك الخطاب المعتمد؛ والأوضاع الإجتماعية والسياسية السيئة، يضاف إليه في الجانب السياسي إنكار الهوية الأمازيغية من قبل نظام الحكم منذ الإستقلال.

– بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الخاسر الأكبر في هذه الإنتخابات، رغم التحايل الكبير الذي اعتمدته الحكومة آنذاك في تقسيم الدوائر الإنتخابية وقانون الإنتخابات، فقد استطاعت أن تتجنب الإنهيار الكلي بسبب وعائها الثابت المرتبط بالأسرة الثورية، (نسبة كبيرة من المجاهدين القدامى وأبناء الشهداء) ، والمنتفعين من أجهزة الحكم وأسرهم خاصة في الأرياف.

لم يكتمل المسار الإنتخابي حيث ألغيت الإنتخابات لتلغى الإنتخابات في 11 جانفي1992 بعد أن تحصلت47.27 بالمائة في الدور الأول، قبل إجراء الدور الثاني وحل الحزب الفائز وأصبح المشكل الأساسي المطروح على الجميع هو مشكل الشرعية ومستقبل الديمقراطية في الجزائر[2]

– دور الأحزاب في الفترة الإنتقالية للجزائر:

في يومي 26/25 جانفي 1994، عقدت ندوة للمصالحة انتهت بالمصادقة على وثيقة المرحلة الإنتقالية، التي نصت على تكوين المجلس الإنتقالي الذي يعد بمثابة هيئة تشريعية، تشارك فيها معظم شرائح المجتمع، إلا أن التمثيل الشعبي لم يتحقق نظرا لعدم مشاركة الأحزاب ذات ثقل من جبهة التحرير

[1] صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**،(الجزائر: مخبر دراسات وتحليل العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012)، ص 106، 107.

[2] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية**، المرجع السابق،ص 11.

الوطني، وجبهة القوى الإشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في المجلس الإنتقالي رغم دعوة الرئيس لها.[1]

وفي سنة 1996 عقدت ندوة أخرى سميت بندوة الوفاق الوطني يومي 14-15 سبتمبر 1996 وتمخضت رزنامة المواعيد الإنتخابية وهي كالتالي:

-الإستفتاء حول مراجعة الدستور قبل نهاية 1996.

-الإنتخابات التشريعية خلال السداسي الأول من 1997.

-الإنتخابات المحلية خلال السداسي الثاني 1997.

العودة مرة ثانية إلى الحياة الحزبية، بنص دستوري جديد تمثل في المادة42 التعديل الدستوري لسنة 1996 ، نصت على حق تشكيل"الأحزاب السياسية "،تدعمت بنص قانوني لتنظيم الحياة السياسية حتى يتم تجنب تكرار ما أفضت إليه المادة 40 من دستور 1989، وتوجه النظام السياسي على إثره قدما إلى الإنفتاح السياسي، الذي تجسد ميدانيا بإقرار التعدد الحزبي والتنظيمي المفتوح بنصوص دستورية، وأخرى قانونية تنظيمية، وظهرت العديد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات السياسية المختلفة، حيث بلغت حوالي 60 حزبا مشكلة واحدة من أبرز النتائج الظاهرة للتحولات التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988فيما يتعلق بالتعددية السياسية، والحزبية التي تعتبر أهم أسس بناء الديمقراطية وإستقرار نظام ديمقراطي فعال.

إذا بالرغم من العدد الهائل من الأحزاب السياسية التي تم إعتمادها على إثر إقرار التعددية السياسية في دستور 89 ضمن المادة 40 منه، ودستور1999[2]

يمكن القول بأن دور الأحزاب في عملية الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر، تمثلت في الإنتخابات؛ والتي هي الخطوة الأولى نحو تجسيد الديمقراطية بمبادئها، من تعددية سياسية وانتخابات تعددية؛ وتداول على السلطة، إلى عدم إكتمال ما بدأت به هذه الأحزاب، ففي تونس سمح في عهد "**بن علي**"

[1] Mohamed Brahimi, **le pouvoir** , la presse et les droits d'homme en Algérie, Marimour 1997 P88.

[2] بشير كاشة الفرجي، **الإنتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية: دراسة تحليلية ونصوص قانونية**(الجزائر .:دار الأفاق ، 2003)، ص28

بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية، ولكن مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم، وإحاطة ممارسات الأحزاب المعارضة بكثير من القيود القانونية والإجرائية التي تسلبها فعاليتها، وفي الجزائر فبعد إلغاء المسار الإنتخابي في جانفي 1992، وتدخل الجيش باسم مجلس أمن الدولة لتأجيل الدور الثاني منها، وتحول التأجيل الرسمي في ما بعد إلى إلغاء فعلي، وحتى في ظل إقرار التعددية السياسية بنص قانوني تضمن حرية إنشاء أحزاب سياسي، كواحدة من شروط التداول السلمي، إلا أن هذه التعددية لم تؤدي إلى تداول على السلطة بل إشراك في السلطة بغية الإحتواء،[1] بالإضافة رفض النظام السياسي لكلا البلدين، وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة، مما يؤدي إلى النقض ما بين مبادئ الديمقراطية والحياة السياسية والحزبية لكلا الدولتين.

ثالثا: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي بعد الربيع العربي في تونس والجزائر

شهدت كل من تونس والجزائر حركات احتجاجية في بداية يناير 2011، ففي تونس كانت شرارة الإنطلاق على أثر حرق "**البوعزيزي**" نفسه كرد فعل على الأوضاع الإجتماعية المزرية التي كان يعيشها؛ أما في الجزائر كانت مباشرة بعد عطلة نهاية الأسبوع (الاثنين 3 يناير 2011) ودخول السنة الجديدة حيث بداية زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية، كان على رأسها السكر والزيت، وهما سلعتان واسعتا الإستهلاك، حيث قامت تظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة.[2]

و عليه نجد ان هذه الحركات الإحتجاجية كان لها اثر كبير على سيرورة الأنظمة السياسة لكل من تونس، والجزائر وأبرز ما جاء في هذه الفترة هي الإصلاحات السياسة التي عرفتها الدولتين ففي تونس جاءت انتخابات برلمانيّة لقيت إقبالًا شعبيًّا واسعًا، وكانت شفافة وديمقراطية إلى حد كبير وبإعتراف المراقبين المحليّين والدوليّين، أمّا في حالة الجزائر، فإنّ هذه الإنتخابات جرت في موعدها الطبيعي لتجديد البرلمان الذي انتهت عهدته القانونيّة (تجري الإنتخابات البرلمانية في الجزائر كلّ خمس سنوات)، والتي كانت مقررة في 12 ماي 2012، ولكنّها تزامنت مع موجة الربيع العربي وسقوط حكم "**بن علي**" في

[1] فوزي أو صديق ،**تحديث المجلس الدستوري الجزائري ضمانة لحماية الحريات العامة**، من الموقع الإلكتروني:
http://www. wikipedia.com

[2] عبد الناصر جابي، **الجماعة العربية للديمقراطية الحركات الاحتجاجية في الجزائر**، من الموقع الإلكتروني:
http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/426

تونس، و"**حسني مبارك**" في مصر، و" **محمد القذّافي**" في ليبيا، بعد التدخّل العسكري للناتو؛ ودفعت هذه الأوضاع الإقليمية الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي؛ عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسيّة، وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للإنتخابات التشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد،[1] وبذلك تبين أن المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات 23 أكتوبر 2011، والجزائر عقب انتخابات12 ماي2012، مشهد لعدة متغيرات أهمها:

-إنتقال الأحزاب من التشتت والتنوع والتعدد إلى الإنتظام ضمن أقطاب تجاوز الأحزاب السياسية؛ معطى تباين خلفياتها المرجعية والأيديولوجية، وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها.

-محافظة المؤسسة العسكرية على الحياد، ما ساهم في استبعاد فكرة الإنقلاب على الشرعية القائمة؛ وسمح بانتقال سلمي للسلطة.

-تبنى مبدأ الحوار في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

[1] عزمي بشارة، **الوضع السياسي بعد انتخابات ماي 2012**، من الموقع الإلكتروني: http://abdelhalim-haiag.blogspot.com

[2] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014)، ص 80.

المبحث الثاني: عوامل الإختلاف في دور النخبة السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر

إن الإنتقال الديمقراطي هو نتيجة مباشرة للفعل البشري، والذي تقوده نخبة سياسية وطنية الأهداف مخلصة لمبادئها، وهذا لا يمنع من الإعتراف بوجود أهمية نسبية للعوامل البنيوية المتعلقة بالظروف السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية لكل بلد، انطلاقا من قاعدة تعقد وتشابك الظواهر الإجتماعية، فهذه العوامل لها تأثيرها على المجتمع ككل، وقابليته لعملية الإنتقال؛ وأيضا على مبادرة ودور النخبة السياسية من حيث تشكيلها لبيئة إما دافعة أو معيقة للديمقراطية.

ويسود البلدان المتخلفة مظهر رئيسي من مظاهر الفساد السياسي للنخب الحاكمة والمعارضة على حد سواء، وهو احتكام العمل السياسي للمصالح الضيقة والروابط الإنتهازية أو العصبية التقليدية الأسرية، القبلية، الإقليمية أو الجهوية، وذلك ما يعرف، **Political Clienteship** بالزبائنية السياسية.[1] مما يعني أن كثيرا من النشاط المعارض في هذه البلدان يعاني التزييف، وغياب مشروع سياسي ذو بعد وطني غايته الصالح العام، والطموحات والتطلعات المشتركة لكافة المواطنين.[2]

المطلب الأول: واقع النخبة السياسة في تونس والجزائر

يفرض الحديث عن النخب السياسي العودة إلى واقع النخبة الحاكمة التي تستدعي النظر في أصولها؛ وتنشئتها الإجتماعية والثقافية والعلمية، لأنه عاشت في ظروف استعمارية، حيث قاومت الإستعمار قبل الثورة عبر الأحزاب والتحرك السياسي، وسرعان ما دخلت في ثورة مسلحة ضد الإستعمار فقاومت إلى غاية الإستقلال، فكانت هذه هي التنشئة التي أنتجت أيديولوجيات تعتمد أساساً على الصراع للوصول إلى السلطة، والوقوف على خلفيات النخبة الحاكمة ومرجعياتها.[3]

---

[1] **الزبائنية السياسية**: نظام سياسي وإجتماعي يصف علاقات غير متكافئة بين مجموعات من الفاعلين السياسيين ينقسمون إلى رعاة وعملاء وأحزاب سياسية. إصطلاحاً، يمكن تعريفها بأنها نظام إجتماعي وسياسي قائم على المحسوبية، عمل يسمح للزبائن والرعاة من الإستفادة من الدعم المشترك كونهم يوازون بعضهم البعض على أصعدة سياسية، إجتماعية، وإدارية مختلفة، هناك إختلاف بين علماء السياسة في تعريفها ولكن المصطلح غالباً مايستخدم في إطار تحقيري وسلبي، لارتباطه بالتخلف السياسي والفساد وعرقلة مؤسسات الدولة ومخالفته للقيم الديمقراطية.

[2] فضيل دليو ، **الزبائنية السياسية والإجتماعية في عصر الديمقراطية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية؛ العدد 17 ،2008) ، ص174

[3] زهير الذوادي، **الإصلاحية الوطنية التونسية من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي والاجتماعي**، (تونس : الأطلسية للنشر، ط.1 2010.)، ص165

أولا) واقع النخبة في تونس:

رغم الإختلافات الإيديولوجية بين النخب السياسة خاصة ما بين الإسلاميين والتحدثيين، إلا انه كان هناك توافق كبير ما بين باقي النخب، وهذا يرجع إلى السلطة، والإختصاصات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية، والذي يعطيه القدرة أن يحيد كل الإتجاهات المخالفة لتجمع الدستوري،[1] و في 01 جوان 1959 تم وضع دستور جديد في تونس كرس بشكل مطلق النظام الرئاسي حيث بات الرئيس "**الحبيب بورقيبة**" يتمتع بصلاحيات واسعة بدون منازع، ونص الدستور الجديد على انتخاب الرئيس كل خمس سنوات مع إمكانية انتخابه ثلاث مرات متتالية، ونص الدستور التونسي الأول الذي وضع في جوان في سنة 1959 على أن الرئيس التونسي له كل الصلاحيات في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، واختيار أعضاء الحكومة وتولي القيادة العليا للجيش والقيام بالتعيينات لجميع المراكز المدنية والعسكرية، كما نص الدستور على انتخاب جمعية وطنية – برلمان – مرة كل خمس سنوات.

في 08 نوفمبر 1959 أعيد انتخاب "**الحبيب بورقيبة**" رئيسا للدولة بدون منافسة، وفي هذه الأثناء شهدت العلاقات التونسية الفرنسية تحسنا كبيرا، ووقع البلدان على اتفاقيات في مجال التجارة والتعريفة الجمركية.

وبعد استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 تدهورت العلاقات الجزائرية – التونسية بسبب خلاف الأيديولوجيات، حيث كان"**الحبيب بورقيبة**" متأثر بالعلمانية الغربية، على عكس "**أحمد بن بلة**" الرئيس الجزائري يميل إلى الفكر الناصري الثوري، وكانت الجزائر في ذلك الوقت تدعم "**صالح بن يوسف**" أحد أبرز خصوم "**الحبيب بورقيبة**"، وفي يناير 1963 استدعت تونس سفيرها في الجزائر بحجة تواطؤ الجزائر مع عناصر عسكرية تابعة ل "**صالح بن يوسف**" حاولت اغتيال "**الحبيب** بورقيبة" في تونس.[2]

[1] عزالدين شكري، **التغير السياسي في تونس وأزمة النظام**، مجلة السياسة الدولية، العدد 92، 1988 ، ص 210.

[2] يحي أبو زكريا، **الحركة التونسية من الثعالبي إلي الغنوشي**، من الموقع الالكتروني: http://www.arabtimes.com/algeria book

وفي ماي 1968 وبعد اتهام "**بورقيبة**" بمعارضة الكفاح الفلسطيني من أجل فلسطين، طلبت تونس من القائم بأعمال سوريا في تونس مغادرة تونس، بعد أن اتهمته بتحريض المواطنين التونسيين للقيام بأعمال تخريبية ضد الحكومة التونسية.

وعادت العلاقات الجزائرية، التونسية إلى التدهور مجددا بسبب موقف تونس من الصراع العربي الإسرائيلي، وقد منحت تونس بسبب هذه السياسة الجزائرية المناوئة لها حق اللجوء السياسي للعقيد "**الطاهر الزبيري**"، رئيس هيئة الأركان في الجيش الجزائري والذي قاد محاولة انقلاب ضد حكم الرئيس "**هواري بومدين**" الذي كان قد أطاح بدوره بنظام "**أحمد بن بلة** " جوان 1965.

ويتضح من خلال ما ذكر أن علاقات تونس بمحيطها العربي كانت مضطربة بسبب تأثر الفكر "**الحبيب بورقيبة**" بفكر المعسكر الغربي.[1]

وفي فترة ما بعد الإستقلال ظهرت عدة أحزاب، ابرزها حركة" **الوحدة الشعبية**" بقيادة "**أحمد بن صالح**"عام 1970 الذي حكم عليه ب عشر سنوات سجن، زائد أعمال شاقة، غير أنه فر من السجن، ولجأ إلى أروبا وقاد هناك المعارضة ضد نظام "**الحبيب بورقيبة**" عام 1973، وأعلنت هذه الحركة(أي المعارضة) عن برنامجها في 1975، وكان غرضها هو تصفية الإستعمار وسياسة القمع بكافة أشكالها، واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسين، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وفي 1981 استفادت هذه الحركة من قرار التعددية عقب الإنقلاب الذي شهدته تونس عام1981 وتحصلت على إعتماد قانوني 1983، وتمكنت من المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام 1989.[2]

أما فيما يخص التيار الإسلامي اختارت السلطة التونسية بعد الإستقلال العلمانية، في حين بدأت حركة الإتجاه الإسلامي نشاطها في بداية السبعينيات، في جامع "**سيدي يوسف**" كحلقة وعظية، ثم إلتحق أعضائها بجمعية "المحافظة على القرآن الكريم"، واستمر عمل هذه الحركة سريا، والتي كانت بزعامة "راشد الغنوشي"، إلى غاية الإقرار بالتعددية السياسية عام 1981، والتي تحولت هذه الحركة فيما

[1] عزالدين شكري، **التغير السياسي في تونس وأزمة النظام**، مجلة السياسة الدولية، العدد 92، 1988 ، ص 210.

[2] عزالدين شكري، **التغير السياسي في تونس وأزمة النظام**، المرجع السابق، ص 210.

بعد حزب الإتجاه الإسلامي من نفس السنة، ولكن سرعان ما توترت العلاقة مع السلطة مما أدى بحل هذه الحركة، وسجن إعدام قادتها.[1]

أولا) موقع المعارضة التونسية في مرحلة "الحبيب بورقيبة":

ففي 1974 صدرت أحكام بالسجن ضد 175 شخصا أغلبهم طلاب بعثيون وماركسيون وإسلاميون لإنتمائهم إلى فصائل سياسية غير معترف بها، كما قادت النقابات العمالية المعارضة لنظام "**الحبيب بورقيبة**"، سنة 1976 إضرابات مالية، وبين 1977-1978 تم إعتقال 28 شخصا بتهمة الإنتماء إلى حركة "الوحدة الشعبية" المرتبطة بأحمد بن صالح.

وتم اعتقال قادة الحركة النقابية ومحاكمتهم وعلى رأسهم "الحبيب عاشور"، وقد سبقت هذه المواجهات والإضرابات سلسلة في صفوف استقالات في صفوف الوزراء، والذين عبروا عن تفسخ النظام من الداخل.[2]

ثانيا) الإنقلاب العسكري في تونس:

إن الإنقلاب الذي قاده "**زين العابدين بن علي**" في 7 من نوفمبر1989 ضد "الحبيب بورقيبة"، جعل حكومة "**بن علي**" تفرج على معظم قيادات الإتجاه الإسلامي وأبرزهم "**راشد الغنوشي**"، والذي إعتبرته الحركة انتصارا لها ، مما جعلها تشارك في انتخابات البرلمانية عام 1989.[3]

ولقد جاء "**بن علي**" بمجموعة من الإجراءات السياسية والدستورية المتخذة منذ وصوله إلى السلطة حتى المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم، والذي عقد في شهر جويلية 1988، والذي تم فيه تغيير اسم الحزب إلى "**التجمع الدستوري الديمقراطي**"، وقبل الرئيس "**بن علي**" رئاسة الحزب، وأعلن في هذه المناسبة عن ضرورة التعددية السياسية، وعن تعميق المسار الديمقراطي، ودعا الحزب إلى الإنفتاح على الطاقات البشرية والكفاءات الشابة، وكان من بين العناصر التي إلتحقت بالحزب بعض العناصر اليسارية التي

[1] منصف وناس، **الدولة ومسألة الثقافة في تونس**، (بيروت: دار الميثاق للطباعة والنشر، ، ط.1 ،1988)، 114.

[2] يحي أبو زكريا، **الحركة التونسية من الثعالبي إلى الغنوشي**، من الموقع الالكتروني: http://www.arabtimes.com/algeria book

[3] أعلية علاني، **الحركات الاسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة حال التونسي**، (القاهرة : مصر المحروسة، 2008، ط.2) ، ص 257.

لعبت دورا مهما في التنظيمات الماركسية اللينينية التونسية، "تنظيمي الشعلة والعامل **التونسي**"[1] وداخل الحركة الطلابية، وأصبح لهذه العناصر اليسارية دور مهم في تقرير كيفية معالجة المسألة الإسلامية، ويعتبر موقف اليسار التونسي عموما من الظاهرة الإسلامية موقفا إيديولوجيا صارما، وليس موقفا سياسيا يخضع لموازين القوى في الساحة السياسية، أو يتحدد بالمواقف السياسية والإجتماعية للحركة الإسلامية.[2]

ثالثا) موقف "زين العابدين بن علي" من المعارضة:

قام الرئيس" **بن علي**" فعلا بجملة من الإجراءات السياسية، تمثلت في الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيين الذين كانت غالبيتهم العظمى من الإسلاميين، وكان لإطلاق سراح "**راشد الغنوشي**" ماي 1988، الأثر الإيجابي على الساحة الوطنية، وتم طي ملف الشخصيات السياسية التي حاكمها بورقيبة، والسماح بالعودة لعدد من القادة المنفيين، مثل "**أحمد بن صالح**"، وصدر قانون جديد للأحزاب كإثبات واضح على إقرار التعددية السياسية، وأصبحت الحريات العامة تستند إلى قانون يضمن حرية الصحافة، وقانون يضمن حرية تكوين الجمعيات، وإلحاق بعض الرموز في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بالفريق الحكومي الجديد، وتحصل الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية على الوجود القانوني، كل هذه الإجراءات ذات الطابع الليبرالي وقع استكمالها ببعض الإصلاحات على المستوى الدستوري.

وقد اعتبرت هذه الإجراءات السياسية ذات الطابع الليبرالي بمنزلة ترسيخ الديمقراطية في البلاد، لكنها في الحقيقة والواقع، هي إجراءات تم توظيفها لتثبيت ركائز النظام، ورؤيته الأيديولوجية والسياسية وعلى

---

[1] **تنظيمي الشعلة، والعامل التونسي**:. هي حركة يسارية تونسية كانت نشطة بين أوائل السبعينات ومنتصف الثمانينات. تعتبر العامل التونسي من الجيل الثاني للحركات اليسارية في تونس بعد حركة آفاق التي انتمى إليها عدد من مؤسسيها. تعود جذور العامل التونسي إلى المجموعة التي التقت حول جريدة العامل التونسي وهي نشرية باللغة الدارجة أسست عام 1969 .أصبحت الجريدة ناطقة باسم حركة آفاق بعيد صدورها [1] إلا أن استقلت عنها عام 1971 لتشكل نواة لمنظمة العامل التونسي. التحق بالمنظمة عدد كبير من الطلبة من ذوي التوجهات المختلفة من ماركسيين وماويين وتروتسكيين وقوميين يساريين مما أثر لاحقا على تجانسها [2] .وقد أضفت التباينات الإيدولوجية داخل الحركة إلى حصول انقسامات أدت إلى ظهور أكثر من تيار منشق مثل "العامل التونسي – الخط الثوري" و"العامل التونسي –مجموعة 77". اتخذت المنظمة سواء التيار السائد أو التيارات الأخرى مواقف راديكالية من الحكم البورقيبي ونظام الحزب الواحد مما عرض أعضاءها للاعتقال والمحاكمات منذ عام 1973 ثم عامي 1974 و1975 .افرج عن آخر معتقلي الحركة عام 1980 إثر أحداث قفصة واستقبل بعضهم من قبل الرئيس الحبيب بورقيبة في قصره بصقانس [3] .بقيت الحركة نشطة في الثمانينات أساسا في الوسط الطلابي حيث اصطدمت بحركة الاتجاه الإسلامي الصاعدة آنذاك. ظلت منظمة العامل التونسي، حتى اندثارها في أواسط الثمانينات، تقوم بإصدار بعض المنشورات أو البيانات كان من أواخرها البيان الذي أصدرته بعد أحداث الخبز عام 1984

[2] محمد بن نصر، **حركة النهضة والحكم التونسي – من التطبيع إلى القطيعة** ، مجلة قراءات سياسية – العددان الثاني والثالث – السنون الأولى ربيع وصيف 1991، ص 158.

وضع شروطه السياسية والتنظيمية، فيما يتعلق بالتعددية السياسية وبتأسيس الأحزاب، وطرق ممارسات أحزاب المعارضة السياسية، التي تعتبر أن المحافظة على النظام، ونبذ العنف بكل أشكاله، واحترام الدستور، وعدم الولاء والإرتباط بالخارج، هو الأساس لتوليد التعددية الحزبية المشروطة في تونس، حيث يتوجب على جميع المعارضات المتعددة أن تتقيد بها.[1]

رابعا) موقف "زين العابدين بن علي" من النخب الدينية:

بدأت حركة الإتجاه الإسلامي نشاطها في بداية السبعينيات، إلتحق أعضائها بجمعية المحافظة على القران الكريم، واستمر عمل هذه الحركة سريا الى غاية الاقرار بالتعددية السياسية عام 1981، والتي تحولت هذه الحركة فيما بعد حزب الاتجاه الاسلامي من نفس السنة، ولكن سرعان ما توترت العلاقة مع السلطة مما أدى بحل هذه الحركة وإعدام قادتها[2]

ثانيا: واقع النخبة في الجزائر

من أهم سمات المجتمع النخبوي الجزائري هو ذلك الإنقسام الصارخ إلى مجموعتين اثنتين، تتسم كل واحدة منهما بالإنسجام الثقافي، الأولى تعيش وتفكر بحسب أنماط ومعايير الثقافة الغربية، والثانية تنتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية، وأخذت في العقدين الأخيرين تتزايد حدة وشدة الإختلاف، فكل فئة من الفئتين المتنازعتين تفكر وتعمل ليس فقط من أجل الهيمنة على المجتمع بكامله، ولكن أيضا من أجل إقصاء الأخرى ومحوها[3]

وليست هذه الإزدواجية الإيديولوجية–التي تحمل أبعادا سياسية، إقتصادية، إجتماعية، وثقافية التي تميز الجزائر اليوم، بل هي وليدة الإستقلال، فعندما ننظر إلى تاريخ الجزائر نلاحظ بروز هذه الإزدواجية في الفترة الإستعمارية الفرنسية عام 1830، إذ لا أثر لها مثلا، في المرحلة التركية التي امتدت إلى ثلاثة قرون.[4]

---

[1] توفيق المدني، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2001) ص 308.

[2] منصف وناس، **الدولة ومسألة الثقافة في تونس**، المرجع السابق، 114.

[3] أم الخير تومي، **ازدواجية النخبة في الجزائر، النخبة الإعلامية كمثال**، مجلة المستقبل العربي، العدد 274 ، 2010، ص 66، 68.

[4] جمال غريد: الجزائر، **ثنائية المجتمع وثنائية النخبة: الجذور التاريخية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005) ص 72.

وقد امتدت هذه الإزدواجية من خلال ثنائية "**فرحات عباس**"، "عبد الحميد بن باديس"، ثنائية المشروع الإسلامي والمشروع التحديثي الذي ينادي بهما قطبا المشهد النخبوي بعد الإستقلال في إطار منظمات سياسية أو مهنية معينة، وهو الأمر الذي نراه في مجال الأحزاب السياسية والمنابر الإعلامية والجمعيات الوطنية والمحلية، وفي أوساط لمثقفين والكتاب.

من أهم النتائج المترتبة على هذا الإنقسام الإيديولوجي هي إغفال قضايا التغيير السياسي، في إطار الأجندات السياسية للنخب لصالح النقاشات حول القضايا المبدئية التي تخص المجتمع الجزائري؛ والتي لم يحدث الوفاق بشأنها بسبب الشرخ في مواقف النخب في كلا الإيديولوجيتين، وعليه اتسمت النقاشات السياسية الكبرى بهذا الانقسام، الذي نذكر من أهمه.[1]

أ- **الدين**: يشدد القطب الحداثي على إلزامية الدين عن الدولة، وعدم توظيفه في الممارسات السياسية؛ أما القطب العروبي الإسلامي، فيرى أن الدين الإسلامي عنصر مهم وأساسي في تشكيل الشخصية الجزائرية، وعليه من الضروري ربط الدين بالدولة.

ب- **اللغة**: بحكم أن المجتمع الجزائري تتحكم فيه ثلاث فرضيات أساسية بالنسبة إلى البعد اللغوي:

- **أولا**: البعد الأمازيغي للمجتمع الجزائري على أساس أن الأغلبية العظمى من الشعب ذات أصل أمازيغي، حتى وإن تعربت شريحة كبيرة من القبائل الأمازيغية، كقبيلة كتامة مثلا، هو ما يفرض الإهتمام باللغة الأمازيغية، التي تمثل أصل المجتمع الجزائري.

- **ثانيا**:البعد العربي للجزائر خاصة، وعلاقة اللغة العربية بالإسلام دين التسامح.

- **ثالثا**،البعد الفرنسي على أساس الجانب التاريخي للجزائر، إذ إن هناك من يرى أن اللغة الفرنسية غنيمة حرب، وبالنسبة إلى القطب الحداثي، فإن اللغة العربية تمثل أحد ثوابت الهوية الوطنية، لكن الإعتماد عليها بصورة مطلقة لا يساعد على الإحتكاك بمختلف العلوم والإبتكارات العالمية، بسبب التأخر التاريخي الذي تعرضت له.[2]

---

[1] أم الخير تومي: **ازدواجية النخبة في الجزائر، النخبة الإعلامية كمثال** ، المرجع السابق، 77-81.

[2] زكريا بوروبي، **النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الرشادة والديمقراطية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة منتوري،2008،2007)، ص 195

وبالتالي نجد هذا الصراع المتراكم يعكس الصعوبة التي تواجهها الدولة، والنخب السياسية في صناعة القرار على إدعائها على أنها الممثل الشرعي الوحيد للمجتمع السياسي[1]

أولا) النخب الحزبية في الجزائر:

بعد استرجاع السيادة الوطنية عام 1962، اعتمدت الجزائر على نظام الحزب الواحد، وبالرغم من هذا الخيار الأحادي إلا أنه جاء كحتمية سياسية وقانونية، لم يمنع ذلك من ظهور أحزاب تمكنت من إحتلال بعض المواقع السياسة متفاوتة القوة خلال الفترة الأحادية الحزبية الثلاثة 1962-1988، قد بادر بعض القادة السياسين من إنشاء أحزاب سرية، وأبرزها حزب" جبهة القوى الإشتراكية بقيادة "حسين آيت احمد"، وحزب "الثورة الاشتراكية" بقيادة محمد بوضياف[2]

حاولت هذه النخب السياسة أن تكون لها مكانة غداة الإستقلال، ولكن حزب جبهة التحرير الوطني؛ هو الذي كانت له كل الشرعية السياسة والتاريخية، ولكن بعد فترة 1988، ودخول الجزائر عهد التعددية الحزبية، بادرت الكثير من القوى السياسة والشخصيات السياسية في انشاء أحزاب مستغلة بذلك التسامح، والتساهل الذي ميز قانون الأحزاب لدستور 1990، والتي وصل عددها 50 حزب في أقل من سنتين، ثم تلتها فترة تضيق هذا خلال بداية التسعينيات مارس 1997، خصوصا بعد وقف المسار الإنتخابي وإعلان حالة الطوارئ عام 1992، نتيجة فوز التيارات الإسلامية "جبهة الإسلامية للانقاذ."[3]

وعليه فأن الأحزاب السياسة في الجزائر لا تعرف التداول بين النخب، فبقاء القيادات وغياب التناوب على السلطة، هي الميزة الغالبة على معظم الأحزاب المهمة في البلاد وتوجه بنية هذه الأحزاب نحو طابع الإحتكار، والإفتقار إلى المرونة والتغيير، والمراجعة في خطاباتها السياسية، وتحليل وضع البلاد.[4]

ثانيا)النخبة العسكرية:

[1] عبد الله زبيري، **النخب السياسة في الجزائر**، (رسالة تخرج لنيل شهادة اماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، الجزائر2001)، ص 79.

[2] عبد الناصر جابي، **الجزائر الدولة والنخبة**،(الجزائر : منشورات الشهاب، ، ط.2، 2008)، ص 64.

[3] عبد الناصر جابي، **الجزائر الدولة والنخبة**، المرجع السابق، ص 65، 66

[4] نبيل عبد الفتاح، **الأزمة السياسة في الجزائر** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108، أفريل 1992، ص 92.

تميزت فترة "**هواري بومدين**" بسيطرة الجيش على مقاليد الحكم ، وجعل الحزب مجرد غطاء سياسي؛ حيث شهدت الفترة بتراجع السياسين وسيطرة العسكريين على السلطة.[1]

و بعد وفاة الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" 27 ديسمبر 1978، أصبحت الساحة السياسية – العسكرية فارغة، مما أدى بالمؤسسة العسكرية إختيار "**شاذلي بن جديد**" قائد منطقة وهران، قائد المنطقة العسكرية الثانية رئيسا للجزائر.[2]

وشهدت المؤسسة العسكرية عدة أنماط في التدخل الشق السياسي للدولة الجزائرية، وأبرزها:

-استعمال حق الإعتراض والنقد، وذلك في حال انتصار حزب أو حركة سياسية لا تتماشى مع متطلبات المؤسسة العسكرية.

- اختيار القيادات السياسية، وهو الوضع الذي تجسد في فوز المرشح للإنتخابات الرئاسية والمتمثل وزير الدفاع "**يمين زروال**" عام 1995، الذي حضي بدعم وأيد واضح من الجيش.[3]

ثالثا)النخب الدينية:

أعقاب أحداث أكتوبر 1988، قامت الجزائر بعدة اصلاحات سياسية، إقتصادية والتي تجلت في استفتاء حول دستور 1989، الذي يقر بالتعددية الحزبية والتي ظهرت على إثرها "الجبهة الإسلامية للأنقاذ"، والتي أبدت أقصى توجهاتها المتشددة في خطاباتها في التعبير عن جوهر الدعوة الإسلامية؛ والتي كان لها تأثير كبير في تجمعاتها التي كانت تقيمها في المساجد، كما كان لها مجلس يعتمد على مبدأ الشورى والمتكون من 14 عضو، ويتزعمها "**عباس المدني**"، وقد استبدل هذا المجلس، بمجلس الثورة بعد الفوز الذي حققته في الإنتخابات 1990، والذي كان يتكون من 60 عضو،[4] وبعد توقيف

[1] رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب الجيش الدولة** ،(بيروت: المؤسسة العربية لأبحاث والنشر؛ 1999)، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

[3] مسلم بابا علي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 35، 2007، ص 26.

[4] سليمان الرياشي، **الأزمة الجزائرية الخلفيات سياسية، الإجتماعية ،الإقتصادية والثقافية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1996)، ص 68

المسار الإنتخابي وإلغاء الفوز الذي حققته هذه الجبهة، ادخلها في حرب مع النظام مما أدى بالجزائر الدخول في أزمة حرب أهلية إلى غاية المصالحة الوطنية.[1]

وعليه ما يمكن قوله عن واقع النخبة في تونس والجزائر، هو أن أنظمتها السياسة تستمد شرعيتها من مصادر تقليدية وتاريخية (الشرعية التاريخية)، بالإضافة إلى القوة والقهر مما يجعل أنظمتها السياسية تعطي الأولوية، لأمن النظام عن أمن المجتمع، فحسب المفكر "جيمس تيراس" تتميز بظاهرة ثلاث دول في دولة واحدة، وهي :

-الدولة التاريخية: تسودها البيروقراطية التقليدية، وتعمل كأداة للمحسوبية السياسية وهذه الدولة تحت هيمنة الزعماء السياسين.

- الدولة الحديثة: وتؤدي وظيفتين، الأولى وظيفة التيكنوقراط، أي دولة الرفاه، والوظيفة الثانية تعمل على تعبئة التضامن مع النخبة الحاكمة.

-دولة القمع: وهي الدولة التي تدير أجهزة القمع لتحمي بها النخب الحاكمة، وهي دائما فوق القانون وفوق المجتمع، وهي التي تضع القانون الخاص بها[2]

المطلب الثاني: علاقة النخبة السياسية بالسلطة في تونس والجزائر

أولا: علاقة النخبة السياسة بالسلطة في تونس

أولا) في عهد الحبيب بورقيبة:

النخبة السياسية والإدارية المسيطرة على مجموع الدولة والحزب بقيادة "**الحبيب بورقيبة**"، لم تكن نخبة ثورية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنها هي طليعة من المثقفين الذين تعلموا في الجامعات الفرنسية وتشبعوا بثقافة الغرب البرجوازية، وتتسم في طابعها العام بالثورية البرجوازية ضمن الأفق العلماني؛ بسبب اعتناقها العلمانية البرجوازية الفرنسية.[3]

[1] أميرة محمد عبد الحليم، **الجزائر بين السباق الرئاسية ومستقبل الإنفتاح السياسي**، مجلة السياسة الدولية العدد 154، القاهرة: أكتوبر 2003، ص 192.

[2] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، المرجع السابق، ص 55، 58.

[3] توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**،(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط.2 1997)، ص586

يمكن القول إن بورقيبة، بفضل زعامته الشخصية، استطاع أن يكرس نظام الحزب الواحد على أرض الواقع، رغم أن دستور 1959 لم يشر إلى مسألة الأحادية الحزبية، ورغم أنه نص على ضمان حريات الرأي والتعبير والصحافة والنشر، ولكن مع ذلك تم تكريس هيمنة الحزب الواحد على أرض الواقع؛ ومما زاد من هذه الهيمنة قانون نوفمبر 1969، الخاص بالجمعيات الذي يضفي الفصل الرابع منه على أنه لا يكمن إنشاء أية جمعية إلاّ بموافقة وزير الداخلية، وفعلاً كان الحزب الشيوعي الذي تم تأسيسه عام 1963 ، والذي ظهر بعد الإستقلال كأول حزب معارض رسمي وقانوني، ومنع من مزاولة نشاطه عام 1970، بعد محاولة" **اغتيال بورقيبة**" في ديسمبر 1969 كما تظهر بشكل جلي هيمنة الحزب الدستوري الجديد من خلال قراءة في النظام السياسي التونسي، فجميع رجال الدولة هم أعضاء في الحزب، فالدولة هي الحزب والحزب هو الدولة، فرئيس الدولة هو الأمين العام للحزب، والوزراء وأعضاء السلطة التنفيذية هم أعضاء في الحزب الإشتراكي التونسي، وحتى أعضاء الجمعية الوطنية هم أعضاء في الحزب، وقد تم ذلك عمداً من خلال نظام الإقتراع الذي تم تبنيه، وهو نظام الإقتراع اللائحي بالأغلبية في دورة واحدة الذي لا يطمح إلى فسح مجال المنافسة، ولا لفوز أحزاب أخرى غير الحزب الحاكم، وبذلك كان يحصل الحزب الحاكم على كل المقاعد المتنافس عليها.[1]

ثانيا) في عهد "زين العابدين بن علي":

هناك ثلاث قضايا ستحدد العلاقة بين النخبة السياسية السلطة وحركة الإتجاه الإسلامي:

-الأولى: "ملف المجموعة الأمنية"، حيث دعت إلى أنه لابد أن ترى ضمن أوضاع الإرهاب والقمع واسعة النطاق التي قام بها "**بورقيبة**" وأدت إلى إعتقال آلاف المواطنين، وتقتيل العديد منهم وتكريس الإنتهاك لأبسط قواعد حقوق الإنسان، مما أدى إلى التهديد بانهيار الدولة والمجتمع والإخلال بالأمن الداخلي، خاصة بعد أن أصر "**بورقيبة**" وحاشيته على إعادة محاكمة قيادة حركة الإتجاه الإسلامي؛ وإعلانه العزم على إعدام العشرات منهم، وبعد توضيح إطار "القضية الأمنية" حاولت حركة الإتجاه الإسلامي، أن ترد على تهمة التسرب إلى المؤسسات العسكرية والأمنية، فاعتبرت أن تنامي الظاهرة الإسلامية وانتشار الوعي الديني قد جاءا ردا صحيحا على الغزو الثقافي والإستلاب والإلحاق الحضاري؛

[1] فدوى مرابط، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة**، المرجع السابق، ص 63.

وتكريسا للذات والهوية، فكان انتشار هذه الصحوة في المجتمع بكل فئاته وهياكله، ومن هنا لم يكن هناك تسرب أي مخطط إلى دواليب الدولة واختراق لمؤسساتها، وإنما هو امتداد طبيعي.[1]

ثالثا) قضية الإعتراف القانوني بالحركة الإسلامية:

من أبرز قضايا الصراع السياسي الأساسية التي شغلت الرأي العام التونسي والمعارضة الديمقراطية؛ وما زالت تشغلهما، قضية النظرية السياسية الإسلامية حول علاقة الدين بالدولة، في رؤية وتصور الحركة الإسلامية، خصوصا أن الحكم في تونس، يعتبر أن الحركة الإسلامية مخترقة بعقائد تعصبية، التي تحمل في جوهرها ملمح تعصبية ضيقة، متناقضا جذريا مع المجتمع المدني، والديمقراطية حسب رأي الرئيس "**بن علي**"، الذي رفض المطالب المتعددة للحركة الإسلامية التونسية للإعتراف بوجود سياسي لها، وبالتالي لإعطائها الترخيص القانوني للعمل الحزبي بشكل شرعي، مبررا ذلك أن القانون الخاص بتأسيس الأحزاب يمنع عليها الإستناد إلى الدين، العرق، اللغة أو المنطقة، فضلا عن أن البند السابع من قانون الأحزاب ينص صراحة على ضرورة نقاء أعضاء الحزب المراد إقامته من أية أحكام قضائية.[2]

رابعا) انتخابات التشريعية 1989:

شكلت الإنتخابات التشريعية في 2 أبريل 1989 حيث كرست استقطابا ثنائيا حادا، فهناك حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم حصل على 80 في المئة من الأصوات، وفاز بكامل مقاعد البرلمان وعددها 141 مقعدا، وهناك القوائم التي أيدها الإسلاميون والتي حصلت على 17 بالمئة؛ ووصلت إلى 30 بالمئة من أصوات الناخبين في بعض المدن الكبرى، كما أثبتت ذلك الأرقام الرسمية.

ولما كانت البنية السياسية للنظام من طبيعة شمولية، والشكل السياسي للديمقراطية الذي حددها؛ لا يفسح في المجال لإمكان المعارضة الحالية للتناوب على الحكم، فإن السلطة اختارت طريق عدم إشراك حركة النهضة في العملية الديمقراطية، وبالتالي عدم الإعتراف بها كشريك سياسي آخر، في هذا الإستقطاب السياسي الحاد، وكان خطاب الرئيس "بن علي" في جويلية 1989، واضحا يحمل في طياته بأنه "لا مجال للإعتراف بحزب ديني" لقناعته بأن حركة النهضة لا تتجادل مثل بقية المعارضات

[1] محمد بن نصر، **حركة النهضة والحكم التونسي من التطبع إلى القطيعة**، مرجع سابق، ص 162.

[2] توفيق المدني، **المعارضة التونسية، نشأتها وتطورها**، المرجع السابق، ص 311.

الأخرى المندمجة في عالم السلطة، ولا تقبل بقاعدة اللعبة السياسية للمسار الديمقراطي بتحديد أحادي الجانب، أي من جانب السلطة فقط، بما يتيح لجميع المعارضات البقاء، ولكن دون المشاركة السياسية في الحكم، الأمر الذي يعزز قوة النظام.[1]

ثانيا: علاقة النخبة السياسية بالسلطة في الجزائر

إن الحديث في هذا السياق يدعونا إلى محاولة التعرف على طبيعة العلاقة أو طريقة تعامل النخبة السياسية والمعارضة منها، فهي المعنية في هذا المقام، وخاصة المعتنقة للديمقراطية، مع السلطة المتمثلة في المؤسسات والأشخاص المخولين بممارستها.

تتسم المعارضة في الجزائر كما تم بالضعف البنائي نتيجة التشتت وغياب التنسيق، والتكامل والوظيفي لإفتقادها عموما لمشروع متكامل، واستراتيجية واضحة للعمل، وهذا ما يمكن التحقق منه في أرض الواقع، إذ تكتفي في الغالب بردات الفعل إزاء مشاريع السلطة، كما وقع مثلا مع التعديل الدستوري الأخير والعهدة الثالثة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وتطل في المواعيد الإنتخابية لتختفي فيما بعد من أوقات، وإن كان لهذه الوضعية تبريرها الموضوعي المرتبط بممارسة السلطة للتضييق؛ والتعميم عليها، وبالرغم من أن الإنتقال إلى التعددية يرتبط من الناحية النظرية بالإقرار بإمكانية وشرعية المعارضة، وبالتالي انتهاء طابعها السري وأسلوب العنف الذي عرفت به في مرحلة الأحادية، والذي يظهر على سبيل المثال في أحداث الربيع الأمازيغي سنة1980[2]، وفي إنتفاضة أكتوبر 1988 التي تعتبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر على كل الأصعدة، فإن وضع المعارضة في الواقع لم يتغير كثيرا، حيث أنها لم تجد على ما يبدو القنوات التي من المفروض أن تؤمنها التعددية للتعبير عن نفسها سلميا،

[1] توفيق المدني، **المعارضة التونسية، نشأتها وتطورها**، المرجع السابق ص 314.

[2] **الربيع الأمازيغي**: كان يوم 10مارس 1980 في وجه الروائي "**مولود معمري**" والذي منع من قبل السلطات من إلقاء محاضرة بجامعة تيزي وزو حول الثقافة الأمازيغية بمناسبة صدور كتابه الموسوم **''قصائد بربرية قديمة،''** قاد ذلك المنع إلى تفجير انتفاضة شعبية رافضة، بدأت بشكل محدود في شوارع مدينة تيزي وزو في شكل مسيرة يوم 11 مارس 1980، واستجمعت تلك المسيرة فعاليات مختلفة وتأييدا منقطع النظير، ويوما بعد يوم أخذت كرة الثلج في التبلور وقررت الجماعة المسيرة إعطاء الحركة الإحتجاجية طابعا وطنيا، وهي الفكرة التي بلورها مناضلون في الأفافاس وهم: أرزقي آيت العربي، سعيد سعدي، فرحات مهني، سعيد خليل، رشيد حليت... وآخرون قرروا قيادة مسيرة وطنية في العاصمة الجزائر وتقرر تاريخ 07 أفريل 1980، والتي تحولت الحركة احتجاجية دامية ما بين الشعب والسلطات.

وسرعان ما عادت إلى العنف بعد الإنقلاب العسكري على الشرعية الإنتخابية في يناير 1992، ليعرف البلد صراعا دمويا أو حربا أهلية، كما تعرف بحكم خسائرها البشرية والمادية.[1]

فالمعارضة في الجزائر تتعرض لإضعاف ممنهج من قبل السلطة، التي تمارس الإقصاء في مواجهة الأحزاب والشخصيات السياسية المؤثرة التي تحاول مخالفة نهجها، والأمثلة الواقعية التي تؤكد ذلك وافرة؛ تظهر فيما تعرض له حزب "جبهة التحرير" بقيادة "**مهري**" ومن بعده "**بن فليس**"، وكذا حركة الإصلاح مع "**عبد الله جاب الله**"، وفي إبعاد سياسيين بارزين من سباق الرئاسيات بوضع معوقات إدارية، كما وقع مع المرحوم "**محفوظ نحناح**" في 1999، رغم أنه شارك في 1995 متحصلا على نسبة 26% من الأصوات، السيناريو الذي تكرر مع "**أحمد طالب الإبراهيمي**" في انتخابات 2004 رغم أنه شارك قبلها في 1999، عملت السلطة في المقابل على تشكيل جبهة موالية لها في إطار لعبة التوازنات، بإعادة احتضان "جبهة التحرير" مع أحزاب أخرى، إضافة إلى تنظيمات نقابية وجمعوية؛ وذلك بإعتماد الزبونية السياسية، بمنح حقائب وزارية، وتقديم الدعم المالي، وتخصيص الفضاء الإعلامي في إطار السياسة التعبوية التي يعتمدها النظام الحاكم، وهذا ما أدى إلى حجب تمثيل المعارضة في المؤسسات المنتخبة، وتراجع كبير لوزنها الإجتماعي بالمقارنة مع السنوات الأولى للتعددية، والمقصود هنا خاصة هو التيار الإسلامي، مما يجعلها غير مؤثرة على السلطة.[2]

إن السلطة تهمش النخب السياسية، وخاصة المعارضة أو التي لا تساير توجهاتها، ومن وسائلها في ذلك حجب دور وأهمية المؤسسات الحديثة التي تنشط من خلالها، وهذا الواقع يؤدي إلى تفشي اليأس في أوساط المعارضة، ولجوء أطراف كثيرة منها إلى إعتزال العمل السياسي، أو تبني التوجهات المتطرفة وأسلوب العنف لأجل التغيير.[3]

واقع الإنتخابات الرئاسية عام 1999:

فمنذ الإنسحاب الجماعي لستة مرشحين للإنتخابات الرئاسية في 1999، صارت المقاطعة من أهم تكتيكات المعارضة، والتي عجزت عن تنسيق جهودها لإبداء مواقف قوية وتقديم مشاريع موازية لما

[1] توفيق المدني، **المعارضة التونسية، نشأتها وتطورها**، المرجع السابق ، ص196.

[2] المرجع نفسه، 197.

[3] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، المرجع السابق، ص 10 .

تطرحه السلطة، إذا تم استثناء اجتماع عدد من الأحزاب ردود الفعل على مشروع تعديل الدستور؛ والعهدة الثالثة للرئيس الحالي "**عبد العزيز بوتفليقة**"، أعلن الرئيس السابق لحركة "الإصلاح" "**عبد الله جاب الله**" عن مبادرة لتوحيد التيار الإسلامي، وفي حوار له مع يومية "الخبر" صرح بأنه يثمن أي مجهود لخلق قطب سياسي موازي للسلطة، واعتبر أن ما لوحت به شخصيات سياسية وتاريخية، هي "**عبد الحميد مهري**" ، "**حسين آيت أحمد**"، و"**مولود حمروش**"، مجرد مواقف وليست مبادرة في هذا السياق، لعدم قيام أصحابها بأي اتصالات، وعلى كل فإن التشتت وغياب التنسيق هو من الأسباب الرئيسية لضعف المعارضة وعدم قدرتها على ممارسة ضغط وتأثير فعال على النظام، وهذا ما ينعكس على الحركة الديمقراطية ومساعي تحقيق الانتقال الديمقراطي.[1]

وعليه فإن أهم العوامل المحددة لثقل وتأثير النخبة السياسية بشكل عام قاعدتها الشعبية، أو مدى قدرتها على تعبئة جماهير الشعب والحصول على دعمهم لتوجهاتها ومشاريعها.

ومن الشواهد كذلك على ضعف تواصل النخبة السياسية مع الجماهير، وانسحابها من حياتهم الإجتماعية، أن جل الحركات الإجتماعية والمطلبية في الجزائر، التي تتصدر لها في كل مرة فئة الشباب خاصة بفعل الإمتناع، وعدم الرضا عن الأوضاع المعيشية، كانت دوما ذات طابع متسرع وغير ناضج ومرتبط بالعنف، لإفتقادها كما يجادل "**عبد الناصر جابي**" إلى التأطير والتنظيم، نتيجة لغياب دور الأحزاب والجمعيات والنقابات أو النخبة بصفة عامة في هذا المجال.[2]

المطلب الثالث: دور النخبة السياسة في تحقيق الديمقراطية في تونس والجزائر

تلعب النخبة اليساسية دورا مهما في تجسيد الية الديمقراطية، وتحقيقها على أرض الواقع .

أولا: دور النخبة السياسة في تحقيق الديمقراطية في تونس

إن الخلفية التي كان يستند عليها "**بن علي**" في سياسته سواء المستوى الداخلي أو الخارجي؛ كانت مرتكزة على قيمتي الأمن والإستقرار وهذا راجع للوظيفة الأمنية للرئيس، حيث اشتغل وزيرا للداخلية ومديرا عاما للأمن الوطني.[3] كما أن

[1] عبد الناصر جابي،**الأسطورة، الجيل، والحركات الاجتماعية في الجزائر** (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ط. 2 ، 2002)، ص154

[2] عبد الناصر جابي،**الأسطورة، الجيل، والحركات الاجتماعية في الجزائر، المرجع السابق**، ص 154 .

[3] أحمد ولد دادة، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر2002،)، ص89،90.

تراجع الوظيفة السياسية للحزب مقابل التوسع في الوظيفة الأمنية، بدأ بتغيير الخط الفكري للحزب من الحزب "الإشتراكي الدستوري"، إلى "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وهذه كمبادرة أولى لبناء شرعية جديدة يستند عليها نظام "**بن علي**" حيث تم إسقاط كلمة حزب من الإسم الرسمي للحزب، وتخلي عن الإيديولوجية الإشتراكية، بما يتماشى مع الخطاب الليبرالي، ومن ثم تحول الحزب شيئا فشيئا إلى جهاز أمني أكثر منه جهاز سياسي.

ونجد أيضا طبيعة مبادرة التحول الديمقراطي في التجربة التونسية حيث نجد هذا المشروع وسع من الفجوة القائمة بين المجتمع، والسلطة السياسية، مما أدى إلى بروز عدة أطراف معارضة ومناوئة له؛ فإذا كانت الدولة التونسية في المرحلة البورقيبية قد عملت على تأميم المجتمع لحسابها استنادا للعقد الإجتماعي الذي كان قائما بينهما (الدولة والمجتمع)، فإن هذا العقد قد انهار بفعل ظهور عدة فصائل سياسية معارضة خاصة الإسلامية منها التي ترى في المشروع الديمقراطي مشروعا غريبا دخيلا على المجتمع التونسي.

أما بما يخص ضعف مؤسسات المجتمع المدني راجع إلى المناخ السياسي الذي تعمل فيه تلك المؤسسات حيث يغلب طابع السيطرة والرقابة على منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى فقدانها لذمة مالية، وهذا يجعل منها أداة في يد النظام لا يمكنها الخروج عن طاعته، وهذا ينقص من فعالياتها رغم أنها تمثل نظريا قنوات تسمح بالمشاركة السياسية.[1]

أما المعارضة السياسية ونقصد هنا المعارضة بشقيها الإسلامي والعلماني، فهذا الأخير في كثير من الأحيان احتوائه السلطة، أما الآخر فقد همش وقمع عن طريق السياسة الأمنية التي انتهجها النظام بهدف حفظ الأمن العام، خاصة في ظل الضغط الخارجي الذي يسعى لمحاربة الإسلام باسم الإرهاب.[2]

تكشف خبرة التحول الديمقراطي في تونس طوال العقدين السابقين عن كونها لا تعدو مجرد محاولات للإستجابة لنوعين من الأهداف، الأول هو حرص النظام على تحسين صورته أمام العالم الخارجي بما يجنبه التعرض لضغوطات المجتمع الدولي، أما الهدف الثاني فهو ضمان الإستقرار السياسي واستمرار

---

[1] الطاهر لبيب، **علاقة مشروع الديمقراطية بالمجتمع المدني العربي**، مجلة المستقبل العربي ، العدد 158، أفريل 1992 ص 89.

[2] مادلين اولبرايت، وفين، وبيروكيف، **دعما للديمقراطية العربية، لماذا؟ وكيف؟**، (النيويورك: مجلس العلاقات الخارجية ، رقم 54، 2005)، ص 41،40.

هيمنة النظام الحاكم، وهكذا لم يتخذ نظام "بن علي" أية إجراءات في اتجاه عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي، إلا بالقدر الذي يضمن له تحسين صورته أمام العالم الخارجي من ناحية، واستقرار الأوضاع الداخلية.

ثانيا: دور النخبة السياسة في تحقيق الديمقراطية في الجزائر

إن إنتقال الجزائر منذ سنة 1989 من نظام سياسي قائم على الأحادية، إلى نظام جديد يعترف دستوريا بالتعددية ويقر بالحريات والحقوق الأخرى التي تكفلها الديمقراطيات الغربية، لم يسفر قياسا بالواقع عن قيام ديمقراطية حقيقية، أو تحقيق إنتقال ديمقراطي بمعناه، ذلك أنه لم يؤدي إلى إرساء التداول السلمي على السلطة عبر آلية إنتخاب حرة ونزيهة، إذ تمت إعاقة الديمقراطية والشرعية الإنتخابية مباشرة مع بداية التجربة عبر التوقيف لمسار الإنتخابي عام 1992، ومع العودة إلى العمل بالدستور والإنتخابات منذ منتصف التسعينيات، ظهر جليا أن ما حدث تحول شكلي بادرت إليه النخبة الحاكمة لتجاوز مأزق الشرعية، أفضى إلى شكل مستحدث للتسلطية، أو ما يطلق عليه الخبراء نظاما هجينا؛ ظاهره ديمقراطي وباطنه استبدادي، وبفعل تجنيد السلطة لعدد من الأحزاب؛ والفعاليات السياسية لتسويق خطاب أحادي من جانبها، مما أبقى المشاركة السياسية شكلية هي الأخرى تعتمد أساسا على التعبئة وتقتصر على المناسبات، بسبب تقزيم المؤسسات والقنوات الرسمية التي تكفلها، فهي تتسم بشكل عام بطابع إثارة الصخب الإعلامي، وتظهر خاصة المباركة والمبايعة للسلطة.[1]

لذا يقتضي إرساء دعائم الديمقراطية توفير شرعية للسلطات الحاكمة وما يعنيه ذلك من ضرورة أن يكون وصولها وممارستها للحكم بطريقة تتوافق مع ما تقره الإرادة الشعبية، والإحتكام إلى انتخابات حرة ونزيهة،[2]ولقد عمل الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" لتحقيق ذلك منذ توليه السلطة على تنفيذ إصلاحاته السياسية، والتأكيد على نزاهة العملية الإنتخابية، كما حدث في تعامله مع الإنتخابات الرئاسية لسنة2004، التي أصر على إجراءها في موعدها، وإستدعاء مراقبين دوليين أعربوا عن نزاهتها، وسار

[1] حسن آريم، **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي العدد 309، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004 ، ط.2)، ص 59

[2] المرجع نفسه، ص60.

قدما من أجل تحقيق الأمن والإستقرار الضروريين للترسيخ الديمقراطي، من خلال مشروع قانون الوئام المدني[1] بهدف تحقيق مصالحة وطنية والقضاء على الإرهاب[2]

كما يقتضي أيضا توفر قضاء مستقل ووضع ضمانات دستورية ومؤسساتية، تضمن توفر دستور ديمقراطي وتسمح بتداول حقيقي على السلطة، إصلاح الأحزاب وفتح حوار وطني لمناقشة كل القضايا المهمة، وعدم التضييق على حريات الرأي والتعبير[3]

وفي الأخير بالرغم من الإختلاف الموجود بين نخب السياسية في تونس والجزائر إلا أنه يبقى القاسم المشترك لكلا الدولتين هو النخب السياسة لم تكن ديمقراطية في المعاملة مع خصومها في السلطة، وانما كان العنف هو الوسيلة لحل الإختلافات التي كانت بينهم، بالإضافة إلى ميزة التفرد بالرأي للقيادات

جعلتهم يستعنون بالسلطة لأجل كسب التأييد الشعبي[4]

و كخلاصة عما سلف الذكر نجد الفكرة الديمقراطية التي تبنتها النخبة التونسية منذ بداية الثمانينات؛ والتي سبقتها صراعات إجتماعية وسياسية وحتى عسكرية بين الحكومة التونسية وحزب الحاكم من جهة، ومختلف أشكال المعارضات من جهة أخرى، ومخاضات عسيرة حول مفهوم الديمقراطية وآليات تطبيقها؛ ومدى ملائمتها مع البيئة التونسية، ظلت عرضة للأخطار والإنتكاسة والتراجع، بسبب تقييد الحكومة الصارم، مما ولد انتفاضة شعب في يناير 2001 في ظل ما يسمى "ثورة ياسمين" والتي جاءت كنتاج هدفه التغيير والوصول إلى الديمقراطية المنشود بها منذ الإطاحة بنظام "بورقيبة" والتي لا يمكن أن نحكم

[1] **الوئام المدني**: أصدر رئيس الجمهورية السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**" القانون المتعلق بالوئام المدني بالصيغة التي صوت عليها مجلس الأمة. وصادق المجلس الشعبي الوطني من قبل على قانون الوئام المدني بـ 288 صوتا مؤيدا بينما صادق مجلس الأمة على مشروع القانون حول الوئام المدني بـ 131 صوتا مؤيدا ولم يتم تسجيل أي صوت معارض للمشروع. وبالتالي، عزز البرلمان بتصويته على مشروع القانون بالأغلبية الساحقة مبادرة الرئيس الرامية إلى إقرار الوئام المدني، ولجأ رئيس الجمهورية وفقا لالتزامه سابقا إلى تنظيم استفتاء شعبي من أجل تعزيز سيادة الشعب وإبعاد أي حجة باطلة من شأنها المساس بمصداقية البرلمان بغرفتيه. وفي يوم 16 سبتمبر 1999، "تمت المصادقة على مشروع القانون حول الوئام المدني عقب تنظيم استفتاء أسفرت نتائجه على تصويت الشعب "بنعم" بنسبة 98ر6 بالمائة.

[2] أميرة عبد الحليم، **الجزائر :تحديات رئاسية جديدة لبوتفليقة**، مجلة الديمقراطية، العدد15 ، 2004، ص 183

[3] سليمة مفتاح، **الحرية السياسية مدخل إلى الديمقراطية**، ، 05 فيفري2007 ، من الموقع الالكتروني:
http://WWW.kALIMATUMISIE.COM/HTML/NUM34/mAGHREB.HTM

[4] اسماعيل نوري الربعي، خليلي العناني، وآخرون، **الإستبداد في النظم الحكم العربية المعاصرة**، (بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، ط.1 ، 2005)، 118

على أن هذه الثورة التونسية حققت ديمقراطية أم لا، ولكن يمكن أن نعتبرها خطوة إلى ذلك، إذ تجسدت السبل وتكاثفت الجهود لأجل ذلك.[1]

أما فيما يخص الجزائر يتطلب بناء الدولة الديمقراطية العمل على عدة جبهات:

-**تأكيد حق المواطنة وترسيخه:** بما يعني تكفل مؤسسات الدولة بحماية الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للأفراد والجماعات، ومعاملتهم على قدم المساواة دون أي تمييز، وفي المقابل يقوم الفرد بواجباته عن وعي وبإرادة حرة، ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات المجتمع المدني؛ وهو ما يقتضي تغييرا جذريا في أساليب تسيير أجهزة الدولة وإداراتها.

- **تحرير الدولة من طابعها الإداري:** ذلك أن الدولة الإدارية لا تتمتع فيها مؤسساتها بأية استقلالية؛ وتنعدم فيها هيئات وسيطة وتنظيمات مدنية تتمتع باستقلال نسبي عن هذه الدولة.

-فصل السلطات: يقتضي بناء الدولة الديمقراطية فصل السلطات وتوضيح الحدود بين مُختلف مؤسساتها وأجهزتها حسب الأدوار والوظائف، بمعنى التسليم بتجزئة السلطة على أساس توزيع الصلاحيات في الدولة، واحترام كل سلطة لمجالها المحدد دستوريا، ولقد حرصت الجزائر على تجسيد هذا المبدأ من خلال إنشاء المجلس الدستوري، والذي من المفروض القيام بدوره على أكمل وجه؛ ولا يكون مجرد مساعد لرئيس الجمهورية لفرض إرادته في الحالات التي يرى فيها ضرورة اللجوء إليه[2]

[1] اسمامة معقاني، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس، 1987 – 2010**، مرجع سابق ص 259، 260.

[2] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، (القاهرة :دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ، ص .55

إنصبت عملية الإنتقال الديمقراطي في النظم السياسية في تونس والجزائر على إعادة تشكيل العلاقة بين النخب الحاكمة من جهة وبعض القوى السياسية من جهة ثانية، دون اهتمام بالفئات الإجتماعية الأخرى التي تدفعها قطيعتها إلى البحث عن أشكال جديدة الإحتجاج،و الحراك الإجتماعي وهو ما ستجد فيه الحركات السياسية الإسلامية، وخاصة الراديكالية ضالتها بوصفها تعبر عن العدالة التوزيعية وتبحث عن حقوق المواطنين.

تستخلص الدراسة مجموعة من النتائج أهمها:

لم تفرز عمليات الإنفتاح والإصلاحات السياسية والدستورية التي جرت في تونس على إحداث التجديد المطلوب في النخبة الحاكمة من أجل تشكيل نخبة جديدة يتواكب فكرها مع ولوج البلاد لمرحلة جديدة، أي نخبة يكون لديها المقدرة على التعاطي مع مرحلة جديدة غير تلك التي ألفتها، فقد بقيت النخب القديمة في مواقعها، تدير عهد انتقال البلاد نحو الديمقراطية، وخلافاً لذلك فقد تربت هذه النخبة على مفاهيم الحزب الواحد واحتكار السلطة، أي أنها معادية للديمقراطية.

هدف النخبة الحاكمة في تونس ليس تحقيق وتدعيم تحول حقيقي نحو التعددية، بقدر ما هو تخفيف الضغط الداخلي والخارجي، واكتساب شرعية جديدة، وهذا ما نقف عند حقيقتها انطلاقاً مما أوضحنا من خلال دراستنا للنخبة الحاكم في تونس، وموقعها من الإنتقال الديمقراطي، تبين لنا أن حقيقة أن تجربة الإنتقال نحو التعددية في تونس، حالها حال معظم الدول العربية الأخرى، قد جاءت على يد النظام الحاكم نفسه، سواء في عهد الرئيس الراحل" **الحبيب بورقيبة**" أو الرئيس "**زين العابدين بن علي**"، وعلى الرغم من أن ذلك لا ينفي أن تلك المبادرات قد جاءت استجابة لمجموعة من الضغوط قد مارستها القوى السياسية والحزبية، في تونس خلال المراحل المختلفة، إلا أن الهدف والمحرك الرئيسي لتلك المبادرات قد تمثل في تأمين الإستقرار وضمان السيطرة على السلطة، من ناحية وضمان تحقيق الحد الأدنى من الشرعية السياسية اللازمة، لإستمرار النظام السياسي دون أزمات هيكلية، من ناحية أخرى، وقد ترتب على ذلك أن تمتع النظام الحاكم بقدرة أكبر على إدارة عملية الإنتقال وفق مستوى الضغوط التي يتعرض لها النظام، وليس وفق خطة، وأهداف طموحة في إرساء تجربة ديمقراطية .

وفي الواقع، فإنه يمكننا تقدير أهمية هذا الدور بالنظر إلى أن النظام غير ديمقراطي يضع السلطة في يد القائد، بشكل عام يتميز النظام التونسي بتمحوره حول القائد لكونه ليس نظاما مؤسسي، يعتمد على مؤسسات راسخة وقوية لكل منها دور محدد داخل النظام السياسي.

.فقد أعطت النخبة الحاكمة في تونس: ما أشرنا إليها في دراستنا وتقيمنا لأداء النخبة الحاكمة؛ بالتحديد في نقاط القوة بالنسبة للنخبة الحزبية الحاكمة، وكيف تطورت وظيفة وطبيعة الحزب، من طبيعة جماهيرية أثناء وأيام الاستقلال، وكيف تطورت وظيفته إلى الوظيفة البيروقراطية أيام بورقيبة؛ ووصولاً إلى أداء وظيفة أمنية ورقابية وضبطية، أدى بتونس الدخول مرحلة جديدية ألا وهي الربيع العربي الذي كان بمثابة خطوة جديدة نحو الديمقراطية والتي تحتاج إلى وقت حتى يمكن الحكم على دولة تونس أنها حققت ديمقراطية أم لا.

أما فيما يخص الجزائر

إن إقرار النظام الحاكم في الجزائر الذي فرضته الأزمة التي عرفتها البلاد على مختلف الأصعدة منذ نهاية الثمانينيات، وأملته معطيات الساحة الدولية، بالانتقال إلى التعددية السياسية، لم يحدث تغييرا جوهريا في نمط الحكم رغم التعديلات الكبيرة التي أدخلها على النصوص القانونية، والمؤسسات السياسية بتبني الحريات والحقوق الأساسية، التي يقوم عليها النموذج الديمقراطي الغربي، ونقل مبادئه في تنظيم العملية السياسية، فبعد انتهاء المرحلة الاستثنائية أو الإنتقالية التي أعقبت وقف المسار الإنتخابي في 1992؛ وبعودة السير العادي للحياة السياسية وفق دستور 1996، الذي وضع لتدارك بعض النقائص التي تبدت للنظام من تطبيق دستور 1989، تبين أن التعددية والقواعد الديمقراطية التي تم إقرارها محض شكليات بلا مضمون.

فقد أبقت النخبة الحاكمة على نفس ميكانيزمات وأساليب الحكم وممارسة السلطة المعمول بها في مرحلة الأحادية ، بسعيها لضبط الساحة السياسية والسيطرة على المجتمع وتوجيهه، من خلال إبعاد المعارضين وإقصاء المنافسين أو احتوائهم ، بتحكمها في عملية توزيع الريع من جهة، وخلقها لقيود وعوائق مختلفة من جهة أخرى ، مؤسساتية كسلطات الرئيس الدستورية الواسعة التي تحد من دور وتأثير البرلمان، وقانونية كقانون الأحزاب الذي يخضع النشاط السياسي لوصاية وزارة الداخلية؛ وعملية بتجنيد

هيئات ومجموعات موازية لقوبالمعارضة والضغط الحقيقية، والتي تعمل من خلالها السلطة على تعبئة المواطنين فيالمناسبات السياسية والمواعيد الانتخابية ، مما يؤدي إلى إلغاء التعددية؛ وتمييع العمل السياسي وتشويه المشاركة، ومرد ذلك إلى أن التغيير الذي كان بمبادرة من النخبة الحاكمة لم ينبع من تبدل في قناعاتها أو ثقافتها السياسية، وإنما اتخذ تكتيكيا لتجاوز مأزق الشرعية؛ وإطالة عمر النظام، وعليه فإن تحقيق الإنتقال الديمقراطي يتوقف على تعاقد سياسي جديد تفرضه نخبة سياسية متحلية بثقافة ديمقراطية تقوم على الإعتدال وقبول الإختلاف والتعدد، وصفوة القول أن مستقبل الإنتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، مرهون بإصلاح المجالات الخمسة

التالية:

•**الإطار الدستوري والقانوني**: المناسب الذي ينص على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية واستقلالية القضاء عنهما ،و ضمان حقوق الإنسان وحرياته بحيث تضفي التعديلات والإصلاحات الدستورية الطابع الديمقراطي على مؤسسات النظام السياسي وتصبح السلطة التشريعية بعيدة عن هيمنة السلطة التنفيذية بتقليص صلاحيات هذه الأخيرة وخاصة في التشريع لصالح الأولى؛ وتحديد مدة الرئاسة في ولايتين رئيسيتين مع إمكانية العودة للترشح لمرة أخرى بعد الخروج من مؤسسة الرئاسة في إطار تداول سلمي للسلطة.

•**إصلاح النظام الحزبي والانتخابي** :نظرا للعلاقة الوثيقة بين النظامين كونهما ركيزتان لنجاح أو فشل التحول الديمقراطي، فإن إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية لصالح إلغاء القيود التي تحد من نشاطها المشروع، وإنهاء التداخل بين أجهزة الحزب والدولة بما يحول دون توظيف إمكانات الدولة لصالح هذا الحزب أو ذاك، خاصة خلال الإستحقاقات الإنتخابية الحاسمة كالإنتخابات الرئاسية؛ والتشريعية. وعلى صعيد إصلاح البنية الداخلية للأحزاب السياسية وتطوير أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية، وبرامجها السياسية بما يحقق فاعلية سياسية تكون في النهاية في صالح الجماهير والبلد، أما على صعيد النظام الإنتخابي فإن توفير ضمانات لتراهة الإنتخابات وشفافيتها وتحديد النمط الإنتخابي، المناسب في المجالس المحلية المنتخبة أو المجالس التشريعية المنتخبة سواء نظام تمثيل بالأغلبية في الأولى، ونظام التمثيل النسبي في الثانية هي من الأهمية بمكان لنجاح التحول الديمقراطي.

• **إصلاح النظام الإقتصادي:** بما يخدم المستوى المعيشي للمواطنين هو أمر لا يمكن إغفاله_هو أمر لا يمكن إغفاله لأن تعزيز عملية التحول الديمقراطي، وترسيخها كما تؤكد ذلك الدراسات مرهون بتحقيق تنمية اقتصادية حيث يفترض في تلك الإصلاحات الاقتصادية، أن تخفف من الآثار السلبية على الفقراء ومحدودي الدخل " الطبقة الوسطى "لأن الطبقة الأخيرة هي دعامة الاستقرار السياسي، والإجتماعي والإقتصادي.

•**تجديد النخب الحاكمة وتحديد أدوار المؤسسات:** ومنها المؤسسة العسكرية لأن عملية الإنتقال الديمقراطي تتطلب فسح المجال أمام الكوادر والفئات الأخرى لتولي المناصب السياسية داخل مؤسسات النظام السياسي، في الأحزاب السياسية من جهة، وتحديد أدوار المؤسسة العسكرية ونخبها المتنفذة لصالح النخب المدنية من جهة ثانية، لأن مجال النخبة العسكرية هو الحفاظ على الأمن والدفاع والسيادة الوطنية، أما النخبة المدنية فمجالها الممارسة السياسية التنافسية، ودخول المؤسسة العسكرية ضمن هذا الإطار يؤثر سلبا على حياديتها ووحدتها.

•**نشر الثقافة الديمقراطية:** من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النشاطات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، وعملها كوسيط بين النظام السياسي والمجتمع كما تؤدي الأحزاب السياسية دورا في نشر تلك الثقافة من خلال قيامها بوظائف التنشئة السياسية والتثقيف وتعبئة الرأي العام.

الملاحق

الملحق رقم1

خطاب الرئيس بوتفليقة للأمة عقب انعقاد مجلس الوزراء الأربعاء 30 ديسمبر 2014

مواطني الأعزاء

اود بادء ذي بدء أن أشكر العلي القدير على السلم والاستقرار اللذين حظينا بهما طوال هذه السنة وكذا الأشواط التي قطعناها الى الأمام في سياق دولي مثقل بالمخاوف وظرف اقليمي ما فتئت فيه بؤر التوتر تهدد أمن الدول كافة.

ان منبع هذا السلم وهذا الاستقرار وكذا التقدم الذي تحقق فيما يخص تلبية احتياجات المواطنين يمكن في قيم حضارتنا والدروس والعبر التي استخلصناها من نضالنا من أجل التحرير الوطني التي بفضلها عززنا صفوف وحدتنا في كنف المصالحة الوطنية. هذا السلم وهذا الاستقرار نابعان أيضا من جهودكم اليومية لتثمين الطاقات المتعددة التي تزخر بها الجزائر.
و ينبغي على الروح الوطنية أن تستمر في دفعنا إلى مواصلة التجديد الوطني الذي شرعنا فيه سويا منذ خمسة عشرة سنة خلت.

و أنا على قناعة من أنه في ظل السكينة الشرعية وبفضل تجندنا التقليدي أمام التحديات ستتجاوز الجزائر دون صعوبات كبرى الإضطرابات الخطيرة التي تشهدها سوق المحروقات الدولية .

و قد تم اتخاذ قرارات في هذا الصدد والإعلان عنها. فالأزمة لن توقف ديناميكية التنمية حتى نستمر في استحداث مناصب شغل للشباب وبناء سكنات ومدارس وجامعات وهياكل صحية لكافة السكان .

إن وعي الجميع وجهودهم سبسمح بالتعجيل بالإصلاحات الإقتصادية اللازمة وببناء اقتصاد وطني متنوع وتنافسي وهذا في ظل التمسك الدائم بالعدالة الإجتماعية والتضامن الوطني.
كما سيشهد العام الجديد استكمال الورشة المؤسساتية الجارية.

وقد تم الشروع في هذا العمل مع إصلاح العدالة التي تعد حجز الزاوية لدولة لاالحق والقانون والعمود الفقري لمجتمع الحريات والمواطنة. وقد تم توسيعه من أجل خلق جو أمثل لتكريس الحريات وترقية المرأة وتطوير التعددية السياسية وكذا الحركة الجمعوية.

وستتوج هذه الورشة خلال الأشهر المقبلة بمراجعة الدستور.

وقد تم لهذا الغرض تنظيم مشاورات واسعة منذ سنتين تم تعميقها مؤخرا بحيث تتمثل حدودها الوحيدة في ثوابت شعب الجمهورية. ومن الواضح أن يبقى الباب مفتوحا أمام الذين لم يشاركوا في هذه المشاورات التي تعكس روح الديقراطية وتجري في ظل احترام الإختلافات. لن يكون مشروع مراجعة الدستور الذي سأقترحه طبقا لصلاحياتي الدستورية في خدمة سلطة أو نظام ما مثلما يزعم هنا وهناك فهو يطمح بالعكس الى تعزيز الحريات والديمقراطية التي ضحى من أجلها شهداء ثورة نوفمبر الأبرار.

كما يهدف هذا المشروع مثلما سبق لي وأن التزمت أمامكم إلى توطيد استقلالية القضاء وحماية الحريات وتعزيز الفصل بين السلطات وكذا دور البرلمان ومكانة المعارضة. وبعبارة وجيزة فإن الأمر يتعلق بتعزيز قواعد ديمقراطيتنا التعددية الفتية مع ضبط التنافس والاعتراض السياسي دائما مع حماية الأمة من الفوضى والانحرافات.

و أختم هذا الخطاب الوجيز من خلال التعبير لكم أعزائي المواطنين كل ودي متمنيا لكل واحد منكم موفور الصحة والسعادة في جزائر دوما واقفة ومعتزة.

﴿وقل اعملوا فسيرى الله أعمالكم ورسوله والمؤمنون﴾

رحم الله الشهداء وتحيا الجزائر[1]

الملحق رقم2

خطاب "زين العابدين بن علي" عقب الانقلاب ضد "حبيب بورقيبة"

[1] من الموقع الإلكتروني: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141230/24643.html

بيان 7 نوفمبر 1987

بسم الله الرحمان الرحيم

أيها المواطنون، أيتها المواطنات

نحن زين العابدين بن علي الوزير الأوّل

بالجمهورية التّونسية أصدرنا البلاغ التّالي:

إنّ التضحيّات الجسام التي أقدم عليها الزّعيم الحبيب بورقيبة أوّل رئيس للجمهورية التّونسية رفقة رجال بررة في سبيل تحرير تونس وتنميتها لا تحصى ولا تعدّ لذلك أحببناه وقدّرناه وعملنا السّنين الطوال تحت إمرته في مختلف المستويات في جيشنا الوطني الشعبي وفي الحكومة بثقة وإخلاص وتفان ولكن الواجب الوطني يفرض علينا اليوم أمام طوال شيخوخته واستفحال مرضه أن نعلن اعتمادا على تقرير طبّي أنّه أصبح عاجزا تماما عن الاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية.

وبناء على ذلك وعملا بالفصل 57 من الدّستور نتولّى بعون الله وتوفيقه رئاسة الجمهوريّة والقيادة العليا لقوّاتنا المسلّحة وسنعتمد في مباشرة مسؤولياتنا، في جوّ من الثقة والأمن والإطمئنان على كلّ أبناء تونسنا العزيزة، فلا مكان للحقد والبغضاء والكراهيّة..

إنّ استقلال بلادنا وسلامة ترابنا ومناعة وطننا وتقدّم شعبنا هي مسؤوليّة كلّ التونسيّين وحبّ الوطن والذّود عنه والرفع من شأنه واجب مقدّس على كلّ مواطن..

أيها المواطنون، أيتها المواطنات إنّ شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكلّ أبنائه وفئاته بالمشاركة البنّاءة في تصريف شؤونه في ظلّ نظام جمهوري يولي المؤسّسات مكانتها ويوفّر أسباب الدّيمقراطيّة المسؤولة وعلى أساس سيادة الشعب كما نصّ عليها الدستور الذي يحتاج إلى مراجعة تأكّدت اليوم فلا مجال في عصرنا إلى رئاسة مدى الحياة ولا لخلافة آلية لا دخل للشعب فيها، فشعبنا جدير بحياة سياسيّة متطوّرة ومنظمة تعتمد بحقّ تعدّدية الأحزاب السّياسيّة والتنظيمات الشعبية...

وإنّنا سنعرض قريبا مشروع قانون للأحزاب ومشروع قانون للصحافة يوفّران مساهمة أوسع، بنظام ومسؤوليّة، في بناء تونس ودعم استقلالها..

وسنحرص على إعطاء القانون حرمته، فلا مجال للظلم والقهر، كما سنحرص على إعطاء الدّولة هيبتها فلا مكان للفوضى والتسيّب ولا سبيل لاستغلال النفوذ أو التساهل في أموال المجموعة ومكاسبها.

وسنحافظ على حسن علاقاتنا وتعاوننا مع كلّ الدّول، لا سيما الدّول الشقيقة والصّديقة كما نعلن احترامنا لتعهّداتنا والتزاماتنا الدوليّة..

وسنعطي تضامننا الإسلامي والعربي والإفريقي والمتوسّطي المنزلة التي يستحقّها.

وسنعمل بخطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة.

أيها المواطنون، أيتها المواطنات.

إنّه عهد جديد نفتحه معا على بركة الله، بجدّ، وعزم، وهو عهد الكدّ والبذل يمليهما علينا حبّ الوطن ونداء الواجب.

لتحيا تونس – لتحيا الجمهورية.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

صدق الله العظيم.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته[1]

الملحق رقم 3

يبين أحداث الإنتفاضة في تونس

ديسمبر 2010

- الشاب التونسي محمد بوعزيزي يشعل النار في جسده في وسط مدينة بوزيد احتجاجا على مصادرة السلطات البلدية في المدينة لعربة كان يبيع عليها الخضر والفاكهة.

[1] من الوقع الإلكتورني: http://ar.wikipedia.org/wiki

- خروج مسيرات شعبية تضمانا معه واحتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية.

يناير 2011

- وفاة بوعزيزي في المستشفى وخروج حشود غفيرة للمشاركة في جنازته التي تحولت إلى مظاهرات حاشدة احتجاجا على ارتفاع معدل البطالة وقمع السلطات.

- الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي يغادر إلى السعودية بعد فشله في وقف الاحتجاجات التي انتشرت في البلاد ومقتل عشرات في اشتباكات مع قوات الأمن، ورئيس البرلمان السابق فؤاد مبزع يتولى منصب رئيس مؤقت للبلاد وإلى جانبه رئيس الوزراء محمد الغنوشي.

- الغنوشي يعين رموزا للمعارضة في حكومة ائتلاف وطني ويقول إنه سيطلق سراح السجناء السياسيين.

- عدد من رموز المعارضة يستقيلون من الحكومة احتجاجا على عدم إجابة مطلبهم باستبعاد الموالين لزين العاردين بن علي.

- مجلس الوزراء يعقد جلسته الأولى برئاسة الغنوشي، والحكومة تعرض إصدار عفو عام عن كل الجماعات السياسية بمن فيها الإسلاميون.

- بعد يوم من الإحتجاجات على استمرار وجود رموز من الحرس القديم في الحكومة، الغنوشي يعد باعتزال العمل السياسي بمجرد إجراء الإنتخابات.

فبراير 2011

- رئيس الوزراء محمد الغنوشي يقدم استقالته بعد مظاهرات احتجاج عنيفة على خلفية ارتباطه بنظام الرئيس السابق بن علي، وخروج مظاهرات احتفال صاخبة في تونس العاصمة.

- وزير الخارجية الأسبق الباجي قائد السبسي يتولى رئاسة الحكومة بموجب مرسوم صادر من الرئيس المؤقت فؤاد مبزع.

مارس 2011

- السبسي يشكل حكومة تكنوقراط جديدة لم يسبق لأي من وزرائها العمل في أي حكومة سابقة في عهد بن علي. والإعلان عن أن موعد أول انتخابات تونسية بعد الثورة هو 24 يوليو/ تموز.

- وزير الداخلية يعلن عن حل جهازي البوليس السياسي وأمن الدولة اللذين كانا من أقوى أسلحة نظام بن علي، وكان حلهما أحد أبرز مطالب الثورة التونسية.

- محكمة تونسية تقضي بحل حزب التجمع الدستوري الديموقراطي، وهو الحزب الذي حكم تونس لسنوات طوال برئاسة بن علي، وكان إعلان حله مدعاة لخروج التونسيين في احتفالات كبيرة.

ابريل2011

- السبسي يعلن أن الرموز البارزة في الحزب الحاكم سابقا لن يسمح لهم بالمشاركة في انتخابات 24 يوليو/ تموز ، وأن تلك الإنتخابات ستدار بمعرفة هيئة مستقلة للمرة الأولى

ماي 2011

- السلطات التونسية تعتقل نحو 200 شخص بعد موجة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة بلغت ذروتها بمعركة عنيفة في شوارع تونس العاصمة. وعودة فرض حظر التجول في المدن التونسية.

كان السبب في تلك المظاهرات هو خوف الثوار من نكوص الحكومة المؤقتة عن تعهدها بقيادة تونس في طريق الديموقراطية بعد عقود من الحكم الشمولي.

جوان 2011

- الإعلان عن تأجيل الإنتخابات حتى 23 أكتوبر /تشرين الأول بدلا من موعدها السابق في 24 يوليو/ تموز، وذلك لضمان أن تكون تلك الإنتخابات "حرة ونزيهة" على حد ما أعلنه السبسي.

- محكمة تونسية تقضي غيابيا بسجن الرئيس السابق بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي مدة 35 سنة لكل منهما بتهم نهب المال العام والإختلاس والتربح من الوظيفة.

جويلية 2011

- محكمة تونسية تصدر حكما ثانيا بسجن بن علي وصهره مدة 16 سنة لكل منهما بتهمة الفساد.

أوت 2011

- قوات الأمن تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع وتستخدم الهراوات لتفريق متظاهرين خرجوا في تونس العاصمة للمطالبة باستقالة الحكومة التي قالوا إنها فشلت في ملاحقة أنصار الرئيس المخلوع بن علي.

أكتوبر 2011

- بدء الحملة الدعائية لما توصف بأنها أول انتخابات حرة في تاريخ تونس. وتقدم لتلك الإنتخابات نحو 11 ألف مرشح يتنافسون على 218 مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي الذي سيضطلع بمهمة صياغة دستور جديد للبلاد.

يناير 2012

- الرئيس التونسي منصف المرزوقي يزور العاصمة الليبية طرابلس، وهي أول زيارة خارجية يقوم بها بعد تسلمه مهام منصبه.
- الجمعية التأسيسية في تونس توافق على الحكومة التي شكلها رئيس الوزراء الجديد حمادي الجبالي.
- تونسي عاطل عن العمل يحرق نفسه أمام مقر محافظة قفصة في وسط غرب تونس، بالتزامن مع زيارة مسؤولين للمنطقة التي تعاني أيضا من ارتفاع معدلات البطالة[1].

[1] من الموقع الإلكتروني: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/10/111014_tunisia_elections_chronology.shtml

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

المصادر:

1-القرآن الكريم

أولا: القوانين والتشريعات

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .**القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الإنتخابات** ، الجريدة الرسمية ، العدد الأول بتاريخ 14 جانفي 2012 .

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية** ، الجريدة الرسمية ، العدد الثاني ، فيفري 2012 .

ثانيا: الكتب بالعربية:

4-إبراهيم أبراش ، **علم الاجتماع السياسي**، (الأردن: دار الشروق، 1998) ،

5-اسماعيل الشطي وبرهان غليون، **مداخل الانتقال إلي الديمقراطية في البلدان العربية** ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ،2003)

6-اسماعيل نوري الربعي، خليلي العناني، وآخرون، **الإستبداد في النظم الحكم العربية المعاصرة**،)بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، ط.1 ، 2005)،

7-أحمد زايد، **النخب السياسية حالة الجزائر ومصر**،)القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2008)،

8-إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي**،)مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)،

9-اوشيك محمد أحمد فيصل ، **النخبة السياسية في السودان**،)القاهرة: مكتبة المدبولي،1999)

10- أحميدة أمحمد السنوسي، **الإتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**، (طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 1999)

11- اسماعيل قيرة، علي غربي وآخرون **"مستقبل الديمقراطية في الجزائر"** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2002).

12- إسماعيل صبري، **العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**،)الكويت: منشورات ذات السلاسل،ط.5، 1985).

13- اسماعيل نوري الربعي، خليلي العناني، وآخرون، **الإستبداد في النظم الحكم العربية المعاصرة**،)بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، ط.1 ، 2005).

14- أحمد سمير التقي، **إعادة إنتاج التخلف، قديم يتجدد، جديد لم يولد بعد "في تجديد الفكر السياسي**،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 2008).

15- أحمد الراشدي، حارمن فرج، وآخرون ، **المؤسسةالتشريعية في المغرب**، (القاهرة: درا المعارف، 1979)

16- أحمد ولد دادة، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر2002،)

17- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام ،2004)

18- أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014)

19- أعلية علاني، **الحركات الاسلامية في الوطن العربي، دراسة مقارنة حال التونسي**، (القاهرة : مصر المحروسة، 2008، ط.2)

20- السيد الحسيني ،**علم الإجتماع : المفاهيم والقضايا**،)الاسكندرية: درا المعارف،1984

21- العربي صديقي، محمد خولي عمر الأيوبي، **البحث عن الديمقراطية العربية والخطاب المقابل** ،)بيروت : مركز الدراسات وحدة العربية

22- البزيت بيكار، **العسكريون العرب في السياسة من المؤامرة الثورية إلى الدولة السلطوية**، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)

23- سمر، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2009)،

24- بندق وائل أنور، **موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**، (مصر :دار الفكر الجامعي، ط.2004.1)

25- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**،)القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2004)

26- بلقيس احمد منصور أبو اصبع ، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن1978– 1990**،)القاهرة: مكتبة المدبولي،1999)،

27- بشير كاشة الفرجي، **الإنتخابات التشريعية والرئاسية في ظل التعددية الحزبية: دراسة تحليلية ونصوص قانونية**(الجزائر .:دار الأفاق ، 2003)

28- تيموثي دن ، **عولمة السياسة العالمية، في جون بيليس ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، النسخة العربية**)دبي : الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث 2004)

29- توم بوتوموز، تر: محمد الجوهرى وآخرون ، **الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، (الإسكندرية : دار الكتب الجامعية ط.1 ، 1972)،

30- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**،)دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط.2 1997)،

31- توم بوتومور، ترجمة وميض نظمي، **علم الاجتماع السياسي** ،)بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986)،

32- توم بوتومور، تر: محمد الجوهري، السيد الحسيني وآخرون، **علم الاجتماع والنقد الاجتماعي** ، (القاهرة : دار المعارف ، 1981)

33- ثروت مكي، **النخبة السياسة والتغير الاجتماعي ، تجربة مصر 1952–1972** ،) القاهرة: علم الكتب، 2005)

34- ثناء فؤاد، عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات والتفاعل والصراع**،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)

35- جان آرت شولت، **عولمة السياسة العالمية، في جون بيليس ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، النسخة العربية** ،)دبي : الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث 2004)

36- جون سكوت، تر: محمد عثمان، **علم الاجتماع– المفاهيم الأساسية**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2009)

37- جاسم شعلان، **مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على المستقبل الأمن القومي العربي**، (العراق: بحث في الجغرافيا السياسية)،

38- جاسم محمد زكريا، **مفهوم العالمية في تنظيم الدولي المعاصر**،)لبنان: منشورات الحلي الحقوقية، ط 1، 2006)

39- جمال غريد: الجزائر، **ثنائية المجتمع وثنائية النخبة: الجذور التاريخية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)

40- حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة إجتماعية – سياسية في البناء الوطني التونسي**،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1،2006)

41- حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، (القاهرة : دار الشروق ط 1،1993)

42- خالد عليوي العرداوي، **الربيع العربي ثورات لم تكتمل**، ندوة موسمية: **تداعيات ما بعد الديكتاتورية في الدول الربيع العربي**،)فلسطين: جامعة كربلاء، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية، ابريل 2012).

43- دوقان عبيدات عبد الرحمان عدس وآخرون، **البحث العلمي مفهومه هدواته أساليبه**، (عمان: دار المجدلاوي، 1998)

44- رفيق المصري ، أيمن يوسف، حسن رمضان وآخرون ، **الدين والسياسة والديمقراطية** ، (فلسطين : مركز حقوق الإنسان والماركة الديمقراطية شمس، 2007)

45- ريمون ارون، ترجمة عبد الحميد الكاتب، **صراع الطبقات**،)بيروت: منشورات عويدات، 1983)،

46- رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة :الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، (دمشق :دار الكتاب العربي،2011)

47- رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب الجيش الدولة** ،)بيروت: المؤسسة العربية لأبحاث والنشر؛ 1999)

48- زهير الذوادي، **الإصلاحية الوطنية التونسية من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي والاجتماعي**، (تونس : الأطلسية للنشر، ط.1)

49- سعاد الشرقاوي، **في النظم السياسية في العالم المعاصر**،)القاهرة : دار النهضة العربية ، ط 1 ، 2008)

50- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي**،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2 2000)

51- سليمان الرياشي، علي بوعناقة، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسة والاجتماعية الاقتصادية والثقافية**،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2 1997)،

52- سعيد بن سعيد العلوى، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (الجزائر : القصبة للنشر ، 1999)

53- سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** .)الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر ،1990)

54- صامويل هنتغتون، تر: سمية فلو عبود، **التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الموجة الثالثة**،)البنان:دار الساقي،ط.1، 1993)

55- صالح بلحاج، أبحاث **وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر**، (مخبر دراسات وتحليل س ع، الجزائر،

56- 2012،)

57- صالح جواد كاظم ، علي غالب الصافي، **الأنظمة السياسية** ، (العراق: دار الحكمة 1990)

58- صدقي الدجاني، **إنهيار الإتحاد السوفياتي وتأثيراته على الوطن العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام،1992)

59- عمار بحوش، محمد محمود الديبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2004).

60- عبد الرزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، (القاهرة : دار الفجر، ط 1.، 2008)

61- عبد القادر المخادمي، **مشروع شرق الأوسط الكبير**، (الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية، ط 1، 2008)

62- علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،)بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2002)،

63- عباس محمود العقاد، **الديمقراطية في الإسلام**،)مصر: دار النهضة، 2004)

64- على مزهر، **النظام السياسي في الإسلام دراسة تحليلية مقارنة حول النظم السياسة عند المسلمين**، (الدنمارك : الأكاديمية العربية 2014)،

65- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**،)القاهرة : مكتبة الآداب 2004)

66- علي خليفة كواري، سعيد زيداني ، محمد فريد حجاب وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**،)بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2001-2002)

67- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**،)القاهرة : مكتبة الآداب 2004)،

68- عمرو عبد الكريم سعداوي، **التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نمودجا** (القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية،1989)

69- عياشي عنصر، **سيوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر**، ا(لقاهرة : دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1999)

70- عبد الناصر جابي،**الأسطورة، الجيل، والحركات الاجتماعية في الجزائر** (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ط. 2 ، 2002)

71- عبد الناصر جابي، **الجزائر الدولة والنخبة**،)الجزائر : منشورات الشهاب، ، ط.2، 2008)

72- علي كنز، عبد الناصر جابي، **الجزائر في البحث عن الكتلة إجتماعية جديدة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، يناير 1996)

73- عبد الغفار شكر، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**،)الجزائر: دار الفكر، 2003)

74- عبد االله بن دعيدة ، **التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية** . (بيرو ت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)

75- علي حاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط .2، 2005)

76- عطي جوني، **نظريات الإنتقال إلى الديمقراطية** ،)فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).

77- غابريال آلموند وباويل بنهام، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، تر:هشام عبد الإله، (لبنان : الأهلية للنشر والتوزيع،1998).

78- غيندز آنتوني، تر: الصياغ فايز، **علم الإجتماع**، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)

79- غسان سلامة ، **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد الشؤون الدولية ، 1989،ط.1)

80- فدوى مرابط، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة**،)بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، أوت 2010

81- فايزة سارة ، **الأحزاب والحركات السياسية في تونس**،)دمشق: منشورات الحلبي، ط.1 ،1986)

82- مادلين اولبرايت، وفين، ويبيروكيف، **دعما للديمقراطية العربية، لماذا؟ وكيف؟**،)النيويورك: مجلس العلاقات الخارجية ، رقم 54، 2005)،

83- مركز الخليج للأبحاث، ، **عولمة السياسة العالمية**،)دبي : مركز الخليج للأبحاث، ط.2، 2004)

84- محمد علي محمد ، **أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث ، التغير والتنمية السياسية** ، ج 2 ،)الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1986)

85- محمود أمين العالم ، **الماركسية البيرويستروبكا ومستقبل الاشتراكية**،)القاهرة : دار قضايا فكرية ، 1990)

86- محفوظ لعشب، **التجربة الدستورية في الجزائر**، (الجزائر :دار العلوم، 1988)

87- مصطفي الفيلالي، **المغرب العربي الكبير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1989)

88- محمد عاشور أحمد، علي سالم، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2005)

89- مرفت رشماوي، وتيم موريس، **نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة تطبيقية رقم 20**، (المؤسسة الدولية NGO: أنتراك)

90- محمد تركي بن سلامة، **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي**،)الأردن: مؤسسة المستقبل،2013)

91- محمد عبد الباقي الهرماسي، **التغير الإجتماعي والإقتصادي ومضاعفاته السياسية: المغرب العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 1999)

92- محمد بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والسياسية** ،)الجزائر: د حلب للطباعة ، 1993)،

93- محمد تاملالت ، **الجزائر من فوق البركان : حقائق وأوهام1988 –1999** ،)الجزائر : دار الهدى، 1998)

94- محمد العربي ولد خليفة ، **التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**،)الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،1991)

95- منصف وناس، **الدولة ومسألة الثقافة في تونس**، (بيروت: دار الميثاق للطباعة والنشر، ، ط.1 ،1988)،

96- نعوم تشومسكي، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، **هيمنة الإعلام: الإنجازات المذهلة للدعاية**، ، (دمشق: دار الفكر 2003)

97- نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج** ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد 2002)

98- نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي**،)الجزائر : الديوان المطبوعات الجامعية،2007)

ثالثا: الكتب باللغة الأجنبية

99- Akoun André et autres, **le Robert** ,**seuil**, **dictionnaire de sociologie**,(France: Editions les presses de Mama, Octobre 1999

100- Ali Resul Usul, **Democracy And Democratization In The Middle East**: **Old Problem New Context**, (Turkish Review of Middle East Studies , Annual 2004

101- AKE, Ke **Feasibility of Democracy in Africa**, (Dakar :Council for the Developement of social, 2000)

102- James Brassett ; Dan Bulley, **''Ethics in World Politics** : **Cosmopolitanism and Beyond''**, **International Politics**, **vol 44**, (issue 1, January 2007)

103- Jaques COENEN-HUTHER, **Sociologie des élites**, **Ed Armand Colin/SEJER**, (Paris: 2004)

104- G.Rocher, **Introduction à la sociologie générale–Le Changement Sociale**,(Paris, Ed.H.M.H)

105- Giovani Busino, **Elites et élitismes**, (Casbah editions: Alger, 1998)

106- Pierre Calame,**La Démocracie en miettes** : **Pour une révolution de la gouvernance**.(Paris : éditions Charles Léopold mayer/Ed. Descartes et Cie, 2003

107- Ramon Aron , **Main Currents in Sociological Thought 2**,(London :Pin-Guin Books, 1974)

108- R.Boudon, F.Bourricaud, **Dictionnaire critique de la sociologie**,(Paris: PUF, 1982)

109- Saul K. Padover (Editor), The Eosential Mary, **Thenon Economic Writings** ,(New York : New American Library, 1979)

110- William GENIEYS, **de la théorie a la sociologie des élites en interaction**. **VERS UN NEO-ELITISME?**, **CURAPP**, **Les méthods au concret**, (Paris: PUF, 2000)

111- W. Wesolowski , **Classes**, **Strata and Power**,(London : Routledge and Kegan Paul , 1979)

رابعا: الدراسات والأطروحات

112-أسامة معقافي ، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي ، دراسة حالة تونس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الاعلام، الجزائر ، السنة).

113-أ حمد طعيبة، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،1999)

114-دليلة عزوبة، **دور الصحافة المستقلة في الجزائر**،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الإعلام والاتصال، الجزائر: عنابة، 2010)

115-زكريا بوروني، **النخبة السياسية واشكالية الانتقال الديمقراطي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الرشادة والديمقراطية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة منتوري،2008،2007)

116-حسان بن نوى، **تأثير المؤسسات المالية الدولية على عملية التحول الديمقراطي نموذج المكسيك**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، الجزائر: جامعة بسكرة، 2007، 2008)

117-عباش عائشة، **اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي**،)مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : رسم سياسيات عامة، الجزائر : جامعة الجزائر:العلوم السياسية والاعلام/2008،).

118-فضيل حضري، **تشكل النخبة الدينية في الجزائر**،)مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع، كية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر:ط تلمسان)

119-لطيفة بن عاشور، **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**،)مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات المغاربية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة: جامعة المنتوري ،2013، 2014)

خامسا: المجلات والدوريات

120-إبراهيم أبراش، **الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق**، مجلة المستقبل العربي ، (العدد249 ،1999)،

121-إسماعيل الشطي، **الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي،)العدد: 31 ،2007)

122-أم الخير تومي، **ازدواجية النخبة في الجزائر، النخبة الإعلامية كمثال**، مجلة المستقبل العربي، العدد 274 ، 2010.

123- أميرة محمد عبد الحليم، **الجزائر بين السباق الرئاسية ومستقبل الإنفتاح السياسي**، مجلة السياسة الدولية العدد 154، القاهرة: أكتوبر 2003.

124-أميرة عبد الحليم، **الجزائر :تحديات رئاسية جديدة لبوتفليقة**، مجلة الديمقراطية، العدد15 ، 2004.

125-الطاهر لبيب، **علاقة مشروع الديمقراطية بالمجتمع المدني العربي**، مجلة المستقبل العربي ، العدد 158، أفريل 1992

126- إبراهيم إمام ، "**بحوث تحليل المضمون وتطبيقاتها في الاعلام** " ، مجلة الإذاعات العربية ، العدد70 ،2001

127-برهان غليون، **بناء المجتمع المدني في الوطن العربي :العوامل الداخلية والخارجية**، مجلة نقد، العدد رقم 07 ، الجزائر1994 .

128-جمال أحمد ، **النخب والنخب المضادة في الوطن العربي** ، مجلة المستقبل العربي، العدد 11،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.)

129-حسن نافعة، **دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد**، مجلة المستقبل العربي ، العدد310، ديسمبر 2004، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

130-حلقة نقاشية، **مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي مع تركيز خاص على مصر**، مجلة المستقبل العربي، (العدد: 257، 2002)

131-حسن آريم، **مفهوم الحكم الصالح**، مجلة المستقبل العربي العدد 309،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004 ، ط.2)

132-خليدة كعسيس خلاصي، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، مجلة المستقبل العربي، العدد: 421،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

133-ديدي ولد السالك، **اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل**، المستقبل العربي، العدد 312، فبراير 2005

134-علي أحمد الطراح، غسان منير، حمزة سنو، **الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والامن الإنساني**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ماي 2003

135-سهام الفريج، **قراءة في كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مجلة المستقبل العربي،)العدد: 257، 2000).

136-عزالدين شكري، **التغير السياسي في تونس وأزمة النظام**، مجلة السياسة الدولية، العدد 92، 1988.

137-عمار جفال، **قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والإستجابة العربية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، العدد1 .2001.

138-فضيل دليو ، **الزبائنية السياسية والإجتماعية في عصر الديمقراطية** ، المجلة العربية للعلوم السياسية،)بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية

139-فتحي بولعراس ، **الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير** ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات العربية ، العدد 374 ،2011)

140-محمد بن نصر، **حركة النهضة والحكم التونسي – من التطبيع إلى القطيعة** ، مجلة قراءات سياسية – العددان الثاني والثالث، 1991.

141-موريس باربي، تر:حليم اليازجي، **تكون الدولة الحديثة في نظر ماركس** ، مجلة الطريق ، العدد 4 ،)بيروت: درا الفرابي، 1994).

142-مولود سعاد، **النخب السياسية** ، مجلة الباحث الاجتماعية، العدد 10 ،)الجزائر : جامعة باتنة ، 10 سبتمبر 2010)،

143-محمد فريد حجاب، **أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث "في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 164،)بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1992)

144-محمد عبد السلام، **إقليم بلا نظام البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد185،)مصر : مؤسسة الأهرام، جويلية2011)

145-نبيل عبد الفتاح، **الأزمة السياسة في الجزائر** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108، أفريل 1992

146-وحيد عبد المجيد، **مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي،)بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2000

سادسا: الملتقيات والندوات

147-بشير مصطفى، "**الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة**"، الملتقى العلمي حول: "**الأداء المتميز للمنظمات؛ والحكومات**"، الجزائر:جامعة ورقلة، ، 2005

148-زايري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**،: الملتقى العلمي : **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، الجزائر:جامعة ورقلة، 2005).

149-ناجي عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، الملتقى الدولي : الأمن في المتوسط،)الجزائر: جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008)

سابعا: الجرائد

150-إسماعيل بوخاوة ،" **فكرة النظام العالمي الجديد** ."يومية الخبر ، العدد 1592 الصادرة بتاريخ 1996/02/04

151-آمال موسى، **المسألة التعليمية في بلدان المغرب العربي**، جريدة الشرق الأوسط .2001/09/21

152-جميل العفيفي، **الثروات العربية ومشروع الشرق الأوسط الجديد**، جريدة الأهرام، 2012/02/14،

153-C. Wright Mills, **the Power Elite**, Oxford Univ. Press, 1973.

154-William GENIEYS , **Nouveaux regards sur les élites du politique**, Revue française de science politique, Presse de Sciences Po, vol. 56, n° 1, février 2006

155- Mohamed Brahimi, **le pouvoir** , la presse et les droits d'homme en Algérie, Marimour.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

156- أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، من الموقع الاإلكتروني: httpM//almostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfil.006820.pdf

157-العياشي عنصر، **التجربة الديمقراطية في الجزائر**، من الموقع الإلكتروني: Alayachi- hu.tripod.com/Alayachi 2.doc

158-خيري عبد الرزاق جاسم، **النظام السياسي التونس بعد التغيير**، ص6 من الموقع الإلكتروني www.jorsj.net:

159-شيرين الديداموني، **مشكلات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**،10 فيفري 2007. الموقع الالكتروني:http://www.siyassa.org

160-سليمة مفتاح، **الحرية السياسية مدخل إلى الديمقراطية**، ، 05 فيفري2007 ، من الموقع الإلكتروني:www.kalimatusie.com.

161-سلوى روابحية، **تحديات اقليمية في ظل عوامل متوفرة**، 2012/02/11 ، من الوقع الإلكتروني: http://www.djazairess.com/echchaab/16280

162-عبد الوهاب حيد رشيد، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي، مجلة الكترونية**، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3838 2012/02/02 ، من الموقع الالكتروني: www.ahewar.org

163-عارف نصر ، **نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية، الإمكانيات والإشكاليات**، 2010/03/20 ، موقع بحوث الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4388.html

164-عبد النور بن عنتر، **الإتحاد المغاربي ... بين الإفتراض والواقع**، من الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm

165- عابد شارف، **تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراوح مكانها**، مركز الجزيرة للدراسات العربي: 2013/02/20/من الموقع الإلكتروني: http :studies.aljazeera.net//

166-عز الدين عبد المولى، **أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة لدراسات، 14 فبراير 2013، من الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net

167- عبد الناصر جابي، **الجماعة العربية للديمقراطية الحركات الاحتجاجية في الجزائر**، من الموقع الإلكتروني: http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/426

168-عزمي بشارة، **الوضع السياسي بعد انتخابات ماي 2012**، من الموقع الإلكتروني: http://abdelhalim-haiag.blogspot.com

169-فضيل بومالة، مفهوم **الديمقراطية في فكر مالك بن نبي ، مجلة إلكترونية ، فيلسوف العصر مالك بن نبي**، من الموقع الالكتروني : WWW.bnabi.ne

170-فؤاد الهيلالي، **موضوعات حول الفكر الماركسي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد: 3250، 2011/01/18 ، من الموقع الالكتروني: www.ahewar.org

171-مصطفى المرزوقي، **التداول على السلطة بيت القصيدة في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي**،05 فيفري 2007، الموقع الالكتروني: http://www.hrifo.net

172-فوزي أو صديق ،**تحديث المجلس الدستوري الجزائري ضمانة لحماية الحريات العامة**، من الموقع الإلكتروني: www.wikipidia.com

173-مصطفي محسن، **إشكالية الإنتقال الديمقراطي في تونس، المغرب، الجزائر: دراسة مقارنة**، متحصل عليه من الموقع: http://www.ids.gov.s//ids-pdf/issue013

174-هايل ودعان الدعجة، **ظاهرة العدوى– المنطقة العربية نموذج**، 01/17/2011، **من الوقع الإلكتروني**: www.annonnews.net/pruit-aspx

175-يحي أبو زكريا، **الحركة التونسية من الثعالبي الى الغنوشي**، من الموقع الإلكتروني: http://www.arabtimes.com/algeria%20book/doc11.htm

176- Lahouar Addi, « **L'islam : est–il soluble dans la democratie** », site web: 28 mars 2007/ http://www.Algeria-watch/0

177- Tobias Hagmann, "**La Transitologie**: **mode d'emploi pour la transition et la démocratie** site web : http://www.tobiashagmann.net/documents/Hagmann_1998 Transitologie _aContrario.pdf.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الإهداء

الشكر

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية والإنتقال الديمقراطي.....1

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية.....1

المطلب الأول: نشأة الديمقراطية و تطورها..... 3

أولا: في عصر اليونان 3

ثانيا: في عصر الرومان 5

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية ومقارباتها.....7

أولا: تعريف الديمقراطية..... 7

ثانيا: مقاربات الديمقراطية.....10

أولا) المقاربة المؤسساتية approche institutionnaliste 10

ثانيا) مقاربة Freedom house.....11

ثالثا) المقاربة التناوبية Approche alternative.....12

رابعا) المقاربة الإجرائية Approche procédurale.....13

ثانيا: الديمقراطية الليبرالية والماركسية.....13

أولا) الديمقراطية الليبرالية.....15

ثانيا) الديمقراطية الماركسية.....16

ثالثا: لينين و إستراتيجية..... 16

المطلب الثالث: مبادىء وأشكال الديمقراطية.....18

أولا:مبادئ الديمقراطية.....18

ثانيا: أشكال تطبيق الديمقراطية 18

المطلب الرابع: الديمقراطية وما بعد الحداث.....21
أولا: إتجاهات و ظروف ما بعد الحداثة مع مفهوم الديمقراطية..... 21
ثانيا: العولمة والديمقراطية 22
ثالثا: المواطنة والهوية وعلاقتها بالديمقراطية 23
رابعا: الديمقراطية وتحديات العولمة.....23
خامسا: الديمقراطية والثورة الإلكترونية.....26
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للإنتقال الديمقراطي.....27
المطلب الأول: تعريف الإنتقال الديمقراطي.....28
المطلب الثاني: عوامل و مراحل الانتقال الديمقراطي 29
أولا: عوامل الإنتقال الديمقراطي.....29
العوامل الداخلية 30
العوامل الخارجية.....31
ثانيا: مراحل الإنتقال الديمقراطي 32
المطلب الثالث: المقاربات النظرية للإنتقال الديمقراطي.....33
أولا: المدخل التحديثي.....33
ثانيا: المدخل البنيوي.....34
ثالثا: المدخل الإنتقالي.....35
رابعا: مدخل الثقافة السياسية.....36
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمصطلح النخبة وعلاقتها بالسياسة.....39
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصطلح النخبة.....40

المطلب الأول: نشأة وتطور مصطلح النخبة السياسية.....40
المطلب الثاني: تعريف مصطلح النخبة.....44
أولا: التعريف السيكولوجي.....44
ثانيا: التعريف التنظيمي 45
ثالثا: التعريف الإقتصادي 46
رابعا: التعريف الأدائي 47
المطلب الثالث: سوسيولوجيا النخبة.....48
المقاربات السوسيولوجية لدراسة النخبة: "النخبة" أم "النخب" الجدل المتجدد.....49
أولا): "النخب(ة)" في صيغة المفرد 49
ثانيا):"النخب (ة)" في صيغة الجمع.....50
المطلب الرابع: النخبة و علاقتها ببعض المفاهيم 50
أولا: النخبة والتحليل التطبيقي.....50
ثانيا): النخبة و الديمقراطية 54
المبحث الثاني: النخبة والسياسة 55
المطلب الأول: مداخل دراسة النخبة السياسية.....56
أولا: مدخل الملاحظة التاريخية Historical Observation Approach 56
ثانيا: مدخل السمعة أو الشهرة Reputational Approach 57
ثالثا: مدخل صنع القرار Decisional Approach 57
رابعا: مدخل المنصب أو المكانة Positional Approach 58
المطلب الثاني: نظريات النخبة السياسية.....58
أولا: نظرية النخبة أو الصفوة La thèse Elites 58
المطلب الثالث: النخبة السياسية ما بين الفكر الماركسي و الليبرالي.....61
واقع النخبة الحاكمة في عالم الشمال و الجنوب.....61

المطلب الرابع: حركية و آلية إنتاج النخبة السياسة.....63
أولا: الإنتاج الذاتي أو الداخلي.....64
ثانيا: الإنتاج الخارجي أو المزروع.....64
ثالثا: العلاقة بين النخب.....64
الفصل الثالث: طبيعة التحولات السياسية التي عرفها المغرب العربي.....67
المبحث الأول: طبيعة التحولات الداخلية التي عرفها المغرب العربي أثناء الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي...67
المطلب الأول: التعريف بالمغرب العربي.....68
الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.....69
المطلب الثاني: العوامل الداخلية التي عرفها المغرب العربي أثناء الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.. 70
أولا: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.....70
ثانيا: الأوضاع السياسية والأمنية لمنطقة المغرب العربي.....71
أولا) الأوضاع السياسية.....72
ثانيا) الأوضاع الأمنية..... 74
-قضية الصحراء الغربية 74
ثالثا: المجتمع المدني في دول المغرب العربي.....75
أولا) المجتمع المدني في الجزائر.....75
ثانيا) المجتمع المدني في تونس 76
ثالثا) المجتمع المدني في المغرب.....77
رابعا) المجتمع المدني في ليبيا.....77
رابعا: التعليم في دول المغرب العربي.....78
المطلب الثالث: العوامل الخارجية التي عرفها المغرب العربي.....78
أولا: أثر الأحادية القطبية على دول المغرب العربي.....78
ثانيا: العدوى والإنتشار 80
ثالثا: دور المؤسسات المالية الدولية في عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي 81

- تأثيرا صندوق النقد الدولي على عملية الانتقال الديمقراطي.....82
المبحث الثاني: طبيعة التحولات التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي.....84
المطلب الأول: تعريف الربيع العربي.....85
أولا: الإيجابيات الربيع العربي 86
ثانيا: سلبيات الربيع العربي 86
المطلب الثاني: التحولات الداخلية التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي.....86
أولا: تدني الشرعية للأنظمة السياسية وفقدان المصداقية.....87
ثانيا: الأزمة الإقتصادية والإجتماعية.....87
ثالثا: تنامي دور المجتمع المدني 88
المطلب الثالث:طبيعة التحولات الخارجية التي عرفها المغرب العربي خلال الربيع العربي.....90
أولا: مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع شرق الأوسط الكبير.....91
ثانيا: بداية تشكل مفهوم الشرق الأوسط الكبير ومضامينه.....91
ثالثا: خصائص مشروع الشرق الأوسط الكبير.....92
رابعا: مشروع شرق الأوسط الكبير وتدعياته السلبية في منطقة المغرب العربي.....93
خامسا: مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير.....95
سادسا: **الإستراتيجية العربية في مواجهة المشروع**.....**97**
الفصل الرابع: مقارنة بين دور النخبة السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.....97
المبحث الأول: عوامل التشابه في طبيعة النظام السياسي في تونس و الجزائر.....102
المطلب الأول: النظام السياسي في تونس والجزائر.....102
أولا: فترة بناء الدولة تونس والجزائر.....102
ثانيا: مرحلة الإنفتاح والتجديد في شكل المؤسسات النظام السياسي.....102
ثالثا: النظام السياسي لدولة تونس والجزائر بعد الربيع العربي.....103
أولا: النظام السياسي في تونس.....106

ثانيا: النظام السياسي في الجزائر.....107
المطلب الثاني: بيئة الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.....108
أولا : العوامل الداخلية لكل من تونس والجزائر.....110
أولا) تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في تونس.....110
ثانيا) تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.....110
ثانيا) إنهيار شرعية النظام السياسي.....111
ثالثا) تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني في تونس والجزائر.....113
أولا) تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني في تونس.....114
ثانيا) تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني في الجزائر.....114
أولا: نمو المعارضة السياسة.....115
ثانيا: صراع مراكز القوى في النظام.....115
ثالثا: العوامل الخارجية للإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر 116
المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس والجزائر.....117
أولا: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس.....119
طبيعة المعارضة السياسية.....120
ثانيا: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي في الجزائر.....121
دور الأحزاب في الفترة الإنتقالية للجزائر.....123
ثالثا: دور الأحزاب السياسية في الإنتقال الديمقراطي بعد الربيع العربي في تونس والجزائر.....124
المبحث الثاني: عوامل الإختلاف في دور النخبة السياسية في الإنتقال الديمقراطي في تونس و الجزائر.... 124
المطلب الأول: واقع النخبة السياسة في تونس والجزائر.....125
أولا) واقع النخبة في تونس.....125
أولا) موقع المعارضة التونسية في مرحلة "الحبيب بورقيبة".....127
ثانيا) الإنقلاب العسكري في تونس.....127

ثالثا) موقف "زين العابدين بن علي" من المعارضة.....128
رابعا) موقف "زين العابدين بن علي" من النخب الدينية.....129
ثانيا: واقع النخبة في الجزائر.....129
أولا) النخب الحزبية في الجزائر 131
ثانيا)النخبة العسكرية.....132
ثالثا)النخب الدينية.....133
المطلب الثاني: علاقة النخبة السياسية بالسلطة في تونس والجزائر.....133
أولا: علاقة النخبة السياسة بالسلطة في تونس.....133
أولا) في عهد الحبيب بورقيبة.....134
ثانيا) في عهد "زين العابدين بن علي".....134
ثالثا) قضية الإعتراف القانوني بالحركة الإسلامية.....135
رابعا) انتخابات التشريعية 1989.....135
ثانيا: علاقة النخبة السياسية بالسلطة في الجزائر.....136
واقع الإنتخابات الرئاسية عام 1999.....138
المطلب الثالث: دور النخبة السياسة في تحقيق الديمقراطية في تونس والجزائر.....139
أولا: دور النخبة السياسة في تحقيق الديمقراطية في تونس.....139
ثانيا: دور النخبة السياسة في تحقيق الديمقراطية في الجزائر.....140
الخاتمة.....144
الملاحق.....147
قائمة المراجع.
فهرس الموضوعات.